استراتيجية التطوير العربى

والنظام الاقتصادى الدولى الجديد

الناشر
دار الثقافة الجديدة
٣٢ شارع صبرى أبو علم ــ القاهرة
تليفون : ٥٨٤٧١ ــ ٥٨٧٨٠

الغلاف : تصميم الفنان محمد عزام

استراتيجية التطوير العربى

والنظام الاقتصادى الدولى الجديد

الدكتور محمد دويدار

أستاذ الاقتصاد السياسى بجامعة الإسكندرية

الطبعة الأولى ١٩٧٨

مقـدمة

تهدف هذه الدراسة الى ابراز النقاط الجوهرية الآتية :

● ان تغيير النظام الاقتصادى الدولى الحالى تغييرا يحـل المشكلة الحقيقية للمجتمع العربى يتم **أساسا** عنطريق استراتيجية قومية تهدف الى الخروج من العملية التاريخية للتخلف الاقتصادى والاجتماعى . أى عن طريق استراتيجية تطوير جادة تهدف الى تغيير نمط تقسيم العمل الدولى الذى أنتج التخلف . هذا السبيل الأساسى لا يستبعد ، بل يستتبع ، كل سياسة تهدف إلى تعظيم النتائج التى نحصل عليها فى اطار نمط العلاقات الدولية القائمـة (على ألا تتعارض هذه السياسة مع الهدف الاستراتيجى) ، وخاصـة فى مجالات : الصادرات الموروثة من العهد الاستعمارى ــ القوة العاملة العربية التى تعمل فى خارج العالم العربى (مؤهلة وغير مؤهلة) ــ البترول ــ استخدامات رؤوس الأموال العربية .

● أنالبصر الواعى بما يجرى فى عالمنا العربى منذ الحرب الثانية وما يتضمنه من استراتيجيات للنمو يدفع بنا الى الاعتقاد بأن الخروج من عملية التخلف ليس ممكنا الا من خلال استراتيجية قومية تتسم بالاعتماد على الذات . وقوى « الذات » تصبح مقومات حقيقية لنقلة حضارية اذا تمكن المجتمعالعربى من تجميعأمكانياته وتعبئتها. وتجميع الامكانيات قضية سياسية ، ومسألة التطور الاقتصادى والاجتماعى هى فى النهاية مسألة سياسية ، تستلزم تخليص هـذه الامكانيات من السيطرة الأجنبية المباشرة وغير المباشرة . ومن هنا كان التلاحم التاريخى ــ فى مرحلتنا هذه ــ بين الصراع من أجل التطور والقضاء على الظاهرة الاستعمارية فى عالمنا العربى .

● ان استراتيجية الاعتماد على الذات ما زالت فى حاجة الى أن تتضح معالمها بالنسبة لما يسمى بالنظام الاقتصادى الدولى الجديد، ومفهومه لا يمكن أن يكون واحدا من وجهة نظر القوى الاجتماعية المختلفة المكونة للمجتمع العالمى المعاصر . توضيح هذه المعالم يستلزم وقفة عند نظرة عامة ابتداء منها نحاول ابراز الاطار العام لمناقشـــة استراتيجية التطوير العربى . اذ يتمثل خير سبيل لفهم الفكرة فى رؤيتها من خلال ما تتضمنه من سياسات فى اطار ممارسة اجتماعية معينة .

● ان بيان السبيل الاستراتيجى للتطوير العربى لابد وأن يتم فى ضوء دراسة ناقدة للاستراتيجيات المتبعة فى بلدان العالم العربى منذ الحرب العالمية الثانية ، وأن يعى أن التطوير لا يمكن أن يكون ـ فى هذه المرحلة التاريخية من مراحل تطور المجتمع الانسانى ـ الا من خلال التصنيع الذى يصلح أساسا لتحول المجتمع تحولا جذريا .

● ان قضية استراتيجية التطوير العربى فى ظروف الاقتصـــاد العالمى المعاصر تقتضى الوعى الخاص بمسألة التكنولوجيا والدور الحيوى الذى تلعبه فى العلاقات الدولية . وهو أمر يستلزم أن تتضح رؤيتنا بالنسبة لكيفية طرح المشكلة وتحديد معالم التكنولوجيا الملائمة للتطوير الاقتصادى والاجتماعى العربى .

لابراز هذه النقاط الجوهرية نقســم دراستنا هذه الى أبواب أربعة :

باب أول : فى الاعتماد على الذات والنظام الاقتصادى الدولى الجديد .

باب ثان : فى الاستراتيجيات المتبعة فى العالم العربى منذ الحرب العالمية الثانية .

باب ثالث : فى استراتيجية التطوير العربى من خلال التصنيع .

باب رابع : فى التكنولوجيا الملائمة للتطوير العربى .

الباب الأول

الاعتماد على الذات والنظام الاقتصادى الدولى الجديد[1]

فى محاولتنا لتحديد معالم استراتيجية الاعتماد على الذات بالنسبة « للنظام الاقتصادى الدولى الجديد » :

— سنعرض أولا لبعض الأفكار الأساسية اللازمة لتحديد معالم الاستراتيجية .

— ونقترح ، ثانيا ، بعض العناصر للتعريف بهذه الاستراتيجية.

---

(١) الافكار الرئيسية فى هذا الباب مستمدة من دراستين لنا ، الاولى نشرت تحت عنوان : The Import-Substitution pattern
A Strategy of Growth within Subordination. The Possible Alternative Strategy of Development.
بمجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٥٤ ، السنة الرابعة والستون ، اكتوبر ١٩٧٣ وقد نشرت هذه الدراسة باللغة الفرنسية فى مجلة :
Critique Socialiste, No. 16, Jan. - Fév. 1974 (Paris)
وانظر كذلك الصفحات من ٣٨٥ — ٣٩٤ من كتابنا « درسات فى الاقتصاد المالى » المكتب المصرى الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٧٤ . والدراسة الثانية بعنوان :
The Self-Reliance Strategy of Development and the New International Economic Order.
قمنا بها فى جامعة ساسكس (انجلترا) بنـاء على دعوتنا كـاستاذ زائر لمعهد دراسات التطور فى الفترة من أول أكتوبر لاخر ديسمبر ١٩٧٦ . وقد قدمت هذه الدراسة فى الندوة التى عقدت فى سافتات بيوغسلافيا حول موضوع « النظام الاقتصادى الدولى الجديد والدول النامية » ، مايو — يونيو ١٩٧٧ . وستنشر هذه الدراسة فى مجلة :
Review, A Journal of the Fernand Braudel Center for the Study of Economics, Historical Systems, and Civilisations, State University of New York.
انظر هاتين الدراستين والمراجع الواردة بهما .

ـــ لنبرز ، ثالثا ، ما يمكن أن يمثل النقاط المثلة لمفتاح هــذا التعريف .

أولا : الأفكار الأساسية :

● **فكرة الموارد :** لا يمكن النظر الى الانسان كمورد ، فهــذه نظرة تميز المجتمعات التى تسودها القيم السلعية . وانما ينظر اليه كالمثل الأساسى فى عملية الانتاج بوصفها عملية العمل الاجتماعى فى صراعه مع الطبيعة ، الذى يستخدم بعض الموارد المادية فى أثناء هذه العملية . وعليه ، يتمثل ما يعد حيويا لعملية الانتاج فى **القوة الخلاقة للانسان** والموارد المادية الاحتمالية التى يستطيع استخدامها. هذه القوة الخلاقة تتوقف على مستواه المــادى وحالة وعيــه فى ارتباطهما بشكل التنظيم الاجتماعى لعملية الانتاج . ومن ثم لا يكون انشغال **استراتيجية التطوير** بالتوزيع الحسابى لموارد **محــدودة** (على النحو الذى يتصور به الحديون المشكلة) **وانما باســتنفار القوة الخلاقة غير المعبأة للقــوة العاملة لتســتعمل الموارد غير المستعملة .**

● **فكرة ضرورة ارتباط كل عمل او اجراء من اعمال او اجراءات استراتيجية التطوير بحالة وعى جماهير المنتجين المباشرين الراهنة.** اذا ما ارتبط العمل أو الاجــراء بحالة وعيهم وكان مســتجيبا لاحتياجاتهم فانهم يستوعبونه ويتبنونه ، الأمر الذى يزيد من وعيهم ويمكن من تعبئة الموارد بالمعنى السابق تحديده .

● **الفكرة الثالثة تتعلق بمحتوى الاطار الذى ينظر فيه لمشكلات استراتيجية التطور** . هذا الاطار لا يمكن أن يكون محدودا بالأفق الأكاديمى العادى الذى يعبر عنه عادة بما يسمى بنماذج التطور الاقتصادى . وانما يتعين أن يكون من الاتساع بحيث يحتوى ليس فقط العلاقات الخاصة بنمط ومعدل حركة النشاط الاقتصادى ، وانما ليحتوى كذلك الشكل التنظيمى الذى يبين العلاقة بين الدولة ووحدات الانتاج ، بين المركز والمناطق المختلفة ، ويحدد بالتــالى درجة المساهمة الايجابية للمنتجين المباشرين(٢) فى اتخــاذ قرارات

---

(٢) نقصد بالمنتجين المباشرين من يقومون بالانتــاج فى كافة نواحى النشــاط الاقتصادى أو يكونوا مبعدين عنه فى ظل التنظيم القائم رغم كونهم من العاملين المباشرين .

الانتاج وقدرتهم على اتخاذ المبادرة فى النشاط الاقتصادى . هذا الاطار يتعين أن يكون من الاتساع بحيث يسمح كذلك باحتواء التعبئة السياسية والتغييرات الثقافية كشرط ومصاحب للتحولات الاقتصادية .

ثانيا ــ عناصر تعريف الاعتماد على الذات :

● يرتبط العنصر الأول للتعريف بضرورة ادخال التحولات الهيكلية التى من خلالها يتوجه الانتاج الى اشباع **الحاجات الداخلية للغالبية العظمى من السكان** . هذا الهدف نبرزه بالمقابلة مع :

ــ الانتاج كدالة للحاجات الخارجية .

ــ والانتاج كدالة لحاجات تحدد وفقا لنمط محاكاة معين يتضمن سيطرة نظام معين للقيم (يكون مستوردا بطبيعته السلعية) .

وكلاهما يتضمن التبعية .

ويثير هذا العنصر من عناصر التعريف سؤالين :

ــ الأول خاص بكيفية تعريف الحاجات الداخلية ومن ثم نمط الاستهلاك الذى تجرى ابتداءا منه التحولات اللازم ادخالها على هيكل الانتاج حتى يتمكن من الاستجابة لهذه الحاجات .

ــ والسؤال الثانى يتعلق بماهية الدلالة الحقيقية لنقطة البدء هذه (أى البدء من الحاجات الداخلية للغالبية العظمى من السكان) .

وسنحاول الاجابة على هذين السؤالين فى مرحلة تالية .

على هذا النحو يمثل اشباع حاجات الغالبية العظمى من السكان **الهدف الرئيسى** لاستراتيجية التطوير ، أى الهدف الذى تتحدد على أساسه بقية الاهداف . وهذا ما يمثل بالنسبة لنا العنصر الأول فى تعريف الاعتماد على الذات .

● اذا كان العنصر الأول يرتبط بالاهداف كان من الضرورى أن يتعلق العنصر الثانى **بالوسائل** . ذلك انه لا يمكن فصل الوسائل عن الأهداف . هذا العنصر يجد جوهره فى دعوة الى **تعبئة امكانياتنا:** القوة الخلاقة للقوة العاملة والموارد بالمعنى السابق تحديده . وهو ما يستدعى :

ـــ بعدا جماعيا لعملية التعبئة .

ـــ وعيا خاصا بالدور التاريخى لراس المال (وعلى الأخص الاجنبى) فى تكوين التخلف ، ومن ثم موقفا غير مرحب تجاهه .

ـــ وضرورة اتباع السبل (أو الوسائل) التى تتلاءم مع الوسط (الانسانى والمادى) الذى هو نتاج طبيعى لمجتمعنا .

الأمر يتعلق اذن بدعوة الى تعبئة الموارد على هذا النحو بقصد **اكتساب قدرات ذاتية** فى جميع المجالات : الانتاج ، التكنولوجيا ، الادارة ، الثقافة .. الى آخره .

● أما العنصر الثالث **فربط الاستراتيجية القومية بالاقتصاد العالمى** : فى محاولتنا لتحقيق أهداف الاستراتيجية عن طريق هذه الكيفية فى تعبئة مواردنا **تزداد القوة التفاوضية للمجتمع على المسرح الدولى** ، وهو ما يمكن المجتمع من أن يحتل مع الوقت مكانا مختلفا، كيفيا ، فى الاقتصاد العالمى .

بعبارة اخرى ، الاعتماد على الذات هو **رفض للتبعية** فى اطار الاقتصاد العالمى ، وهو رفض :

ـــ يتبلور بفضل **نموذج مستقل لاتخاذ القرارات** (الخاصة بنمط الاستهلاك ،بالاستثمارات ،بالانتاج ،بالعلاقات مع الآخرين) مستقل فى مواجهة السوق الدولية ، والشركات دولية النشاط التى تسيطر عليه . ومن ثم فهو يعنى انعزالا نسبيا بالنسبة لبعض مظاهر ما يجرى فىالسوق الدولية . ولا يعنى هذا أن نتجاهل السوق الدولية أو لا نتعامل مع أشخاصها .

ـــ هذا الرفض يهدف الى **تمييز اشباع الحاجات** فى داخل هذا النموذج المستقل لاتخاذ القرارات ، وعلى الأخص الحاجات الأساسية لغالبية السكان ، على أن نعمل بالفعل على اتباعها ، وهو ما يعنى فى الواقع كيفية مختلفة للكلام عن **نمط لتوزيع الدخل يحابى الغالبية من السكان** .

ـــ هذا الرفض للتبعية يهدف الى **تطوير القدرات الذاتية** فى كل المجالات . ولكى يتحقق ذلك لابد من التبادل مع بقية العالم حتى فى ظل الشروط الحالية للتبادل (وانما مع المحاولات المستمرة لتعظيم نتائج هذا التبادل) .

ـ واكتساب القدرات الذاتية يزيد من قوتنا التفاوضية ، وهى قوة تستخدم فى الصراع من أجل نمط لتقسيم العمل الدولى ينفى التخلف (أى التبعية) . واذا كان من اللازم أن يتحقق هذا الصراع على كافة المستويات فى داخل وخارج مجتمعنا ، يتميز الاعتماد على الذات بابرازه دور التغييرات **الهيكلية** الدولية .

وعليه يعنى الاعتماد على الذات ، فى نفس الوقت ، نوعا من العزلة النسبية للاقتصاد القومى (بالنسبة لنموذج اتخاذ القرارات ولرأس المال الأجنبى) ودخولا فى علاقات مع بقية المجتمع العالمى (فى ظل أشكال مختلفة وبدرجات تفضيل مختلفة وفقا لطبيعة كل جزء من أجزاء المجتمع العالمى) .

تلك هى عناصر تعريف الاعتماد على الذات . فما هى العناصر المحورية فى هذا التعريف ؟

ثالثا : العناصر الجوهرية لتعريف الاعتماد على الذات :

١ ـ كيف تحدد حاجات الغالبية العظمى من السكان ، وعلى الأخص الحاجات الأساسية ؟

● يمكن تحديد هذه الحاجات فى مجال الممارسة الاجتماعية اليومية على أساس هاد منهجى يتكون من نظرية المعرفة(٣) فى

---

(٣) تقوم نظرية المعرفة ، فى اعتقادنا ، على الاسس الآتية :

ـ علاقة بين النظرية والممارسة الاجتماعية جوهرها اعتبار النشاط النظرى كجزء من الممارسة الاجتماعية يهدف الى استخلاص النظرية بقصد استخدامها كهاد فى تغيير الواقع الاجتماعى ، وينبغى أن يندمج ، مصيريا ، مع النشاط المادى للممارسة الاجتماعية .

ـ وعليه ، كل معرفة لابد وأن تأتى من التجربة الاجتماعية .

ـ هذه المعرفة تظل غير فعالة الى أن يتم تعميمها فى شكل نظرية (وهو ما يفترض فى المنهج) .

ـ هذه النظرية لا يمكن أن تكون الا فرضية محل للتحقق الاستقرائى من صحتها .

ـ ان أكثر سبل التحقق فعالية تتمثل فى الممارسة الاجتماعية (فالحقيقة هى ما ثبت وجوده فى واقع العمل الاجتماعى) .

ـ اذا ما تم التحقق منها فى الممارسة الاجتماعية نحصل على تعميما محسنا أو معدلا .

تفاعلها مع نظرية العمل السياسى(٤) . فاذا ما تمثلت عملية المعرفة فى عملية التجربة الاجتماعية ، يتم تعميمها من خلال النظرية التى تعطينا فرضية يلزم التحقق من صحتها فى الممارسة الاجتماعية (أى من خلال التجربة الاجتماعية) تحققا يعطينا ، بدوره ، تعميما محسنا ، فان اكتساب المعرفة بالنسبة للتغير الاجتماعى يتمثل فى التعرف على مطالب المنتجين المباشرين (الغالبية العظمى من السكان) : استقراء المنتجين المباشرين لكى يتم التعرف ، من خلالهم وبواسطتهم ، على حاجاتهم ومطالبهم . ثم صياغة هذه المطالب فى صورة اجراءات أى سياسة تتبع ، والتحقق من صحة هذه السياسة عن طريق تجربة تنفيذها فى واقع الحياة الاجتماعية . فى هذا التنفيذ يكون حكم المنتجين المباشرين ، أى تقديرهم لما يتم ، ذا حيوية محورية . ثم صياغة نتائج تجربة التنفيذ فى النهاية فى صورة سياسة محسنة أو معدلة .

● استهداءا بهذه المنهجية يمكن تعريف نمط الحاجات ، ومن ثم نمط الاستهلاك :

— ابتداء من النمط الحالى لحاجات واستهلاك المنتجين المباشرين ، وهو ما يضمن لنا نقطة بدء تاريخية .

— على أساس فكرة متعمقة عما يمكن أن يكون من قبيل الحاجات الاجتماعية بالمقابلة مع الحاجات الفردية : الحاجات الاجتماعية أى الحاجات التى يمكن اشباعها للغالبية من السكان باعتبار مستوى المعيشة وما يوجد تحت تصرف المجتمع من موارد ، بالمقابلة مع الحاجات الفردية أى الحاجات التى تتمكن فئة

---

(٤) اما نظرية العمل السياسى فتتمثل فى كيفية اكتساب المعرفة اللازمة لتحقيق العمل الاجتماعى ، أى اللازمة للعمل السياسى .
وهى تقوم على الأسس الاتية :
— تحديد مطالب الجماهير : استقراء الجماهير للتعرف ، من خلالهم وبواسطتهم ، على احتياجاتهم الحقيقية (لا الظاهرية ، ولا تلك التى تتحدد بنظام قيم الفئات المسيطرة دون أن تمثل احتياجا حقيقيا) ومطالبهم .
— ترجمة هذه المطالب فى صورة سياسات يلعبون فى تنفيذها الدور المحورى .
— التحقق من صحة هذه السياسات عن طريق التجربة الاجتماعية لتنفيذها ، وهنا لابد آن ترتكز التجربة على التقدير الناقد للجماهير .
— ترجمة نتائج التنفيذ المتحقق من صحتها فى صورة سياسات محسنة أو معدلة .

أو مجموعة من السكان من اشباعها دون غيرها نظرا لأن **نمط توزيع** الدخل القومى يحابى هذه الفئة على حساب الفئات الأخرى .

— **لتحديد** نمط الاستهلاك لابد من تحديد عناصر نظام القيم الذى يسعى المجتمع الى تحقيقه ليسود عملية التحول الاجتماعى .

— تحديد نمط الاستهلاك يتضمن ضرورة أن تكون الموارد المـادية للمجتمع معروفة معرفة دقيقة ، وهو ما لا يتم الا بمسح شامل لهذه الموارد .

● الدلالة الحقيقية لهذا النهج (نهج تحديد نمط للاستهلاك تتحدد ابتداء منه التغييرات الهيكلية الواجب تحقيقها فى مجـال الانتاج) أن **التراكم سيتحدد كدالة للاســتهلاك** . وهو ما يعنى اعادة النظر ، من الناحية التاريخية ، فى طبيعة العلاقة بين الهدف **المبـاشر** لقرارات الانتاج والهدف النهائى للنشاط الاقتصادى فى مجموعه ، على نحو يحل التناقض بينهما ويعود بهما الى التوافق دائما عند مستوى أرقى من مستويات تطور الامكانيات المـادية والثقافية للمجتمع .

٢ — العنصر الجوهرى الثانى فى تعريف الاعتماد على الذات يتعلق **بشكل المساهمة** فى تقسيم العمل الدولى :

● فى اعتقادنا أن استراتيجية الاعتماد على الذات لا تجادل :

— لا فى ضرورة أن نكون مفتــوحى الذراعين لايجابيــات كل ما حققته وما تحققه كل أجزاء المجتمع العــالمى فى كافة نواحى الحيــاة .

— ولا فى ضرورة المساهمة فى تقسيم العمل الدولى .

السؤال الذى يطرحه منطق هذه الاستراتيجية هو الآتى : فى أى **نمط لتقسيم العمل الدولى تكون مساهمتنا** ، خاصة ونحن بصدد تصور استراتيجية للتغيير الهيكلى فى المدى البعيد ؟

والاجابة على هذا السؤال لا يمكن الا أن تبرز ، ان كنا نفكر حقا فى الخروج من عملية التخلف ، أن المساهمة يلزم أن تكون فى **نمط لتقسيم العمل الدولى ينفي النمط الحالى** . النمط الجديد سيكون نتاجا لاستراتيجيات قومية قوامها الاعتماد على الذات .

وهنا تكمن الجدة فى فكرة الاعتماد على الذات منظورا اليهـا من وجهة نظر النظام الاقتصادى الدولى . **ولا يمكن لأى عمل ، على المستوى الأقليمى أو الدولى ، أن يولد تغييرات حقيقية الا على اساس هذه الاستراتيجيات القومية .**

● هذا يؤدى بنا الى فهم مختلف لمـا يسمى بالنظام الاقتصادى الدولى الجديد :

ـــ فتطور الاقتصاد الرأسمالى الدولى منذ الحرب العـالمية الثانية والتغييرات الموضـوعية فى نمط تقسـيم العمل الدولى الرأسمالى (نحو تخصص الاقتصاديات الرأسمالية المتقـدمة فى المنتجات الغزيرة التكنولوجيا) تتضمن اتجاهات نحو التغيير فى « النظام الاقتصادى الدولى » . وتسعى الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالى الدولى الى تحقيق هذا التغيير خاصـة فى ظروف الأزمة الاقتصادية الراهنة التى بدأت تفرض نفسها منـذ نهاية ستينات القرن الحالى(٥) .

ـــ ويحتوى الاقتصاد الرأسمالى الدولى الأجزاء المتخلفة منـه (اقتصاديات « العالم الثالث ») . وعليه ، فالتغييرات الموضوعية فى نمط تقسيم العمل الدولى الرأسمالى تتضمن التغييرات فى داخل الاقتصاديات المتخلفة . هذه الأخيرة تتحقق بتفاعل القوى الداخلية بصفتها هذه ، وباعتبار بعضها السبيل الذى تعمل من خـلاله القوى الخارجية . ومن هنا جاءت **ردود فعل الدول فى البلدان المتخلفة** (ونحن نفرق بوعى بين الدولة والغالبية من السكان فى المجتمعات المتخلفة) ومطالبتها بتحقيق « النظام الاقتصادى الدولى الجديد » ، وفصل هذه المطالبة عن استراتيجيات النمو التى تتبعها فى داخل

---

(٥) انظر فى طبيعة هذه الازمة والاتجاهات المختلفة فى تفسيرها مقالنا بعنوان :
Crise du Dollar ou crise de l'économie capitaliste internationale.

وهو يقوم على دراسة قدمت فى الجزائر فى مارس ١٩٦٨ ، ثم نشرت فى مجلة الحقوق ، كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية ، عدد ٢ من السنة الخامسة عشرة ، ١٩٧٠ . ومحاضرتنا التى القيت فى ٢٤ يناير ١٩٧٥ بجمعية الاقتصاد السياسى والتشريع والاحصاء بالقاهرة ، ثم نشرت فى مجلة مصر المعاصرة بعنوان : ازمة الطاقة ، ازمة النظام النقدى الدولى ، أم ازمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، العدد ٣٥٨ ـــ السنة الرابعة والستون ـــ اكتوبر ١٩٧٤ .

الاقتصاديات المتخلفة . **فتمثلت ردود الفعل هذه (نظرا للطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة) فى تفكير ومطالبة وسعى ، كلها تدور فى داخل « النظام الاقتصادى الدولى الرأسمالى »** . ومن ثم كان من الطبيعى أن تتبلور هذه المطالبه فى نوع من **اعادة النظر فى نمط توزيع الفائض** (الذى ينتجه المنتجون المباشرون فى الاقتصاديات المتخلفة) بين رأس المال الدولى ، والدول فى البلدان **المتخلفة فى ظل الاطار العام لعلاقات الانتاج الرأسمالية : استقرار** أثمان المواد الأولية — ربط أثمان المواد الأولية بأثمان السلع الصناعية — المطالبة بمساعدات اقتصادية تمثل نسبة معينة من الدخل القومى فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ... الى آخره. ونقول بكل وضوح اننا لسنا ضد كل ذلك ، وانما لابد أن نعى أن هذا لا يغير من طبيعة « النظام الاقتصادى الدولى » .

ولكن ، مع استراتيجية الاعتماد على الذات يرتبط مفهوم النظام الاقتصادى الدولى الجديد بالاستراتيجيات القومية ، ويكتسب ما يعد نظاما اقتصاديا دوليا جديدا معنى مختلفا : **الاقتصاد العالمى الذى تسوده علاقات انتاج تتضمن نمطا لتقسيم العمل ينفى التخلف الاقتصادى والاجتماعى**. وعليه ، لابد وأن يتخذ السعى والحركة، من جانب البلدان المتخلفة ، مسارا مختلفا : **اذا لزم أن يبدأ السعى الذى لابد وأن ينبنى على طريقة مختلفة فى التفكير ، بحكم الضرورة التاريخية ، من داخل النظام القائم : لزم أن يتمثل الهدف فى الخروج من هذا النظام عن طريق تحويل نمط تقسيم العمل الدولى ، من خلال ، أساسا ، استراتيجيات قومية تعتمد على الذات ، مع سياسات تسعى أثناء التحول الى تعظيم النتائج من العلاقات الدولية فى شكلها الحالى .**

* * *

تلك هى عناصر تعريف استراتيجية الاعتماد على الذات ، وأهم عناصر هذا التعريف وعلى الأخص بالنسبة « للنظام الاقتصادى الدولى الجديد » . لنتوصل الى هذا التعريف ولنتفهمه كان من اللازم أن نضع انفسنا فى اطار عملية التكوين التاريخى للتخلف(٦) والاقتصاد العالمى المعاصر . مع تدهور الأوضاع فى الاقتصاديات المتخلفة

---

(٦) أنظر فى الباب الرابع من هذه الدراسة لمحة عن منهج تصور هذه العملية .

خلال الربع قرن الأخير ، تدهورا صوحب بنمو شكل أكثر عدوانية للمشروع الرأسمالى ، الشركات دولية النشاط ، يجد المجتمع المتخلف نفسه عرضة لكل ممارسات الاستنزاف : استنزاف فائضه الاقتصادى ، قوته العاملة ، مالديه من « عقول » ... هذه الممارسات تباشرها الشركات دولية النشاط (تساندها دولها القومية ، مساندة لا تتم دائما دون احتكاكات وتناقضات) التى تمثل مراكز اتخاذ قرارات(٧) تتحدد فيها السياسات على أساس افتراضات تتعلق بالاقتصاد العالمى ، بهدف الاختصاص بالفائض. للخروج من هذه العملية لزم أن يعتمد المجتمع على قواه الذاتية وأن يمثل مركزا مستقلا لاتخاذ القرارات ، وفقا لنمطه القومى فى صناعة القرارات . مع تعدد المراكز المستقلة لاتخاذ القرارات ، التى تعتنق اشباع حاجات غالبية السكان كمعيار أساسى فى اتخاذ القرارات ، يتغير نمط اتخاذ القرارات على صعيد الاقتصاد الدولى .

وعليه ، **ما تحاول استراتيجية الاعتماد على الذات ، منظورا اليها من وجهة نظر « النظام الاقتصادى الدولى » ، أن تبرزه هو: أن التطور الاقتصادى والاجتماعى لم يعد من الممكن أن ينتج من التوسع فى النظام الراسمالى الدولى ، وانما من مبادرات تتخذ على كل المستويات فى كل المجتمعات على هدى الحاجات المادية والثقافية للغالبية العظمى من السكان** . هذا القول يصدق بصفة خاصة على المجتمع العربى لما يتمتع به من امكانيات **احتمالية** معتبرة . قبل أن نبين مايمكن أن تمثله هذه الامكانيات من استراتيجية قومية للتطوير الاقتصادى والاجتماعى تلزمنا وقفة عند استراتيجيات النمو التى اتبعت ، وما زالت تتبع ، منذ الحرب العالمية الثانية .

---

(٧) منذ بداية سبعينات هذا القرن نقلت شركة فورد مسئولية تغذية الاسواق الامريكية والفرنسية والايطالية (وهى أسواق فى غاية الاهمية) بالسيارات من فورد انجلترا الى الشركة البنت فى المانيا الغربية .وقد تم هذا النقل اثر فترة عشر سنوات قامت فى خلالها الشركة بزيادة أصولها الثابتة الصافية فى المانيا الغربية بمعدل يمثل اربعة أمثال معدل زيادة هذه الاصول فى انجلترا (أنظر شارل تاجندهات ، الشركات متعددة الجنسية ، كتب بنجون ، لندن ، ١٩٧٦ ، ص ١٤) . هذا المثال يبين آن القرارات تتخذ :

— بالنسبة للسوق العالمية فى مجموعها .

— وعلى اساس تخطيط يغطى المدى الطويل .

هذه الشركات تمثل مراكز متماسكة لاتخاذ القرارات على الصعيد العالمى .

البـــاب الثـــانى

الاستراتيجيات المتبعة فى العالم العربى

منذ الحرب العالمية الثانية(١)

يمكن تقديم كل ما تم ، وما يتم ، من جهود تهدف الى تحقيق النمو فى العالم العربى فى صورة واحد من الاطارين التاليين :

— ما يعرف باستراتيجية احلال الواردات ، مع الحرص على ابراز أننا لا نقصد بها مجرد انتاج بدائل للمنتجات المستوردة ، وانما مجموعة من الخصائص تتوافر مجتمعة لتعطيها مدلولا محددا يميزها اقتصاديا واجتماعيا كاستراتيجية للنمو . ذلك أن الاســـتراتيجية لا تتحدد فقط بمجالات النشاط الاقتصادى التى تحظى بالأولوية عند اتخاذ قرارات السياسة الاقتصادية (وهذه السياسة تمس فى كل الحالات العلاقات بين القوى الاجتماعية) وانما أساسا بانتمائها الطبقى .

— مايمكن تسميته باستراتيجية البناء الصـــناعى من أجـــل التصدير ، وهى وان كانت قد عرفت بعض تعبيرات عنها فى بلدان

---

(١) أنظر فى الدراسة الناقدة لهذه الاستراتيجيات فى دراستنا السابق الاشارة اليها عن استراتيجية احلال الواردات وكذلك دراستنا المقدمة لمؤتمر اقتصاديى العالم الثالث (الجزائر — فبراير ١٩٧٦) بعنوان :
La Crise de l'économie capitaliste internationale et une stratégie possible du capital international vis-à-vis de certains pays sous-développés.

هذه الدراسة نشرت بالبرتغالية فى
Leituras do Imperialismo Hoje, Inicativas editoriais Lisboa, 1977, p. 175 - 209.

وكذلك المراجع الواردة بهاتين الدراستين .

الخليج العربى مازالت تمثل ظاهرة تعبر عن نفسها فى حياء متناقص فى العالم العربى ، ويمكن أن يكون لها ابتداء من الأزمة الراهنة للاقتصاد الراسمالى الدولى دورا نشطا فى بعض أجزاء العالم العربى . بل أنه قد يكون من المحتمل أن تتخلى الفئات الحاكمة فى بعض البلدان العربية عن كل دور انتاجى لرأس المال المحلى مكتفية بدور وساطة يقوم به أساسا رأس المال التجارى المحلى فى علاقته برأس المال الدولى ، حتى ولو تحقق ذلك على حساب البناء الصناعى المحلى .

أولا — استراتيجية احلال الواردات :

تعد استراتيجية احلال الواردات أولى الاستراتيجيات التى اتبعتها معظم الاقتصاديات العربية (والاقتصاديات المتخلفة) . وترتبط هذه الاستراتيجية تاريخيا بتوافر عدد من الشروط الدولية والمحلية هيأت المناخ اللازم لاتباعها .

وقد توافرت هذه الشروط بالنسبة لبعض الاقتصاديات (كالاقتصاد المصرى) فى فترتى الحرب العالمية الأولى والكساد الكبير ، حيث أدت الحرب الى تراخى قبضة الدول المتحاربة على الاقتصاديات المتخلفة بصورة نسبية أمكن معها — خاصة فى ظل صعوبات التجارة الدولية وقتئذ — قيام بعض الصناعات التى تنتج السلع الاستهلاكية التى كان يتم استيرادها قبل الحرب. وقد أدى الكساد الكبير الى نتيجة مماثلة حيث عانت الاقتصاديات المتخلفة من انخفاض حجم وقيمة صادراتها من المواد الأولية ، وبالتالى انخفاض قدرتها على الاستيراد . فكان أن نشأت صناعات لتزويد السوق المحلية بالمنتجات اللازمة التى تعذر استيرادها . وفى كلتا الحالتين نشأت هذه الصناعات الاستهلاكية مستفيدة من توافر القوة العاملة المحلية الرخيصة والمواد الأولية وخاصة الزراعية منها . وكان طبيعيا مع هذه الظروف أن تعتمد تلك الصناعات على التكنولوجيا البسيطة وعلى فنون الانتاج الكثيفة الاستخدام للعمل . وهو ما أدى الى أن تكون احتياجاتها من السلع الانتاجية المستوردة محدودة نسبيا ، وأدى فى النهاية — متكاتفا مع استخدام المواد الأولية المحلية ومع النقص فى المستورد من السلع الاستهلاكية التى أصبحت تصنع محليا — الى تخفيف العبء على ميزان المدفوعات . وكان من

الطبيعي كذلك أن تتركز معظم هذه الصناعات فى المدن حيث يتوافر الحد الأدنى من الخدمات الأساسية اللازمة للانتاج الصناعى ليظل الوضع فى الريف دون تغيير جوهرى .

كما أن الشروط اللازمة لاستراتيجية احلال الواردات توافرت بالنسبة لمجموعة من البلدان العربية فى الفترة التالية لحصولها على الاستقلال السياسى ، حيث كان من الممكن لرأس المال المحلى أن يختص بقدر أكبر من السوق المحلية مستفيدا من الاستقلال السياسى ومن التغير فى هيكل الصناعة فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة . فى هذه الحالة لم ينفرد رأس المال الفردى بانشاء الصناعات الجديدة ، بل كان للدولة دور ملموس ، بل والدور الأكبر فى بعض الحالات ، فى القيام بجهود النمو الاقتصادى كما كان لرأس المال الأجنبى بعض الدور فى اطار استراتيجية احلال الواردات هذه . وبدأت جهود النمو الصناعى تظهر ليس فقط فى مجال انتاج السلع الاستهلاكية التقليدية (المنسوجات ، المواد الغذائية ..) وانما كذلك فى مجال انتاج السلع الاستهلاكية المعمرة ومجال انتاج السلع الانتاجية وعلى الأخص التقليدية (الاسمنت ، الحديد والصلب ... الخ) . هنا قامت الصناعات على أساس تكنولوجيا متقدمة نسبيا كثيفة الاستخدام نسبيا لرأس المال مما ألقى أعباء اضافية على موازين المدفوعات خاصة مع الاتجاه لاستيراد السلع نصف المصنعة اللازمة لهذه الصناعات بل والمواد الأولية اللازمة لصناعة السلع الاستهلاكية المعمرة التى تم التوسع فى انتاجها . وظل نمط التوطين الصناعى محابيا للمدينة الأمر الذى أدى فى نفس الوقت الى تزايد وتعقد مشاكل المجتمع الحضرى وتزايد الفوارق بين القرية والمدينة .

ومن الضرورى ونحن بصدد البصر الناقد بهذه الاستراتيجية أن نبرز الدعائم التى ترتكز عليها حتى يمكن أن نتعرف على الصعوبات التى تنتاب هذه الاستراتيجية . وهذه الدعائم يمكن تلخيصها فيما يلى :

- هذه الاستراتيجية تفترض تطورا معينا لرأس المال المحلى والقوة العاملة . وتقوم على وجود القطاع الأولى (الزراعى أو التعدينى بما فى ذلك البترولى) كمصدر للمدخلات .

— انها تعتبر نمط الاستهلاك القائم ، وهو نتاج التطور السابق، وما يعكسه من نمط توزيع الدخل كمماد أساسي للاستراتيجية. بمعنى آخر هى تبدأ بالســـوق المحلية الحالية أى بالحاجـــات القادرة ماليا التى تعبر عن نفسها فى هذه السوق وتتصور كل البناء الصناعى فى الفترة الطويلة المستقبلة على أساس هذه الســـوق .

— يتم تصور القطاع الصناعى باعتبـــاره مكونا من ثـــلاثة فروع أساسية : فرع الصناعات الأساسية فرع الصناعات الوسيطة وفرع الصناعات الاستهلاكية .

— ابتداء من هذا التصور يتم تحقيق البناء الصناعى عن طـــريق خلق اللاتوازن بين هذه الفروع بالبدء فى بناء الصناعات الاستهلاكية ووجودها يخلق ضغوطا (طلبا أو سوقا) تؤدى الى بناء الصناعات الوســـيطة ، الأمـــر الذى يخـــلق ضـــغوطا بدوره تـــؤدى الى بناء الصناعات الأساسية . هذا لا يعنى الا تبنى فى المرحلة الأولى الا الصناعات الاستهلاكية . الأمر يتعلق باتجاه عام جوهره التركيز على هذه الصناعات مع امكانية قيـــام بعض الصناعات الوسيطة والأساسية بجانبها ، مـــع الوعى بأن كل البناء الصناعى يخدم فى نهاية الأمر نمط الاستهلاك القـــائم .

ماذا كانت الحصيلة الكلية لاستراتيجية احلال الواردات ؟ تمثلت هذه الحصيلة فى تحقيق بعض البناء الصناعى الذى لا يستهان به فى بعض الحالات (كما فى حالة مصر والجزائر) فى تزويد السوق المحلية بالسلع الصناعية ، فى خلق قوة عاملة ذات خبرة صناعية فى تهيئة الوسط الصناعى لمزيد من التوسع الصناعى وفى مساندة الاقتصاد القومى للتزويد بالأساس المادى للصراع ضد القـــوى المعتدية . يتضح ذلك من الجدول رقم (١) الذى يبين تطور الأرقام القياسية للانتاج الصناعى فى بعض البلدان العربية على مدار ٢٠ عاما . الا أن هذا البناء يحمل فى طياته بذور أزمة الاستراتيجية وهى أزمة تجد مظاهرها :

— فى عدم قدرة الاستراتيجية على أحداث تغيير هيكلى يعطى للبناء الصناعى طابع التكامل بين أجزاء الحلقة التكنولوجية (كما يتضح من الجداول أرقام ٢ ، ٣ ، ٤) ويزود الاقتصاد القومى

بالتالى بالأساس الصناعى اللازم لتحـويله تحويلا يخرجـه من التبعيـة :

التبعية بالنسبة لنمط الاستهلاك الذى يتجدد دائما فى خارج المجتمع ويظل يلهث دائما وراء أنماط الاسـتهلاك التى تسـود فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ــ التبعية بالنسبة للصادرات التى تظل فى غالبها من قبيل المواد الأولية (أنظر الجدول رقم ٥) . أما منتجات الصناعات التى حلت محل الواردات فيصعب بيعهـا فى السوق الدولية نظرا لأنها من قبيل المنتجات التى تنتجها غالبية الاقتصاديات المتخلفة ولعدم قدرتها التنافسية باعتبار انها محدودة الجودة ولسيطرة الاحتكارات الدولية على الأسـواق الخارجية ــ التبعية فى الاعتماد على الخارج بالتزويد بالسلع الانتاجية الأساسية والنصف مصنوعة وما يستتبع ذلك من تبعية تكنولوجية .

ــ هذه الأزمة تجد مظهرا لها فى عدم قدرة البناء على حـل مشكلة بطالة القوة العاملة وخاصة فى ظل التحول المستمر لجزء من صغار المنتجين الى قوة عاملة تظهر فى سوق العمل ، وفى زيادة القوة العاملة الاضافية الناتجة عن نمو السـكان . والنتيجـة التزايد المستمر للقوة العاملة فى سوق العمل ، فقد تجاوز معـدل البطالة فى مصر ٩٪ من اجمالى القوى العاملة فى ١٩٧٤ وبلغ عدد المتعطلين فى ١٩٧٠ أكثر من ١٠٠ الف متعطل فى سوريا بنسـبة (٤ر٦٪) و ٥ر٣١ الفا فى المغرب ، ٥ر٦٣ الفا فى تونس ، ٢ر٥ الفا فى العراق .

ــ هذا فى الوقت الذى توجد فيه ظاهرة الطاقة الانتـاجية المعطلة فى الوحدات الصناعية وهو ما يمثل مظهرا آخر للازمة ، فقد اشارت خطط التنمية القطرية الى هـذه الظاهرة التى تواجههـا الصناعات المحلية حيث تراوحت نسبة الطاقات العاطلة بين ٢٥٪ ، ٣٥٪ فى كل من العراق وسوريا والاردن ومصر والجزائر وتونس وارتفعت الى أكثر من ٥٠٪ فى المغرب .

ــ كما أن أزمة البناء الصناعى تجد مظهرها فى عجزه عن تزويد النشـاط الزراعى بما هو لازم لتطويره ولحل مشكلة الغذاء .

ــ وتجد الأزمة مظهرها أخيرا فى تفـاقم الوضع بالنسـبة للفوارق بين الريف والمدينة .

ولكن **لماذا الأزمة ؟** للاجابة على السؤال وجب علينا البحث فى طيات الاستراتيجية لنرى أين تكمن بذور الأزمة :

— سنجدها أولا فى نمط الاستهلاك الذى يصب فيه فى النهاية كل البناء الصناعى ، وهو نمط وان كان يحتوى عددا من السلع التى تستهلكها الغالبية من أفراد المجتمع الا أنه يميز مجموعة من السلع وعلى الأخص السلع المعمرة التى تستهلكها فئات اجتماعية محدودة يساندها نمط توزيع الدخل السائد وهو ما يعنى: أولا : محدودية السوق فى استراتيجية ترتكز أساسا على حجم السوق خاصة اذا أخذنا فى الاعتبار جرى هذه الفئات وراء السلع الاستهلاكية المستوردة حتى ولو كانت لها بدائل محلية وهو ما يعنى ثانيا ان يتحدد نوع المدخلات المستوردة من السلع الانتاجية الأساسية ومن السلع نصف المصنوعة المثلة لجزء من المدخلات الجارية وفقا لمستلزمات هذا النمط الاستهلاكى .

— سنجدها ثانيا فى استبقاء نمط تقسيم العمل الاستعمارى فى الزراعة عن طريق الاستمرار فى انتاج المحصولات الصناعية والاعتماد فى تسويقها على الخارج ، مع ما يستتبعه ذلك من تقلبات فى أثمانها وفى الكميات المطلوبة منها ومن ثم فى الايراد الناتج عن تسويقها ، وازدياد الاعتماد على الخارج فى التزود بالمواد الغذائية (وعلى الأخص القمح) مع امكانية التوسع الأفقى والرأسى فى انتاجها بل حتى احلالها محل المحصولات الصناعية فى وقت تتدهور فيه شروط التبادل بين المنتجات الزراعية الصناعية والمنتجات الزراعية الغذائية وينمو فيه الاتجاه نحو استخدام سلاح الغذاء على الصعيد الدولى لتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية لمن يملكون السلاح . ففى عام ١٩٧٢ بلغ استهلاك الدول العربية من الحبوب (عدا الامارات العربية المتحدة وقطر وعمان والجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا) حوالى ١٨ مليون طن مترى فى حين اقتصر الانتاج على ٢ر١٤ مليونا ، مما يعنى أن العجز فى الحبوب بلغ ٨ر٣ مليون طن منها ٥ر٣ مليون طن عجزا فى القمح بمفرده(٢) .

— كل ذلك تم دون تغيير جذرى فى الزراعة وتطويرها على نحو يسمح للغالبية برفع مستوى معيشتها وتزويد الصناعة بالطلب

---

(٢) مجلة مجلس الوحدة الاقتصادية — السنة الثانية — العدد الثالث — ابريل ١٩٧٦ .

المتزايد . وهو أمر يكمن فى طبيعة استراتيجية احلال الواردات اذ فى ارتكازها على الطلب الموجود فعلا فى السوق المحلى للواردات ، وهو سوق يقوم أساسا على السلع الاستهلاكية حيث الواردات من السلع الانتاجية الأساسية محدودة ، لا تعطى العناية الكافية للصناعات اللازمة لتحويل الزراعة ، عن طريق تزويدها بالسلع الانتاجية الأساسية والمدخلات الصناعية الجارية مثل الأسمدة الكيماوية والمبيدات ، حتى ولو مثلت بعض هذه المدخلات سلعا استراتيجية ، يتوقف على توافرها ، وتوافرها سليمة من كل غش، مصير محصولات تبلغ أهميتها فى بعض الأحيان الى تمثيل ما بين ٣٠ — ٤٠٪ من الانتاج الزراعى .

— نظرا للاتجاه الاستهلاكى للفئات التى تحصل على الدخول المكونة للفائض الاقتصادى يتم البناء الصناعى مصاحبا بعدم تعبئة الأجزاء من الدخول القابلة للادخار . ومن ثم يتزايد الاعتماد أما على تعبئة جزء من الدخول الضرورية للفئات العريضة من السكان عن طريق التمويل بعجز الميزانية ،وهو ما يحد من الطلب الداخلى، واما على التمويل الخارجى مع ما يستتبعه ذلك من تزايد الاعتماد على العالم الخارجى (انظر الجدول رقم ٦) . هذا العامل كذلك يكمن فى طبيعة استراتيجية احلال الواردات لانها تكاد تقدس نمط الاستهلاك القائم كبلورة مادية لنمط توزيع الدخل وكعاكس لنظام القيم الذى يؤكد العادات الاستهلاكية لمن يحصلون على الدخول المكونة للفائض الاقتصادى . وقد يقول قائل لماذا كل هذه الضجة المتعلقة بالفائض الاقتصادى وهو لا يمثل فى النهاية الا نسبة محدودة من الدخل القومى ولتكن بين ٢٠ — ٢٥٪ ؟ الضجة فى محلها وتعود بكل بساطة الى أنها تتعلق بالجزء من الدخل القومى الذى يمثل مصدر كل امكانية لتجدد الانتاج فى الفترات المستقبلة على نطاق متسع ، أى مصدر كل امكانية للتوسع من خلال الاستثمار . وأى مجتمع يحاول بجدية الخروج من عملية التخلف لا يطمع فى أكثر من تعبئة ما بين ٢٠ — ٢٥٪ من دخله القومى للقيام باستثمارات بشرط أن يكون فى المجالات الصحيحة وان تدار الطاقة الانتاجية المتولدة عنها بوعى يضمن لها كفاءة التشغيل .

— كل ذلك يتم فى حظيرة الاثمان السائدة فى السوق الرأسمالية الدولية ، وما تتضمنه من تقلبات واتجاه معدلات التبادل لغير صالح

الصادرات العربية (بما فى ذلك البترول اذا ما قورن بالمنتجات الصناعية التى تستوردها دول البترول) وتيارات تضخمية تتضاعف سرعتها السنوية مع ما تحدثه (خاصة فى ظل عجز السياسة الاقتصادية المحلية عن مواجهة موجة التضخم ، بل وتزيد من حدتها عن طريق سياسة الاصدار النقدية وما يسيطر فى السوق المحلية من نشاطات غير منتجة تستفيد أساسا من الفروق المتزايدة فى اثمان السلع) من تسوىء لمستوى معيشة الغالبية بما فى ذلك فئات من أصحاب الدخول المتوسطة . وطبقا لبيانات الأمم المتحدة يدل تطور أسعار السلع التى تصدرها مجموعة الدول الصناعية والدول النامية عن تدهور شروط التبادل بين هاتين المجموعتين وكما يتضح من الجدول رقم (٧) ارتفعت مؤشرات أسعار التصدير بالنسبة لمجموع المنتجات (سنة الأساس ١٩٦٣ = ١٠٠) خلال الفترة ١٩٥٨ — ١٩٧٢ من ٩٩ الى ١٣٠ فى الدول الصناعية فى مقابل ارتفاعها من ١٠٥ الى ١١٧ فقط فى الدول النامية . ويجب الأخذ فى الاعتبار أن المؤشرات الخاصة بصادرات الدول النامية مغالى فيها فى معظم الأحيان بسبب أن هذه الصادرات تتم بواسطة الشركات الأجنبية التى تحتفظ فى الخارج بجزء من عائدات مبيعاتها وكذلك فان الأسعار المعتمدة لاحتساب المؤشرات لا تمثل دائما دخلا حقيقيا للدول النامية حيث يكون الدخل الحقيقى أقل من السعر المعلن كما هو الحال بالنسبة للبترول .

وهكذا فان استراتيجية احلال الواردات لا يخطر ببالها أن تضع الأثمان الدولية التى ترتبط بنمط تقسيم العمل السائد محل تساؤل ، اذ هى لا تطرح مشكلة الأصل التاريخى للتخلف ، ومن ثم امكانية أو عدم امكانية الخروج منه مع البقاء فى اطار خلقه .

— وعليه لا يكون من الغريب أن تنعكس كل مظاهر أزمة استراتيجية احلال الواردات وتتبلور حول الحبل السرى للاقتصاد القومى ، أى علاقته بالاقتصاد الدولى الراسمالى ، وتترجم كل هذه المظاهر حسابيا فى موقف ميزان المدفوعات :

— فضعف الموقف النسبى للصادرات التقليدية (تناقص معدل الطلب عليها وتدهور نسب تبادلها بالنسبة للمنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية الغذائية) وصعوبة ايجاد الأسواق الخارجية

لمنتجات الصناعات الجديدة يقللان من القدرة الشرائية للاقتصاد القومى فى السوق الدولية خاصة اذا أضفنا الى ذلك أثر التخفيضات المتتاليه فى قيمة العملات الدولية (كالدولار والاسترلينى والفرنك الفرنسى) أنتى يحتفظ فى صورتها بالموارد من النقد الأجنبى .

ـــ من ناحية أخرى تؤدى زيادة الاعتماد على الخـــارج فى استيراد المنتجات الأساسية الصناعية والمدخلات الجارية للصناعات الجديدة والمدخلات الصناعية الأساسية للنشـــاط الزراعى والمواد الغذائية واستمرار استيراد السلع الاستهلاكية الكمالية واستمرار الاتجاهات التضخمية فى سوق الواردات ، يؤدى كل ذلك الى زيادة الالتزامات فى مواجهة الخارج وارتفـــاع أعبـــاء خـدمة الديون (جدول رقم ٨) .

ـــ وتكون النتيجة أن يسوء موقف ميزان المدفوعـــات كما يتضح من الجدول رقم (٩) . وسرعان ما تنشط هذه النتيجة كعامل يزيد من حدة الأزمة . فلاصلاح الموقف عادة ما يلجأ الى اجراءات داخلية عادة ما تكون ذى تأثير انكماشى على مســـتوى النشـاط الاقتصادى ، أو الى الاقتراض من الخارج بشروط قد تكون مجحفة ، أو الاعتمـــاد على المعونات الخارجية مع ما يحف بهـــا من مخاطر ازدياد التبعية . مثل هذا الموقف تعفى منـــه بعض البلدان العربية المنتجة للبترول .

* * *

تلك هى استراتيجية النمو من خلال احلال الواردات . وهى كاستراتيجية تتميز بالخصائص السابق بيانها وتفردها كيفيا عن غيرها من الاستراتيجيات ، تقوم على تجاهل حقيقتين أساسيتين لا يسلم البصير بأمور التطور الاقتصادى والاجتماعى الا بأخذهما بتبصر وعمق فى حسبان من ينشغل باستراتيجية هذا التطوير . أن استراتيجية احلال الواردات تتجاهل الحقيقتين التاليتين :

ـــ هى تتجاهل أولا الأصل التاريخى للتخلف كما تجهله كعملية تاريخية وليس كمجرد حالة أو موقف ومن ثم تتصور بالتالى بوعى أو بلا وعى امكانية الخروج من التخلف مع البقاء فى نفس الاطار

التاريخى لتكونه . بمعنى آخر ، انها لا تستطيع أن تتصور التطوير كنقله كيفية للعملية التاريخية وليس كمجرد اعادة الأوضاع فى اطار نمط تقسيم العمل الدولى الذى يتضمن التخلف .

— هى تتجاهل ثانيا أنه عند النظر فى مشكلات التطوير يتعين أن يؤخذ فى الاعتبار ليس الطلب الحالى وانما الطلب الاحتمالى (الذى لا يلزم له شكل طلب سلعى) . وهذا الاخير يتحدد :

— بطبيعة عملية التصنيع أى عملية بناء أساس صناعى متكامل تكنولوجيا (ولا أقول عملية بناء بعض الصناعات) يصلح لتحويل الصناعة وتحويل النشاط الأولى الى نشاط صناعى تخلق من ذاتها الطلب على منتجاتها . فالتوسع فى انتاج الحديد والصلب على أساس استخدام الغاز الطبيعى مثلا يستلزم التوسع فى انتاج الغاز الطبيعى ، وهو ما يستلزم التوسع فى المعدات اللازمة لانتاج ونقل الغاز الطبيعى ، وهو أمر يستلزم التوسع فى انتاج الحديد والصلب ... وهكذا تخلق عملية بناء الأساس الصناعى الطلب اللازم على منتجاتها . فهى فى هذا المجال عملية (Self-Contained).

— كما يتحدد ثانيا بتطور الدخل القومى من خلال عملية التطوير نفسها .

— كما يتحدد ثالثا بتغيير نمط توزيع الدخل على نحو يمكن من أن تتحول الغالبية من السكان ، خاصة مع التوسع فى الاستخدام المنتج للقوة العاملة وما تحت تصرفها من موارد ، من مجرد كثرة عددية الى طلب يمتص الكثير مما ينتج فى مجال الانتاج الاستهلاكى . بل ان المشكلة التى تثور فى العادة اذا تعلق الأمر بالمنتجات التى تستجيب للحاجات الحقيقية للغالبية ليست مشكلة أن الطلب على هذه المنتجات محدود وانما مشكلة ان نحد نسبيا من هذا الطلب لكى يمكن التوسع فى الاستثمارات .

— كما يتحدد الطلب الاحتمالى أخيرا بنوع المنتجات التى تتحدد ابتداء منها فروع النشاط الاقتصادى اللازم التوسع فيها استهداء بالحاجات الأساسية الموجودة دون اشباع . فاذا تصورنا مع وجود البترول والغاز الطبيعى فى العالم العربى امكانية قيام صناعة بتروكيماوية . فان الطلب الاحتمالى على ما تنتجه يتوقف

على نوع المنتجات الذى يمكن لهذه الصناعة أن تقدمها لاشباع الحاجات الأساسية غير المشبعة : لاشباع الحاجة الى الطعام عن طريق تزويد الزراعة بالانابيب اللازمة للصرف المغطى والرى ، وبالأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية ، وتزويدها بالعبوات وبالأحذية اللازمة لوقاية الفلاحين فى الزراعة القائمة على الرى من خطر البلهارسيا ، وعن طريق تقديم اعلاف تستخدم فى تربية الماشية والدواجن ، وعن طريق تقديم حتى بروتينات صناعية بديلة، وهكذا مما لايمكن حصره الا بالتعرف التفصيلى على الامكانيات الفنية للصناعة البتروكيماوية ومدى مايمكن أن تزود به الزراعة من مدخلات مباشرة أو غير مباشرة دون أن نقصر الأمر بطبيعة الحال على استخدام منتجات هذه الصناعة فى النشاط الزراعى فقط ونحن بصدد التعرف على الطلب الاحتمالى للمنتجات البتروكيماوية.

وازاء أزمة استراتيجية النمو من خلال احلال الواردات بدأت تزداد أهمية استراتيجية أخرى تعلو الأصوات بطرحها كسبيل للنمو الصناعى ، تلك هى استراتيجية بناء الصناعات من أجل التصدير.

ثانيا ــ استراتيجية بناء الصناعات من أجل التصدير :

وهى تقوم أساسا على انشاء صناعات يخصص انتاجها للبيع فى الأسواق الخارجية دون أن يستبعد ذلك امكانية تسويق جزء من انتاجها فى السوق المحلية . الهدف الظاهر من هذه الاستراتيجية هو زيادة الصادرات الصناعية بحيث يمكن التغلب على مشاكل موازين المدفوعات وتلافى تصدير المواد الأولية فقط .

وطبقا لهذه الاستراتيجية يفتح الباب لانشاء عدد من الوحدات الصناعية التى تنتج أساسا بهدف تصدير انتاجها الى الاقتصاديات الأخرى سواء أكانت متقدمة أو متخلفة . وعادة ما تترك فرصة انشاء هذه الصناعات مفتوحة أمام كل أنواع رأس المال سواء أكان محليا أو أجنبيا وسواء كان رأس المال مملوكا للدولة أو رأس مال خاص .

ومن الملاحظ أن الاقتصاديات التى أخذت ــ وتأخذ ــ بهذه الاستراتيجية قد واجهت العديد من المشاكل والصعاب التى تجعل

الالتجاء اليها محفوفا بالمخاطر التى تنتهى معظمها عند ضرورة أن يتم ذلك فى اطار العلاقة مع الشركات دولية النشاط التى تقود تقسيم العمل الدولى فى السوق الدولية وتسـيطر عليه ماليـا وتكنولوجيا وتسويقيا . ولذلك فان رأس المال المحلى (العام والخاص) لا يستطيع بمفرده فى الغالب أن يتبع استراتيجية اقامة الصناعات بهدف التصدير . ذلك لان رأس المال المحلى بما يسيطر عليه من عقلية اذا استطاع أن يحل مشكلة التمويل لا يستطيع أن يحل مشكلة اقامة (أى بناء) الوحدة الانتاجية نفسها . واذا تمكن من حل هذه الأخيرة دق موقفه أمام الادارة . وان استطاع الادارة شق عليه حل مشكلة التسويق هذا اذا لم يواجه صعوبات فى الحصول على بعض المدخلات الأساسية التى لا تنتج محليا . من هنا كان لابد أن يكون لرأس المال الدولى الدور الأساسى .

وتتحقق الامـكانية التكنولوجية أمـام رأس المـال الدولى للمساهمة فى اقامة بعض هذه الصناعات عن طريق اتجاهات معينة فى التطور التكنولوجى : تطور التكنولوجيا فى الاتجاه الذى يمكن من توطين وحدات انتاجية بعيدا عن المركز الرئيسى للمشروع دولى النشاط (عن طريق تطور تكنولوجيا نقل الأشخاص والسلع — تطوير تكنولوجيا الاتصال على البعد المكانى — تطوير تكنولوجيا الانفورماتيك ..) — تطور التكنولوجيا فى الاتجاه الذى يمكن من استغلال موارد طبيعية لم يكن من الممكن الوصول اليها حتى الان : فنون جديدة للبحث عن البترول فى البحار واستخدام الأقمار الصناعية فى البحث عن المعادن .. — تطور التكنولوجيا فى الاتجاه الذى يمكن من استخدام القوة العاملة الموجودة . أما الشـكل التكنولوجى الذى يعطى للصناعة التى تنشأ فى الاقتصاد العربى فيتم أساسا فى شكل احتواء الصناعة فى الاقتصاد العربى فى حلقة تكنولوجية تتكامل سواء من جهة الخلف أو من جهة الامام فى خارج الاقتصاد العربى وحتى فى خارج العالم العربى كله : كتسييل الغاز الطبيعى بقصد تصديره ، واقامة وحدة لانتاج الالومنيوم فى البحرين تحصل على المادة الخام من وحدة انتاجية موجودة فى اسـتراليا وتزود الوحدات الانتاجية فى بلدان السوق الأوربية المشـتركة بالألومنيوم أو رذاذ الألومنيـوم .

على أن قبول رأس المـال الدولى المساهمة فى انشاء مثل

هذه الصناعات لا يتم بالسهولة التى قد يتوقعها البعض . فرأس المال الدولى يتطلب لقدومه توافر حد أدنى من الظروف السياسية والاقتصاديه والاجتماعية التى توفر له المناخ اللازم للاستثمار . فلا شك أن رأس المال الدولى يهتم بالوضع العالمى والاقليمى للدولة التى يقدم اليها ومدى توفر الاستقرار السياسى والاجتماعى فيها والضمانات التى تقدم للاستثمارات الأجنبية فيما يتعلق باعادة تصدير رأس المال والأرباح والاعفاءات الضريبية والجمركية التى يتمتع بها المشروع . هذا فضلا عن ضروره توفر عنصر العمل الرخيص نسبيا (غالبا ما يكون غير منظم فى نقابات قوية) ووجود أنماط معينة من تشريعات العمل . وتوفر حد أدنى من الخدمات الأساسية مثل الطرق ووسائل النقل والمواصلات والمياه والكهرباء .. الى غير ذلك . وهى خدمات عادة ما تسارع قروض الهيئات والبنوك الدولية للحث على توفيرها . ولا شك ان كل هذه الظروف والضمانات — التى تجد فى المناطق الحرة الأطار المثالى لتحققها — لا تخرج فى مجموعها عن كونها نوعا جديداً من علاقات التبعية فى ظل الظروف المتغيرة للعلاقات والقوى الدولية .

وبأعمال هذه الاستراتيجية تنشأ مجموعة من الصناعات تهدف أساسا الى اشباع الطلب الخارجى على منتجاتها ولا تولى الطلب المحلى سوى اهتماما هامشيا نظرا لطبيعة منتجاتها وانفصالها عن الحاجات المحلية التى تتطلبها غالبية السكان . كما أن عملية تصدير المنتجات عادة ما تتطلب تدخل الحكومة لمنحها اعانات تصدير قد تصل الى ٥٠٪ من قيمة الصادرات تدعيما لمركزها التنافسى فى السوق الدولية . ولذلك لا يكون من الغريب أن تعرف مثل هذه الوحدات ظاهرة الطاقة الانتاجية المعطلة اذا لم تقدر الوحدة المحلية على التسويق ولم تستطع الحكومة اسعافها فى هذا المجال .

والواقع ان هذه الاستراتيجية لا تعدو ان تكون مجرد اقامة بعض الصناعات المرتبطة بالخارج التى تزيد تعقيد مشاكل ميزان المدفوعات . ويتمثل ما تقول به هذه الاستراتيجية فى لغة بسيطة هو الآتى : اذا لم نستطع أن نحتفظ بالحبل السرى الذى يربطك بالاقتصاد الرأسمالى الدولى عن طريق تغيير نمط الواردات فما عليك الا أن تجرب الاحتفاظ به بتغيير فى نمط الصادرات يتفق مع

التغير فى نمط تقسيم العمل الرأسمالي الدولى كما تقوده الشركات دولية النشاط ومع ما حققته استراتيجية احلال الواردات خلال ربع قرن منذ الحرب العالمية الثانية .

واذا أخذنا شركة الومنيوم البحرين ((ALBA)) كمثال يوضح سبل تنفيذ المشروعات الاستثمارية طبقا لهذه الاستراتيجية يتضح الآتى :

□ **بالنسبة لتركيب الشركة** يلاحظ أن المصالح الأجنبية ممثلة بنسبة ٨١٪ مقابل ١٩٪ فقط للمصالح المحلية (حكومة البحرين) . وتتوزع المصالح الأجنبية كالاتى :

— ٥ر٢٦٪ للمصالح الأمريكية موزعة بين

General Cable Corp. (١٧٪)

Brighton Invest., (٥ر٩٪) .

— ٥ر٢٥٪ للمصالح البريطانية موزعة بين

British Metal Corp. (١٧٪)

Western Metals Corp. (٥ر٨٪) .

— المصالح الالمانية الغربية ١٧٪ .

— المصالح السويدية ١٢٪ .

□ **بالنسبة للطريقة التى يتم بها التنفيذ :**

— تنشأ شركة خاصة لتنفيذ المشروعات هى الشركة البريطانية لانشاء المصاهر .

— هذه الشركة تضم ثلاث شركات فرعية وزعت عليها عمليات انشاء المشروع :

١ — شركة امارس : انتاج قضبان الالومنيوم الموصلة والمعدات الاضافية ونقلها .

٢ — شركة جون براون الهندسية (كلايد بنك) : الجانب الكهربائى .

٣ ـ شركة جورج ويمبى : الانشاءات الهندسية المدنية .

ـ قامت كل من هذه الشركات الفرعية بتوكيل أعمالها أو جزء منها الى مقاولين فرعيين .

ـ على هذا النحو اشتغل فى هذا المشروع ١٢ شركة أخرى أمريكية وبريطانية وسويدية .

ـ اما المصالح المحلية التى استفادت من تنفيذ المشروع فاقتصرت على :

ـ ٣ مقاولين للبناء .

ـ ومقاولين لتوفير العمال .

□ **بالنسبة للحلقة التكنولوجية للمشروع يتضح الاتى :**

ـ تحصل شركة البا على مادة الأولمين الخام من استراليا (عقد موقع فى **١٩٧١ مع شركة** (Chemical Corp.) .

ـ يتم انتاج الالومنيوم النقى بالبحرين .

ـ انشأت شركة البا شركة رذاذ البحرين الدولية لانتاج رذاذ الألومنيوم مستخدمة جزء من انتاجها من الألومنيوم ويستخدم هذا الرذاذ فى صناعات الأصباغ والمتفجرات والألعاب النارية وتقوية الصلب . وقد بدأ انتاج هذه الشركة فى مايو ١٩٧٣ . ويوجه الانتاج الى اسواق أوربا الغربية . ويملك هـذه الشركة (رذاذ البحرين) شركتان احدهما بريطانية والأخرى المانية بنسبة ٧٣٪ وتملك حكومة البحرين ٢٧٪

ـ يتم تصـنيع منتجات الالومنيـوم (أدوات الطهى) فى أوروبا للسـوق الأوربية .

وبهذا يتم اندماج البحرين فى الاقتصاد الأوربى دون خلق قاعدة للصناعة فى البحرين أو اندماجها فى الاقتصاد العربى .

واضح أنه اذا كانت هذه الصناعات تنشأ لتلبية الاحتياجات الخارجية أساسا فهى لا يمكن أن تساهم فى انشاء صناعة متكاملة أو متوازنة الفروع تصلح اساسا لتغيير الهيكل الاقتصادى برمته .

وانما هى تعمق علاقة التبعية للخارج ، على الأخص من خلال التبعية التكنولوجية التى تحرص عليها الشركات دولية النشاط وعليه تحد هذه الاستراتيجية من امكانية القيام بتطوير صناعى متواتر يرتبط بالاحتياجات الحقيقية للاقتصاديات العربية ويكون سبيلها للخروج من عملية التخلف .

* * *

يتضح من هذا العرض الناقد لاستراتيجيتى احلال الواردات والبناء الصناعى من أجل التصدير انهما لا يمكن أن يحققا النقلة الحضارية التى تمثل سبيل المجتمع العربى للخروج من عملية التخلف الاقتصادى والاجتماعى . هذه النقلة الحضارية لا تتحقق الا باستراتيجية قومية تتسم بالاعتماد على الذات (بالمعنى السابق تحديده) وتهدف الى تطوير المجتمع العربى من خلال التصنيع الذى يصلح أساسا لتحول المجتمع تحولا جذريا . لننتقل الآن الى ما يمكن أن يمثل اطارا عاما لمناقشة هذه الاستراتيجية القومية .

الباب الثالث

استراتيجية التطوير العربى من خلال التصنيع (1)

اذا كان التخلف هو العملية التى تم من خلالها تحـــويل هيكل الاقتصاد العربى الى اقتصاد تابع يتم فيه الانتاج وفقا لاحتياجات الخارج . فان التطور لا يمكن ان يكون الا العملية التى تنفى التخلف ويكون جوهرها تحويل هيكل الاقتصاد العربى ليتم فيه الانتـــاج استجابة للاحتياجات الداخلية ,اســـاسا ، على نحو يقضى على التبعيـــة .

فى هذا الاتجاه تفرض السياسة العامة للتطوير الاقتصـــادى والاجتماعى للمجتمع العربى نفسها ، بعبارة أخرى تستهدف هذه السياسة اثارة عملية ديناميكية تحقق تغييرات هيكلية فى الابنية الاقتصادية العربية تخرجها من التخلف والتبعية وتضمن لنفسها استمرارا لصالح الشعوب العربية فى المقام الاول .

من الناحية الفنية ، يمثل النشاط الصناعى عند المستوى الحالى لتطور المجتمع الانسانى ، مجالا يسيطر فيه الانسان سيطرة اكبر على قوى الطبيعة وتكون فيـــه انتاجية العمـــــل اعلى منها فى النشاطات الاولية الى ان تتحول هذه الاخيرة هى الاخـــرى الى نشاط صناعى . فاذا ما اريد استخدام القوة العاملة وما تحت تصرفها من موارد مادية استخداما اكفأ كان من الطبيعى ان تتوجه

---

(1) أنظر فى ذلك ، دراستنا السابق الاشارة اليها الخاصة باستراتيجية احلال الواردات كاستراتيجية للنمو فى ظل التبعية ، وكذلك الدراسة التى قمنـــا بها لمركز التنمية الصناعية لجامعة الدول العربية : نحو استراتيجية بديلة للتصنيع العربى ، القاهرة ، يونيو ١٩٧٦ ، والمراجع الواردة بهاتين الدراستين .

الى النشاط الذى تكون فيه انتاجية العمل أعلى وان تسعى الى تحويل النشاطات جميعا الى نشاط صناعى . من هنا تكتسب عملية التصنيع — عملية بناء الاساس الصناعى لتحويل النشاطات الاخرى خاصة الزراعة الى صناعة — مكانها فى عملية تحول الهيكل الاقتصادى والاجتماعى .

ابتداء من هذه السياسة العامة للتطوير الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع العربى ومن مستوى التطور الذى بلغته قوى الانتاج فى الاقتصاد العالمى ، يمكن تصور استراتيجية للتطوير الاقتصادى والاجتماعى من خلال التصنيع باعتبار هذا الاخير الوسيلة الفنية لتحويل هيكل الاقتصاد القومى على نحو يمكن من استخدام الموارد المتاحة (الحالية والاحتمالية) لاشباع الحاجات الداخلية . هنا تستمد استراتيجية التصنيع طبيعتها من طبيعة الاستراتيجية العامة للتطوير الاقتصادى والاجتماعى وتكتسب اول مميز للاستراتيجية البديلة . باعتبارها استراتيجية تقوم على اشباع الحاجات الداخلية فى المقام الأول .

واذا هدفت الاستراتيجية الى اشباع الحاجات الداخلية فى المقام الأول ابت ان يتم تصورها وفقا لنماذج محددة سلفا وغير مرتبطة بالواقع العربى ولا يكون من الممكن تصورها الا انطلاقا من هذا الواقع . من هذا الواقع تتحدد الحاجات التى يؤخذ اتباعها كهدف لعملية التطوير . من هذا الواقع تبرز الامكانيات الحالية والاحتمالية للاقتصاد العربى . ومن هذا الواقع نرى التغييرات الهيكلية التى يتعين أن يكون هو محلا لها لكى يمكن استخدام الامكانيات فى انتاج ما يشبع الحاجات .

ولكى يتضح مفهوم استراتيجية التوجه الداخلى ويمكن بناء استراتيجية للتصنيع العربى فى ضوء واقع الاقتصاديات العربية :—

— سنحاول فى مرحلة اولى تحديد معالم الاطار النظرى لهذه الاستراتيجية .

— لنرى فى مرحلة ثانية منهجية بناء استراتيجية التطوير العربى من خلال التصنيع .

ـ لنركز فى مرحلة ثالثة على التعـاون الصناعى العربى وتحقيق اهداف التصنيع العربى .

اولا : الاطار النظرى لاستراتيجية التوجه الداخلى :

يتحدد الاطار النظرى لاستراتيجية التوجه الداخـلى اذا تمكنا من بيـان :

ـ الهدف الاساسى للتطوير الاقتصادى : اشباع مجموعة من الحاجات المادية والثقافية للغالبية من افراد المجتمع .

ـ الوسائل : التغييرات الهيكلية اللازم احداثها لتحقيق الهدف : ماهيتها ، العملية التى تحتويها ومكان التصنيع منها . ومن ثـم الخيارات الاساسية بالنسبة لقطاعات النشـاط الاقتصـادى فى علاقتها ببعضها البعض وفى داخل كل من هذه القطاعات .

ـ مايثيره كل ذلك من مشاكل وكيفية النظر اليها .

اذا تميزت هذه الاستراتيجية بالاعتمـاد على الذات كان من الطبيعى ان نتساءل عن مفهوم هذا الاعتماد على الذات وهـو مفهوم يتحدد باختيار اساسى يحـدد احـد الملامح الاسـاسية للاستراتيجية الهدف الذى من اجله نسعى الى تطوير الانتاج . الهدف هو تطوير هيكل الانتاج لينتج لاشباع الحاجات الداخلية لغالبية سكان البلدان العربية وهو ما يعنى ان هذه الحاجات تمثل نقطة البدء لكل جهود التطوير . هذا التطوير يتم عن طريق احداث التغييرات الهيكلية فى الانتاج عن طريق استخدام القـوة العاملة وتركيم وسائل الانتاج . وهو ما يثير مسالتين : ـ مسالة العلاقة بين الاستهلاك والاستثمار ـ ومسالة تعريف او تحديد معالم نمط استهلاك غالبية السكان الذى يؤخذ كهدف نسعى الى تحقيقـه عن طريق التغييرات فى هيكل الانتاج .

فيما يتعلق بالعلاقة بين الاستثمار والاستهلاك لن نخوض فى الدروس التى يمكن الخروج بها من التجارب التاريخية المختلفة فى التطوير الاقتصادى والاجتماعى وما تبينه هذه التجارب بخصـوص هذه العلاقة وذلك رغم ان دراسة هذه التجارب دراسة ناقدة ، امر وارد وضرورى . ولكنا سنكتفى هنـا بالتساؤل عما اذا كان من

الممكن ونحن بصدد تحديد استراتيجية للتطوير من خلال التصنيع ان نتصور ان تكون العلاقة بين الاستثمار والاستهلاك من شأنها ان يتحدد الاستثمار (قدرا ونمطا) وفقا لنمط معين من الاستهلاك يتخذ من البدء هدفا لعملية التطوير ويعكس الحاجات الداخلية التى يسعى الى اشباعها . نعتقد انه من الممكن ان نفكر فى هذا النوع الجديد من العلاقة بين الاستثمار والاستهلاك . وعليه سنقدم الخطوط العريضة للاطار النظرى لاستراتيجية التطوير فى اتجاه هذا النوع الجديد من العلاقة .

يتعين اذن ، وهنا نعرض للمسألة الثانية ان نبدا بتحديد الاحتياجات الداخلية عن طريق تحديد معالم نمط الاستهلاك الذى يمثل الهدف الرئيسى للتطوير الاقتصادى كيف يمكن تحديد معالم نمط الاستهلاك هذا ؟

يمكن تحديد معالم هذا النمط الاستهلاكى — كما سبق أن بينا فى الباب الأول من هذه الدراسة — بالبدء من نمط الاستهلاك الحالى للسكان وتحليله للتوصل الى نمط الحاجات التى يوجه لاشباعها وادراك ما اذا كانت هذه الحاجات اجتماعية تمس غالبية السكان . يلى ذلك وضع نمط استهلاك بديل يستهدف تعميمه ويراعى الحاجات الاجتماعية لغالبية السكان . وهكذا يتحدد امام المخطط — وفى مرحلة بناء الاستراتيجية — نوع وقدر السلع والخدمات (الرئيسية) التى يتعين انتاجها .

ووضع النمط الاستهلاكى الذى يستهدف تعميمه يتم على اساس معرفة مدققة للموارد الحالية والاحتمالية للمجتمع وهو ما يلزم كذلك لمعرفة الكيفية التى يمكن بها الوصول الى هذا النمط الاستهلاكى هذه المعرفة نتوصل اليها : —

١ — ببذل الجهد الجاد لمسح اراضى المجتمع لمعرفة امكانياته الحالية والاحتمالية .

٢ — بالقيام بعمل بحث جاد يبدأ من المعرفة العلمية والتكنولوجية المتراكمة ويدرس الفنون الانتاجية المستخدمة فى الخارج و فى داخل

المجتمع دراسة تهدف الى اختيار او انتقاء الفنون الانتاجية الأجنبية التى تتناسب مع الأهداف المراد تحقيقها ومع ظروف وموارد المجتمع . كما تهدف بالنسبة للفنون الانتاجية التى تمثل نتاجا محليا خالصا الى معرفة الفنون التى يمكن استخدامها كما هى والفنون التى يلزم تعديلها لكى يمكن استخدامها . والفنون التى يلزم البحث عن بديل لها . كل ذلك بقصد خلق الوسط التكنولوجى الذى يمكن القوة العاملة العربية (بالمعنى الواسع للكلمة) من ان تطلق قدرتها على الخلق التكنولوجى .

على هذا النحو يتحدد الهدف الرئيسى وهو نمط ابستهلاك غالبية السكان ، الذي يراد تحقيقه كما تتحدد الموارد والامكانيات التكنولوجية التى يمكن استخدامها لاحداث التغييرات الهيكلية اللازمة لتحقيق هذا الهدف . هذه التغييرات تمثل اذن وسائل تحقيق الهدف . وسنرى فيما يلى :

أولا : أهم ماتحتويه هذه التغييرات الهيكلية . وهذا يثير أمر الخيارات المتعلقة بالتغييرات التنظيمية والفنية اللازمة لتحويل الهيكل الاقتصادى .

ثانيا : الكيفية التى تتم بها التغييرات من خلال عملية (التراكم) أى من خلال عملية الاستثمار : قدر الاستثمار والكيفية التى يتم بها من وجهة نظر قطاعات النشاط الاقتصادى والشكل التكنولوجى للاستثمارومكان توطنه وهو ما يثير الخيارات الخاصة بالعلاقة بين قطاعات النشاط ، بين الفروع فى داخل كل قطاع وبين الاشكال التكنولوجية المختلفة للاستثمار ، بين الاماكن البديلة لتوطين الاستثمار .

أما فيما يخص ماتحتويه هذه التغييرات الهيكلية فيمكن التفرقة بين طائفتين من التغييرات :

تغييرات تستهدف تحقيق التوسع المستمر فى الطلب على المنتجات عن طريق تغيير نمط توزيع الدخل وتحرير الفائض الذى يحصل عليه رأس المال الاجنبى وكذلك الجزء من الفائض الذى لا يستخدم استخدامات رشيدة .

وتغييرات تستهدف زيادة انتاجية العمل برفع وعى القوى العاملة وتكوينها الفنى والتعليمى وزيادة كمية ونوع وسائل الانتاج التى تستخدمها . وكذلك عن طريق التوصل الى اشكال جديدة لتنظيم الوحدات الانتاجية وهى اشكال يتعين ان تنبثق من الظروف التاريخية الملموسة لكل نوع من انواع النشاط الانتاجى فى الاجزاء المختلفة للمجتمع العربى .

اما فيما يتعلق بالكيفية التى تتم بها التغييرات الهيكلية للانتاج فانها تتم من خلال عملية الاستثمار . هذه العملية تثير قضايا : مصدر الاستثمار (ولن نتوقف لديه فى هذا المقام ، اذ سيكون محلا لبعض التفكير عند الكلام عن السياسات اللازمة لتحقيق اهداف الاستراتيجية ونكتفى هنا بالقول بأنه يجد مصدره فى الفائض الاقتصادى الذى يحققه المجتمع فى نشاطاته المختلفة وعلى الأخص فى النشاط الغالب منها ، كالنشاط الزراعى او النشاط الاستخراجي بما فى ذلك نشاط استخراج البترول) . ومقدار الاستثمار (فى علاقته بمقدار الاستهلاك ، وهو يثير العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى يتحدد وفقا لها توزيع الدخل القومى بين الاستثمار والاستهلاك وهى عوامل لا نستطيع ان نتعرض لها فى هذا المجال)، والكيفية التى يتم بها الاستثمار أى نمط الاستثمار. وهذه القضية الاخيرة هى التى يمكن ان نتعرض لها هنا باختصار لا يخل بالوضوح المرجو واللازم ان تتمتع به .

ويتحدد نمط الاستثمار :

- بنصيب كل من الزراعة (النشاط الاولى بصفة عامة) والصناعة والخدمات فى وسائل الانتاج .
- بنوع النشاط الذى ينشأ فى داخل كل من هذه المجالات .
- وبنمط توطين الوحدات الانتاجية الجديدة فى كل من هذه المجالات .

ويمكن النظر الى نمط الاستثمار فى ضوء الاعتبارات الاتية :ـ

فى الزراعة : الهدف طويل المدى هو تحويلها الى نوع من الصناعة ينتج استجابة للاحتياجات الداخلية لغالبية السكان .

ولكن على اى نوع من الزراعة يلزم التركيز ؟ هذا يتوقف على طبيعة النشاط الزراعى الذى نبدأ به :

● فاذا لم يكن هذا النشاط منتجا للمواد الغذائية الزراعية ، (كما فى حالة التركيز فى النشاط الزراعى على المواد الاولية الصناعية) يلزمنا — فى حدود الامكانيات الحالية والاحتمالية للموارد فى الزراعة تحويل الزراعة جزئيا وبمرور الزمن الى زراعة تنتج المواد الغذائية اللازمة لمعيشة غالبية السكان .

● واذا كان النشاط الزراعى منتجا لمواد غذائية لزم معـرفة طبيعتها لتحويله ، ان لزم الامر الى انتـاج المواد الغذائية التى تكون اكثر ما يمكن تنوعا من الناحية الغذائية .

● واذا وجد الى جانب الزراعة المنتجة للمواد الغذائية نشاط اولى اخر كاستخراج المعادن او البترول فان ذلك يسهل من عملية تحويل الزراعة (والصناعة) مع الرفع المعقول والسريع نسبيا لمستوى استهلاك غالبية السكان .

● يتعين ان تنصرف مجهودات التحويل لا الى تحويل النشاط الزراعى فحسب وانما الى تحويل المجتمع الريفى على نحو يكون معه الهدف من التحويل هو البحث عن نوع جـديد من التجميـع السكانى يزيل التناقض بين الريف والمدينة وذلك عن طريق :

— تصنيع الريف باختيار نوع وحجم الصناعات التى تتـكامل مع الانتاج الزراعى (وذلك لانتاج السلع الاستهلاكية والانتاجية الصناعية اللازمة للمجتمع الريفى) . **على ان يتم تكامل الزراعـة والصناعة فى خارج اطار علاقات السوق .**

— وقد يلزم فى مرحلة لاحقة خلق حركة سكانية عكسية تنقص من سكان المدن المزدحمة وتوجههم نحو المجتمع الزراعى فى عملية تحوله الصناعى .

— فى الصناعة : (وما يلحق بها من نشاط تعدينى) يتعين ان يكون الهدف هو بناء الصناعات الاستهلاكية والانتاجية التى تستجيب لنمط الاستهلاك الذى تحددت معالمه ، واتخذ كهدف رئيسى لعملية التطوير الاقتصادى ، وعلى هذا الاساس يتحدد :

● أسلوب التصنيع :

— من حيث انه لا يمكن ان يكون الا نحو الداخل اساسا ثم نحو الخارج بعد ذلك .

— من حيث ضرورة ان يتم عن طريق تحقيق الحلقة التكنولوجية الواحدة المتكاملة اما فى البلد العربى الواحد او فى البلدان العربية (فيما يتعلق بصناعة ما) . مع تحقيق التماسك الامامى والخلفى بين الصناعات المختلفة على نحو يمكن معه بناء الاساس الصناعى للاقتصاد فى مجموعه (شرط خلق كل هيكل اقتصادى متوازن) .

— من حيث دوران عملية بناء هذا الاساس الصناعى حول عدد من محاور التصنيع الاساسية يعكس نمط الاولويات . وهو ما يثير قضية على اى نوع من الصناعات يلزم التركيز ؟ قضية اختيار المحاور الاساسية للتصنيع العربى ستكون محلا لاهتمام كبير عند دراسة منهجية بناء استراتيجية هذا التصنيع . ونكتفى هنا بالقول : اولا بان هذا الاختيار لا يتم بصورة حتمية حيث انه لا يتم فى فراغ تاريخى ، وثانيا : انه يتوقف بصفة عامة على : نوع الموارد الحالية والاحتمالية — نمط الاستهلاك المراد تحقيقه — نوع الصناعات الموجودة فعلا — ضرورة بناء اساس صناعى يمكن من تحويل النشاطات الاولية وعلى الاخص الزراعة (لتصير فرعا من فروع النشاط الصناعى) ويحقق حدا أدنى من الاستقلال فى مواجهة بقية الاقتصاد العالمى .

● والكيفية التى يمكن النظر بها الى مشكلة الشكل الفنى للمشروعات . وهى قضية ستكون محلا لمناقشة اكبر عند التعرض لسياسات تحقيق استراتيجية التصنيع العربى . ونكتفى هنا بما سبق التلميح اليه من ان اختيار الفنون الانتاجية يتعين ان يتم مع الوعى بان لكل فن انتاجى دلالة اجتماعية يلزم ان تكون كاملة الوضوح عند اختياره وبان المشكلة فيما يتعلق بالتكنولوجيا بصفة عامة ليست هى مشكلة نقل التكنولوجيا وانما مشكلة خلق الوسط التكنولوجى الذى يمكن القوة العاملة العربية من الخلق الفنى .

وفيما يخص منهجية اختيار الفن الانتاجى نضيف ان المشكلة لا تؤثر الا فى الحالات التى يكون فيها بديلات فنية لا يفرض احدها

بطريقة قاطعة تفوقه على الاخرين ، وان اختيار الفن الانتاجي ولو انه يتم بالنسبة لوحدة انتاجية معينة ، يلزم ان نقوم به من وجهة نظر الاقتصاد القومى فى مجموعه ، وان النتيجة النهائية لا تتمثل فى نوع دون آخر من الفنون الانتاجية وانما فى (توليفة) من الفنون الانتاجية بدرجات متفاوتة النسبة بين العمل ووسائل الانتاج التى يستخدمها .

— **وفى مجال الخدمات** : يلزمنا ان نغير من طريقة تفكيرنا للامور تغييرا كليا . وسنكتفى هنا بضرب مثل التعليم . اذ بدلا من التوسع الكمي فى نمط التعليم الاستعمارى او نمط آخر ينقل نقلا ميكانيكيا من مجتمعات اخرى يلزمنا ان نتصور نمطا جديدا من التعليم آخذين فى الاعتبار الخلفية الثقافية للمجتمع ، ليتم ذلك يتعين الا ننسى :

● ان عملية التعليم لابد ان تمثل جزءا لا يتجزأ من واقع العملية الاجتماعية .

● ان الهدف من التعليم هو اعادة تكوين العقلية عن طريق اقامة نظام قيم ينفى نظام القيم الذى أوجد التخلف واحتوى قيما نمت فى ظل التخلف .

● انه اذا أريد تكوين من يسهم اسهاما ايجابيا فى عملية التغيير الاجتماعى لابد ان يلعب الطالب **بعقليته الناقدة** دورا ايجابيا فى عملية التعليم ويتحول الحق فى تلقى التعليم الى حق فى الممارسة الايجابية فى عملية التعليم .

● انه لابد من اعادة النظر فى انواع التعليم ومناهجها ومددها واهميتها النسبية فى ضوء الاهداف والامكانيات .

— **وبالنسبة لتوطين النشاطات الجديدة** ، يمكن ان يتم فى ضوء الاعتبارات الاتية :

● نوع الموارد (الحالية والاحتمالية) الموجودة فى اقليم من اقاليم الاقتصاد القطرى .

● ضرورة احترام (واحترامه لا يستبعد ضرورة العمل على تغيير غير الملائم منه) الواقع الثقافى للاقليم .

● ضرورة أن يكون للاقليم حد ادنى من خليط من المنتجات .

● توطن الخدمات على نحو يجعلها تحت تصرف المستفيدين (تسعى هى اليهم وليس العكس) .

● بالنسبة لتوطين الوحدات الصناعية من الممكن ان تميز بين :

ــ وحدات ذات اهمية حيوية على مستوى الاقتصاد القطرى .

ــ وحدات ذات اهمية على مستوى اقليم من اقاليمه .

ــ ووحدات السلع الاستهلاكية الصناعية التى يجب توطينها بقدر الامكان قريبا من المستهلكين .

ويتعين ان يهدف نمط توطين النشـــاطات فى المرحلة الاولى الى تحقيق نوع من الرعاية الخاصة للريف وللفئات الاجتماعيةصاحبة المستوى المعيشى الاقل فى المدن . وليس من المحتمان تأخذ عملية التطوير شكل التوسع الحضرى المستمر على النحو السائد فى ادب التخلف والنمو . على العكس يلزم التأكيد على تصـــنيع الريف والتخفيف من حدة الازدحام فى المدن الحالية .

* * *

ذلك هو الاطار النظرى لاستراتيجية الاعتماد على الذات منظورا اليها من زاوية الاهداف . جوهر هذه الاستراتيجية اذن هو البدء من احتياجات غالبية السكان . وتصور وتحقيق التغييرات اللازمة فى هيكل الانتاج لكى يتمكن من الاستجابة لهذه الاحتياجات واتخاذ التصنيع كسبيل لتحقيق هذه التغييرات فى هيكل الانتاج .

وعلى هذا النحو يقوم التطوير الصناعى من الناحية الفنيــة على انتاج السلع الاستهلاكية والوسيطة والانتاجية جنبا الى جنب ليس انطلاقا من تصورات مسبقة تسقط على واقع المجتمع العربى، وانما انطلاقا من الاحتياجات الواقعية ذاتها فى تطورها المستمر . الامر الذى يضمن لعملية التطور فعاليتها واستمرارها . ولا يعنى ذلك انه سيتم انتاج كل المنتجات الاستهلاكية والوسيطة والانتاجية

اللازمة بل تخضع هذه العملية لحسابات دقيقة وتحليلات لموارد المجتمع الحالية والمستقبلة . وبالتالى لا يستبعد ان يتم استيراد جانب ملموس من السلع الوسيطة والانتاجية من الخارج . وهو ماينبغى النظر اليه فى اطار الاحتياجات الفعلية للمجتمع . ضرورة استيراد بعض المنتجات تستلزم تنشيط بعض الصناعات التى تمكن من التصدير فى ظل افضل ظروف ممكنة للتبادل الدولى ــ مدى اهمية التبادل الدولى فى اطار استراتيجية التوجه الداخلى تتوقف :

ــ اولا على مستوى التطور الذى يصل اليه الكل الاقتصادى من خلال التصنيع والسرعة التى يحدث بها التغيير الهيكلى (وهو عامل مرتبط متوقف على العامل التالى) .

ــ وثانيا على ادخال البعد العربى على مقومات هذهالاستراتيجية وهو ما يعظم من الامكانيات الاحتمالية لهذه الاستراتيجية اذ ان امكانيات العالم العربى مجتمعة تفوق بمراحل اذا ما توافر لهـــا الاطار التنظيمى الملائم مجموع الامكانيات الفردية للاقطار المــكونة للعالم العربى .

***

اذا ما تحددت معالم الاطار النظرى لاستراتيجية الاعتماد على الذات يمكن أن نتعرض فى هدى هذا الاطار لمنهجية بنـــاء استراتيجية التطوير العربى من خلال التصنيع .

ثانيا : منهجية بناء استراتيجية التطوير العربى من خلال التصنيع :

تقوم هذه المنهجية على : ــ

ترجمة الهدف العام للسياسة العامة للتطوير الاقتصـــادى والاجتماعى الى أهداف كيفية لاستراتيجية التطوير العربى من خلال التصنيع .

ترجمة الأهداف الكيفية للاستراتيجية الى أهداف كمية . على مستوى العالم العربى ثم على مستوى الأقطار العربية .

ثم مناقشة السياسات المختلفة التى يمكن اتباعها لتحقيق هذه الأهداف والاشارة الى أسس اختيار أكثرها ملاءمة لتحقيق الأهداف .

(ا) سبق أن قلنا انه فى اطار عملية التخلف التى يعيشـــها المجتمع العربى تفرض السياسة العامة لهذا المجتمع نفسها وتتمثل فى الخروج من التخلف باثارة واعية لعملية التطوير الاقتصادى والاجتماعى على نحو يقضى على التبعية ، وهو ما يعنى المساهمة فى نوع جديد من تقسيم العمل الدولى ينفى أشكال تقسيم العمل التى انتجت التخلف . هذه المساهمة لا يمكن ان تتم الا ابتداء من التغيير الهيكلى فى داخل المجتمع العربى .

اذا ما أردنا ترجمة هذا الهدف العام الى مجموعة من الأهداف الكيفية لاستراتيجية للتطوير العربى من خلال التصنيع تغطى فترة زمنية مستقبلة من ٢٠ — ٣٠ عاما . يمكن أن نفكر فى الأهداف الآتيـــة :

— التوجه الداخلى بمعنى تغيير الهيكل ليتم الانتاج اســـتجابة لاحتياجات الداخل .

— استخدام الموارد المادية بواسطة القوة العاملة العربية وهو ما يستلزم تحرير الانسان العربى والموارد الاقتصادية المادية العربية من كل سيطرة أجنبية .

— بناء الأساس الصناعى لتحويل الاقتصاد القومى على نحـــو يمكن من الاستجابة لنمط استهلاك الغالبية من السكان . وهو ما يستلزم اعادة النظر فى نمط توزيع الدخل .

— بناء الأساس الصناعى حول عدد من المحاور الاستراتيجية ينظر اليها كمركبات صناعية تقوم على حلقات تكنولوجيـــة متـكاملة وهو ما يضـــمن للاقتصاد العربى حـــدا أدنى من الاستقلال .

— ابتداء من هذه المحاور وعلى أساسها فقط يمكن الكلام عن صـــناعة للاســلحة والدفاع : هـــدف أساسى من أهـــداف الاستراتيجية ، اذ العالم العربى لم يتحرر بعد لا سياسيا ولا اقتصاديا والمسألة الوطنية ما زالت قائمة وملحة .

(ب) ترجمة هذه الأهداف كميا يمكن أن تتم على مرحلتين :

— فى مرحلة أولى نحاول تحديد الأهداف العامة كميا على مستوى العالم العربى .

— لنبين فى مرحلة ثانية على الأقل أسس واتجاه تحديد نصيب كل قطر عربى من هذه الأهداف .

تحديد الأهداف الكمية على مستوى العالم العربى :

يمكن أن نتبع فى تحديد هذه الأهداف منهجا يتمثل فى اتخاذ عدد من الخطوات تبدأ من مستوى مرتفع جدا من التصور الجمعى (من التجريد) ويتعلق بكميات كلية . وتنتهى نزولا بالوصول الى مستوى أهم الفروع الانتاجية . هذه الخطوات يمكن تلخيصها على النحو التالى(٢) :

— تتمثل الخطوة الأولى فى حساب عدد معين من الكميات الكلية الاستراتيجية : الدخل القومى وتقسيمه بين الاستهلاك والاستثمار بالنسبة للفترة الزمنية التى يغطيها العمل التقديرى الخاص بالاستراتيجية ولحساب الدخل القومى الذى يؤخذ كهدف يلزم تحقيقه يتعين أن يكون لدينا :

- مقدار الدخل القومى فى سنة الأساس ولتكن سنة ١٩٧٥ وليكن د أ .

- متوسط معدل الزيادة السنوية للدخل القومى فى أثناء الفترة . هذا المعدل يقوم على افتراض يركز كافة شروط الزيادة المتعلقة بالدخل القومى . ولكنه افتراض ينتج عن تقدير الأثر المتبادل للعوامل الموضوعية المختلفة التى تحدد معدل النمو (نصيب الاستثمار فى الدخل القومى ، طبيعة الاستثمار وكيفية توزيعه بين القطاعات المختلفة ، الشكل الفنى للاستثمار ، انتاجية العمل والعوامل التى تحددها

---

(٢) هذا المنهج فى تحديد اهداف الاستراتيجية سبق أن افترضناه فى دراسة لنا نشرت فى عام ١٩٦٤ تحت عنوان :
Dowidar, Les Schémas des reproductions et la méthodologie de la Planification Socialiste. Edition Tiers-Monde, Alger, 1964.
أنظر بصفة خاصة الباب السادس من هذه الدراسة .

... الى غير ذلك) . متوسط معدل نمو الدخل القومى وليكن م د يمكن اعتباره :

— أما دالة معدل نمو السكان العاملين[٣] ، وليكن م س ، ومعدل زيادة انتاجية العمل وليكن م ت ومن ثم يكون لدينا العلاقة التالية :

١ + م د = (١ + م س) (١ + م ت)

— واما دالة متوسط معدل زيادة الاستثمار وليكن م ت ، وما يمكن تسميته بمتوسط معامل كفاءة الاستثمار وليكن ك ث ، ومن ثم يكون لدينا العلاقة :

م د = م ث × ك ث

ونحن نفضل أن نعتبر متوسط معدل نمو الدخل القومى دالة لمعدل نمو السكان العاملين ومعدل زيادة انتاجية العمل . لماذا ؟ أولا : لان تشغيل القوة العاملة هدف فى ذاته باعتبار أن العمل هو سبيل تحقيق الانسان لكيانه الاجتماعى اذا ما تم فى ظروف اجتماعية مواتية لمن يقوم به . وثانيا : لان الامكانيات من القوة العاملة ذات التكوين الفنى المعين تمثل العامل المحدد لأقصى امكانيات الانتاج عند مستوى معين من التقدم الفنى . وتفضيلنا لهذه الطريقة لا يمنع من استخدام الطريقة الثانية لضمان صحة النتائج التى نتوصل اليها استخداما للاولى .

ابتداء من مقدار الدخل القومى فى سنة الأساس ومتوسط معدل الزيادة السنوية لهذا الدخل أثناء الفترة محل الاعتبار ولتكن ث (٢٠ — ٣٠ سنة فى حالتنا هذه) يمكن حساب الدخل القومى الذى يمثل الهدف العام للفترة وليكن د ن ، وفقا للعلاقة التالية :

د ن = د أ (١ + (م د × ت)) .

---

(٣) تتمثل المصادر الممكنة للزيادة فى القوى العاملة فى :
— الزيادة الطبيعية فى السكان — الجزء المتعطل من القوة العاملة — الجزء من القوة العاملة الذى كان يمثل فائضا احتماليا فى الزراعة وفى الخدمات فى ظل التنظيم السابق لعملية الانتاج ، ثم أدى به اعادة التنظيم الى أن يصبح فائضا حالا — القوة العاملة التى يمكن نقلها من مجالات تشغيل حيث انتاجية العمل منخفضة الى مجالات أخرى تكون الانتاجيه فيها مرتفعة .

ثم يجرى توزيع الدخل القومى بين الاستهلاك والاستثمار الجديد (هنا يمكن استخدام طرق مختلفة معروفة) . ومن الاستثمار الجديد يمكن التوصل الى الاستثمار الكلى الذى يحتوى ما يخصص لاستهلاك الاستثمارات .

وتمثل الخطوة الثانية خطوة نحو تكسير هذه الكميات الكلية عن طريق النزول الى مستوى أدنى من مستويات التصوير الجمعى . ويكون مؤدى هذه الخطوة توزيع الاستثمار الكلى بين الاستثمار فى وسائل الانتاج الثابتة فى مجال النشاط المادى ، والاستثمار فى وسائل الانتاج الثابتة فى مجال الخدمات (مع التجريد من الاستثمار فى الاحتياطى السلعى) .

لماذا تفرض التفرقة بين مجال النشاط المادى ومجال الخدمات نفسها ؟ أولا : لان التوسع فى الخدمات مشروط بالتوسع فى الانتاج المادى سواء بالنسبة لبناء الأساس المادى للقيام بالخدمة أو بالنسبة لانتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لمن يقومون بأداء الخدمة وانتاج المدخلات المادية المستخدمة فى هذا الأداء . وثانيا : لأن الاتجـاه فى اقتصادياتنا العربية هو نحو التوسع غير الصـحى فى قطاع الخدمات بالافتئات على الفائض الذى ينتج فى مجال النشاط المادى ، الأمر الذى يحد من امكانية التوسع المنتج على مستوى الاقتصاد فى مجموعه .

أما الخطوة الثالثة فتمثل خطوة أخرى فى طريق النزول الى مستوى أدنى من مستويات التصوير الجمعى هو مستوى فروع النشاط الانتاجى الرئيسى مع التفرقة بين الفروع المنتجة للسـلع الاستهلاكية والفروع المنتجة للسـلع الانتاجية . وتتمثل هـذه الخطوة فى :

- تحديد أهداف الانتاج والاستثمار للفروع الرئيسية التى تنتج السلع الاستهلاكية . هنا يمكننا نمط استهلاك الغالبية المراد تحقيقه من التحديد الكيفى للاستهلاك أى تحديد فروع الانتاج الاستهلاكى التى نحاول أن نحدد لهـا أهدافا كمية للانتـاج والاستثمار .

● تحديد الأهداف المتعلقة بالانتاج والاستثمار للفروع الانتاجية التى تنتج سلعا انتاجية مع التركيز على ثلاثة فروع أساسية :

— **فرع منتج للادوات الآلية**
— وفرع منتج لمواد البنـــاء

} وتعتبر قيمـــة الناتج فى هــذين الفـــرعين من مــكونات النــاتج الاجتماعى الصافى .

— وفرع منتج للسلع الوســيطة ، لا تدخل قيمتها الا فى تكوين الناتج الاجتماعى الاجمالى .

تلك هى خطوات المنهج الأساسى الذى يمكن اتباعه . وهى خطوات تتضمن عمليات تقدير تفصيلية لم نتعرض لها لأننا لا نهدف ونحن بصدد بيان منهجية بناء استراتيجية التصنيع الا الى بيان الخط العام الممكن اتباعه ونستطيع أن نتوصل استخداما لهــذا المنهج الى الاستثمار الكلى اللازم لتحقيق الدخل القــومى الذى نسعى الى تحقيقه على مدى الفترة التى تبنى الاستراتيجية بشأنها . كما نستطيع أن نتوصل الى توزيع هذا الاستثمار الكلى بين الفروع الأساسية وعلى الأخص بين تلك المنتجــة للسلع الاســتهلاكية والفروع المنتجة للسلع الانتاجية .

☐ ولكن يلزمنا ونحن بصدد بناء استراتيجية التطوير من خلال التصنيع أن نبرز **المحـــاور الأساسية** التى تمثل الحلقــات التكنولوجية المتكاملة المكونة للأساس الصناعى الذى يمكن من تحويل هيكل الانتاج على نحو يجعله ينتج استجابة للاحتياجات الداخلية محققا الاستقلال (وليس الانفصال) الاقتصادى للعالم العربى . فى شأن هذه المحاور سنحاول :

— ان نبين أولا لمـــاذا هذه المحاور ؟
— ان نرى ثانيا أى المحاور يفرض نفسه لتصنيع العالم العربى ؟
— ان نبرز أخيرا هذه المحاور بتحديد أهداف انتاجية لها وتحديد نصيبها من الاستثمار الكلى .

لمـــاذا المحـــاور ؟

● نستطيع أن نجيب على هذا السؤال ابتداء من فكرة الفـــرع الصناعى الرائد الذى يشغل مكانا رئيسيا بما يخلقه من شروط

مواتية لبناء صناعات اخرى خلفية (تزويده بالمدخلات اللازمة) وأمامية (تقوم على استخدام ما ينتجه كمدخل) . ومن ثم يلعب دورا قياديا ويتوقف على معدل تطوره معدل تطور الاقتصاد القومى للدور الذى يلعبه كقوة جاذبة . وذلك اذا ما روعيت علاقات التناسب القائمة على الاعتماد المتبادل بينه وبين النشاطات الاقتصادية الأخرى .

- من هنا ينظر الى هذا الفرع الرائد كعصب لمركب صناعى يقوم على تكامل الحلقة التكنولوجية أفقيا ورأسيا (بفضل علاقات الترابط الأمامية والخلفية) ، الأمر الذى يجنبنا التفكير فى صورة وحدات انتاجية أو صناعات منعزلة لا تتوافر لها شروط البقاء الصحى .

- واذا ما اخذنا المحاور الرئيسية مجتمعة كان من الممكن أن تمثل مجموعة من المركبات الصناعية تمنح الاقتصاد القومى شروط البقاء الصحى من خلال توفير المستلزمات الصناعية لتحوله المستمر استجابة للاحتياجات الداخلية فى تغيرها المستمر .

- يضاف الى ذلك ان فكرة المحاور تمكننا من التركيز على بعض النشاطات مراعاة لوجهات نظر مختلفة ، كاختيار بعض المجالات التى تعطى عائدا سريعا يواجه المتطلبات الملحة فى بداية الفترة التى تبنى الاستراتيجية بشأنها ، كما هو الحال بالنسبة لمجالات انتاج المواد الغذائية مثلا والمجالات التى يمكن أن يستخدم فيها بعض القوة العاملة الزائدة .

- ولكن اذا ما استلزم تطوير الاقتصاد العربى أن نفكر فى هذا النمط من البناء الصناعى وجب علينا أن نعى دلالة اتباع مثل هذا السبيل . هنا لابد من ابراز :

١ — ان اتباع هذا السبيل ليس سهلا (لا بالنسبة لمتطلباته ولا من وجهة نظر كيفية تحقيقه) .

٢ — أن تحقيق هذا السبيل لا يمر بسهولة فى ظروف الاقتصاد الدولى الذى لا يزال العالم العربى ممثلا لجزء منه اذ لابد أن تتكاثر سبل المقاومة .

٣ — ان هذا السبيل لابد وأن يثير الكثير من الصعوبات التى يلزم ابرازها وابراز ما قد يترتب عليها من تغيير فى المعاملة التجارية أو السياسية أو حتى الحربية هنا لابد من بيان ضرورة أن يكون المجتمع على استعداد لمواجهة كل ذلك وغير دلك من الاحتمالات .

اى المحاور يفرض نفسه فى تصنيع العالم العربى ؟

نجيب على هذا السؤال بأن نبين أولا كيف أن اختيار المحاور الأساسية للتصنيع ليس اختيارا تحكميا وانما يخضع للعوامل الآتيــة :

- نوع الموارد الحالية والاحتمالية .
- الطلب الحــالي والاحتمالى على منتجات المحــور (النهائية والوسيطة والأساسية) ابتداء من نمط الاســتهلاك المراد تحقيقه .
- المكان الذى يشغله فى تحقيق الأساس الصناعى المتكامل الذى يمكن من تحويل الزراعة وتحقيق حد أدنى من الاســتقلال الاقتصــادى .

على أساس هذه الاعتبارات يمكن القول أن استراتيجية تطوير الاقتصاد العربى من خلال التصنيع لابد وأن تدور حــول المحــاور الاتية :

١ — محور الحديد والصلب وما يرتبط بهما من صناعات .
٢ — محور البترول والبتروكيماويات .
٣ — محور صناعة التشييد (وتشمل صناعة البناء نفسها وما يرتبط بها من صناعة مواد البناء) .
٤ — محور الأمن الغذائى .
٥ — محور الاصالة التكنولوجية .

لنرى ما الذى يجعل كلا من هذه المحاور يفرض نفسه للتصنيع العربى .

● **محور الحديد والصلب :** لمعرفة لماذا يفرض محور الحديد والصلب نفسه بالنسبة لتصنيع العالم العربى سنرى أولا أهمية صناعة الحديد والصلب لنرى ثانيا الطلب الحالى والاحتمالى (العربى والعالمى) على منتجاتها ونبرز ثالثا الموارد اللازمة لها ومدى توفرها فى العالم العربى لننتهى الى وجود صناعة قائمة فعلا فى العالم العربى لا تستطيع أن تواجه احتياجاته الحالية .

— بالنسبة لأهمية الصناعة فانها تظهر بالنسبة للصناعات التى تسبقها (أى التى تمد صناعة الحديد والصلب بالسلع الانتاجية) وهى صناعات التعدين وتوليد الكهرباء وصناعة الكوك والمعدات الصناعية والماكينات والخدمات (مثل النقل وخلافه) . وكذلك بالنسبة للصناعات التى تليها مثل التشييد والهياكل المعدنية والسيارات والآلات المنزلية وبقية الصناعات الهندسية التى تعتمد على منتجات الصلب . غياب صناعة الحديد والصلب يعنى ضرورة استيراد منتجاتها لقيام هذه الصناعات السابقة والتالية ، وهو ما يؤثر على معدل النمو الصناعى كله ومن ثم على معدل نمو الناتج الاجتماعى .

كما أن أهمية الصناعة تظهر فى قدر القيمة المضافة التى تنتج اذا ما استخدمت الموارد الطبيعية التى تنتج فى العالم العربى ويجرى تصديرها بالكامل (كحديد موريتانيا) أو بصفة رئيسية (كحديد المغرب وتونس والجزائر والغاز الطبيعى الذى تصدره الجزائر وليبيا) أو الموارد التى توجد وتبدد (كالغاز الطبيعى) الذى ينتج من البترول ويهدر حاليا « بحرقه » ويقدر بـ ٥٠ مليار م٣ تكفى نظريا لانتاج ٧٠ مليون طن من كتل الصلب .

كما تظهر أهمية صناعة الحديد والصلب فى انها من الصناعات التى تخلق — من خلال اثارها الخلفية والامامية فرص عمالة أكثر من أى صناعة أساسية أخرى . كما تؤدى هذه الصناعة والصناعات المكملة لها الى تكوين مهارات عمالية أكثر من أية صناعة أخرى .

— بالنسبة للطلب على منتجات الصناعة : تمثل طلب العالم العربى على الصلب فى عام ١٩٧١ فى ٥ر٣ مليون طن وقدر

بـ ٥ر٧ مليون ، ١٢ مليون ، ٢ر١٩ مليون للسنوات ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ على التوالى على أساس افتراض معدل زيادة سنوية فى استهلاك الصلب تساوى ١٢٪ وقد قام العالم العربى بانتاج ما يقرب من مليون طن فى ١٩٧١ وقدر لهذا الانتاج أن يصل الى ٥ر٤ مليون طن فى عام ١٩٧٥ (اذا تم انشاء المشروعات تحت التنفيذ) . وعليه يستورد العالم العربى ٣ر٤ مليون طن من الصلب فى عام ١٩٧١ ، ٥ر٣ مليون طن عام ١٩٧٥ . وفقا لأحد التقديرات ، ٥ر٤ مليون طن وفقا لتقدير آخر .

— فيما يخص الموارد اللازمة لصناعة الحديد والصلب نجدها تتمثل فى خامات الحديد والعامل المختزل (الكوك أو الفحم أو الغاز الطبيعى) والحجر الجيرى والدولوميت وخردة الحديد ، كما تتمثل فى الطاقة بأشكالها المختلفة . وتوجد جميعها فى البلدان العربية فيما عدا الفحم (فيقدر الاحتياطى المحتمل من خام الحديد بـ ٣٥٠٠ مليون طن لأحد التقديرات . وبـ ٨٠٠٠ مليون طن وفقا لتقدير آخر . أما الاحتياطى المؤكد فيقدر بـ ١١٤٥ مليون طن — أما بالنسبة للطاقة فيوجد فى العالم العربى ما يمثل ٦٥٪ من احتياطى العالم من البترول الخام و ١٥٪ من احتياطى العالم من الغاز الطبيعى) .

— وأخيرا يوجد فى العالم العربى صناعة للحديد والصلب تتمثل أهم وحداتها فيما يلى :

١ — مصانع متكاملة تعتمد أساسا على اختزال خامات الحديد ثم تحويل الحديد الزهر الى قوالب صلب تدرفل الى قطاعات ومسطحات مختلفة . هذه الوحدات توجد فى الجزائر (الحجار) وفى تونس (فى منزل بورقيبة) وفى مصر (حلوان) .

٢ — وحدات صهر الخردة لانتاج الصلب فى أفران سيمنز مارتن (بالاسكندرية ، أبو زعبل فى مصر — ووهران بالجزائر) ، وفى أفران كهربائية وتوجد فى بعض مصانع انتاج أسياخ حديد التسليح بمصر ولبنان وفى معظم مسابك الصلب بمصر

(مصنع الحراريات بالاسكندرية) والعراق . وهى تستخدم غالبا فى انتاج انواع كثيرة من الصلب المخصوص اللازم للمسبوكات .

٣ — وحدات التشكيل بالضغط : درفلة أسياخ تسليح (وتنتشر فى معظم البلدان العربية) وانتاج المطروقات اللازمة للمصانع الهندسية واهمها وحدات انتاج وتجميع السيارات والجرارات والآلات الزراعية (وتوجد اهم هذه الوحدات بمصر) .

٤ — وحدات المعالجات الحرارية والسطحية واللحام وتنتج اليايات وحبال الصلب (فى مصر) والصلب العالى المقاومة سابقة الاجهاد (فى تونس) والمواسير الملحومة طوليا وحلزونيا (فى بلاد عربية كثيرة منها الجزائر ومصر ولبنان والكويت) . ووجود هذه الصناعة يعنى أنها عاشت فعلا مشكلات الصناعة الوليدة وتمرست على حل بعض هذه المشكلات على الأقل وبدأت تجد الاطارات الفنية اللازمة لتشغيلها طوال فترة تقرب فى بعض البلدان العربية على الخمسة عشر عاما .

● **محور البترول والبتروكيماويات** : يضم هذا المحور صناعة البترول والصناعات البتروكيماوية . وتغطى صناعة البترول عمليات استخراج البترول والغاز الطبيعى وعمليات تكرير البترول وتسييل الغاز الطبيعى اذا ما أريد تصديره . وعمليات نقل البترول والغاز الطبيعى وعمليات توزيعهما . ومن المعروف ان ما يوجد فى البلدان العربية يكاد يقتصر فى اطار صناعة البترول على عمليات الاستخراج ، اذ لا يوجد فى العالم العربى الذى ينتج ٣٢٪ من بترول العالم الا ٤٪ من طاقة التكرير العالمية والأمر لا يختلف بالنسبة لعمليات نقل البترول . ولا تقوم الوحدات العربية بتوزيع البترول العربى فى خارج البلدان العربية . وكل هذا يؤدى الى أن نصيب البلدان العربية من الريع البترولى يكون محدودا للغاية . فضلا عن ضرورة عملية تكرير البترول لاستخدامه على نطاق متسع كطاقة لازمة فى معظم مجالات التصنيع الجاد وكمادة أولية فى الصناعات البتروكيماوية .

أما الصناعات البتروكيماوية فتقوم على تكسير الزيت أو استخدام الغاز الطبيعي للوصول الى المواد البتروكيماوية أى اللدائن . وأهمها البولى اوليفينات والبولى فينيل كلوريد والبولى سترين .

والاقتصار على هذه المرحلة الأولى يفوت على البلد المنتج للبترول أو الغاز الطبيعي الجزء الأكبر من الفائض الذى ينتج اذا ما استخدمت المادة البتروكيماوية عبر مراحل الحلقة التكنولوجية للوصول الى المنتج النهائى . كما ان هذه المرحلة هى المرحلة الملوثة للبيئة . وابتداء من هذه المواد البتروكيماوية توجد صناعات مختلفة بحسب الناتج النهائي وهى صناعات متشعبة تنتج الآن نحو ٥٠٠٠ ناتج ، يمكن جمعها على أساس أربع طوائف من البتروكيماويات نقدمها لا لشىء الا لبيان التنوع الهائل الذى يمكن ابتداء منها ان تقوم هذه الصناعات بخدمة نمط استهلاك الغالبية من السكان على نحو مباشر أو غير مباشر .

— **البتروكيماويات الاليفاتية :** تبنى أساسا على تفاعلات المركبات الايدروكربونيه غير المشبعة وأهمها الايثلين (ويستخدم فى صناعة مواد البلاستيك ، مضادات لتجميد المياه ، الأحماض والبويات ، والبروبيلين (ويستخدم هو ومشتقاته فى صناعة مواد البلاستيك والأفلام المتماسكة واللينة وألياف الغزل وألياف الأورلون (التى تحل محل الصوف) ، الجلسرين ، البولى استرز (ويستخدم بدوره فى صناعة البناء وصناعة أجزاء من المراكب والطائرات وغيره) والأملاح اللازمة لصنع المنظفات الصناعية والبيولتين (وابتداء منه ينتج المطاط الصناعى ونوع منه يحل بنسبة ١٠٠٪ محل المطاط الطبيعى فى صناعة اطارات السيارات) .

— **البتروكيماويات العطرية :** ومركباتها الوسيطة هى البترول ومنه نصل الى اللاتثيرين (فى صناعة المطاط الصناعى والبلاستيك) والفينول (فى تنقية زيوت التزييت ، اصباغ تستخدم فى صناعة الخشب الصناعى وأدوات الكهرباء وانتاج الكابرولاكتم وهو المادة الوسيطة لانتاج النايلون) والدوديسيل بنزين (فى انتاج المنظفات الصناعية والزيوت والدهون للاستهلاك الغذائى) والأثيلين (فى انتاج مواد الصباغة والأدوية والكلوروبنزين) فى

انتاج الـــ د . د . ت وغيره من المبيدات) والمركب الوسيط الثانى وهو التولوين (انتاج المفرقعات وكمذيب ويضاف لبنزين السيارات لرفع درجة أوكتينه ويحول جزء منه الى بنزول) وأنواع ثلاثة من المركب الثالث الزيلين (تستخدم مباشرة ، أو للحصول على مدخلات فى انتاج مذيب للمبيدات الحشرية يضاف لبنزين السيارات والطائرات لتحسين رقم اوكتينة ، فى انتاج أحماض وأصماغ) .

— **البتروكيماويات غير العضـــوية :** مركبـــاتها الوســـيطة وهى الأمونيا (من تفاعلها مع ثانى أكسيد الكربون ينتج كربونات الأمونيا ومنها تستخلص اليوريا ، تستخدم فى انتاج السماد وانتاج مـــواد البلاستيك وأعلاف الماشية) والكبريت (فى صناعة الأسمدة وحامض الكبريتيك) وأسود الكربون فى صناعة اطارات السيارات لشـــدة مقاومته للاحتكاك والحرارة) وفى صناعة الأحبار والبويات .

— **منتجـــات بتروكيماوية هامة اخـــرى :** الميثانول (فى صناعة الفورمالدهين كمذيب) والاســـتون ورابع كلوريد الكربون (فى التنظيف الجاف واطفاء الحرائق) .

— وتظهر اهمية هذه الصناعة بالنسبة للصناعات التى تسبقها وهى صناعة البترول وصناعة المعدات الصناعية والماكينات والخدمات وكذلك بالنسبة للصناعات التى تليها وتأخذ على سبيل المثال بعض المواد التى تنتجها الصناعة البتروكيماوية لنرى بعض استخداماتها الممكنة فى النشاطات الأخرى :

البلاســـتيك :

- استخداماته فى الزراعة (فى عبوات الأسمدة والحبوب والعبوات بصفة عامة — فى المواسير للرى وخاصـــة للصرف المغطى وكبديل لبعض المعادن فى صناعة الالات الزراعية) .
- استخداماته فى الصناعة (الاســـتهلاكية ، فى تعبئة المـــواد الغذائية ، الأثاث — فى الصناعة الثقيلة فى عمليـــات العزل الكهربائى ، والكابلات ، وأجزاء من الالات ، فى صـــناعة المركبات) .

● استخداماته فى البناء (الأرضيات ، والأسقف ، السقالات ، والمواسير ، والأدوات الصحية ، البويات ، مع الأخشاب) .

الألياف الصناعية : فى صناعة المنسوجات (بدلا من القطن ، وبدلا من الصوف أو تخلط مع القطن مثلا) — فى صناعة السيور .

المطاط الصناعى : الجلود الصناعية (للأحذية والحقائب والملابس) مع الفحم الأسود « وهو بتروكيمائى لصناعة اطارات السيارات » .

المنظفات الصناعية : المنزلية والمنظفات التى تستخدم فى صناعة المنسوجات والورق والحديد والصلب والتعدين .

الأسمدة والمبيدات :

— وتقوم الصناعات البتروكيماوية على استخدام اما البترول وتكسيره للحصول على النفتة أو الغازات المتخلفة عن عمليات تكرير الخام أو الغاز الطبيعى . وكلها موجودة فى العالم العربى الذى تحتوى أرضه ٦٥٪ من احتياطى العالم من البترول و ١٥٪ من احتياطى العالم من الغاز الطبيعى . وتنتج معامل التكرير العربية ضعف ما يستهلك محليا من المنتجات البترولية وما يزيد على ذلك يصدر أو يحرق أو يعاد حقنه فى الآبار . بدلا من ذلك يمكن استخدامه فى انتاج المواد البتروكيماوية واستخدام الغاز الطبيعى فى انتاج هذه المواد (وفى هذه الحالة تتميز طريقة الانتاج بتعقيد أقل مما هى عليه عند استخدام النفتة) يعطى للوحدات البتروكيماوية العربية ميزة كبرى بالنسبة للوحدات الأوروبية التى تعتمد على الغاز المستورد . اذ لنقله يلزم تبريده لدرجة — ٥٢٥٠ لتحويله الى سائل ينقل فى ناقلات خاصة مبردة الى نفس الدرجة ثم يستقبل فى مستودعات مبردة ويجرى تسخينه لتحويله الى غاز . كل هذا لا داعى له اذا استخدم الغاز الطبيعى أساسا للصناعة البتروكيماوية فى البلد الذى ينتجه .

وغنى عن القول أن العالم العربى غنى بالطاقة التى تستلزمها الصناعات البتروكيماوية .

— ماذا عن الطلب الحالى والاحتمالى على منتجات الصناعات البتروكيماوية ؟ سنترك للدراسة المتخصصة أمر تقدير الطلب العربى الحالى والاحتمالى على أن نحرص على أن تكون نظرتنا لهذه الدراسة متفحصة نضمن أنها أخذت فى الاعتبار عند تقدير الطلب الاحتمالى أن استراتيجية التصنيع تسعى لأن تكون عملية بناء الأساس الصناعى سبيل تحويل الهيكل الانتاجى العربى للاستجابة لاحتياجات الداخل المتطورة . وانما يكفى ونحن بصدد التصور الكيفى لما يمكن أن يطلب من منتجات الصناعات البتروكيماوية أن تأخذ الكم الهائل لهذه المنتجات النهائى منها والوسيط والأساسى ونتصور الاستخدامات المختلفة لها — بصفة مباشرة أو غير مباشرة — سواء فى الاستهلاك النهائى أو فى النشاط الانتاجى . ولنضرب مثلا باحتياجات الزراعة العربية اذا ما حرصنا على أن يتم تحويل هذه الزراعة لكى تفى باحتياجات العالم العربى من الغذاء ، ومن الغذاء فقط فى مثلنا هذا . نتصور الدور الذى يمكن أن تلعبه منتجات الصناعات البتروكيماوية فى توفير احتياجات النشاط الزراعى مما هو لازم لاستصلاح الأراضى ، مما هو لازم فى أعمال الرى والصرف المغطى ، مما هو لازم للزراعة من مبانى ، مما هو لازم للزراعة من آلات ، مما هو لازم من أسمدة ومن مبيدات حشرية للحشرات ، (بلغ استهلاك الزراعة العربية من الكيماويات ما قيمته ٧٥ مليون دولار فى عام ١٩٧٥ ، الجزء الأكبر منه مستورد) مما هو لازم من أعلاف للانتاج الحيوانى والدواجن ، مما هو لازم من منظفات صناعية ، مما هو لازم من عبوات وأوانى ، مما هو لازم من أثاث ريفى ، مما هو لازم من مطاط صناعى لصناعة احذية طويلة لوقاية الفلاحين من الطفيليات، مما هو لازم من منسوجات (يدخل فى انتاجها الألياف الصناعية) يستهلكها العاملون فى الزراعة .. نفس الشىء يمكن عمله بالنسبة لاحتياجات الزراعة بالنسبة للانواع الأخرى من الانتاج الزراعى . وكذلك بالنسبة لاحتياجات الفروع الصناعية المختلفة وفروع الخدمات من منتجات الصناعات البتروكيماوية .

مثل هذه الاحتياجات يجرى الاستجابة لها حاليا وبالقدر الذى تشبع به عن طريق الاعتماد على الاستيراد فى مرحلة أو أحرى من مراحل الانتاج للمنتجات البتروكيماوية .

اما بالنسبة للطلب العالمي على اللدائن وغيرها من المنتجات البتروكيماوية الوسيطة فكل الدراسات والتقديرات تشير الى الزيادة المستمرة والسريعة فيه عبر فترة زمنية مستقبلة طويلة .

ــ ونضيف ان الصناعات الكيماوية تقوم بفضل تنوعها وتعدد مراحلها وتشعبها وامكانية نقل المواد البتروكيماوية فى مرحلة من مراحل تصنيعها للعالم العربى فرصة تحقيق نوع من تكامل الحلقة التكنولوجية بين الأقطار العربية المختلفة بما فيها الأقطار التى لاتنتج البترول أو الغاز الطبيعى . اذ يمكن مثلا أن تتخصص احدى هذه الأقطار فى انتاج ناتجا بتروكيماويا نهائيا ابتداء من الاثيلين الذى ينتج فى قطر عربى آخر .

● **محور صناعة التشييد :** نقصد بصناعة التشييد النشاط الذى يحتوى عملية البناء نفسها والنشاط المنتج لمواد البناء المختلفة .

ــ وتكتسب هذه الصناعة أهميتها أولا من اعتبارها فرعا من الفروع المنتجة للناتج الاجتماعى فهى تسهم بما يساوى ٣ــ٥٪ من اجمالى الناتج المحلى فى البلدان العربية بالمقارنة بـ ٥ــ٩٪ فى البلدان المتقدمة . وهى تكتسب أهميتها ثانيا بالنسبة للصناعات التى تسبقها : صناعة الآلات المنتجة لمواد البناء وآلات البناء نفسها وعلى الأخص بالنسبة للصناعات والنشاطات الاقتصادية وغير الاقتصادية التى تليها ، فلصناعة التشييد أهمية كاسحة لكل نشاط انتاجى وزراعى أو صناعى أو فيما يتعلق بالأساس المادى للخدمات الانتاجية وكذلك بالنسبة للاسكان والخدمات الأخرى : التجارة والبنوك والتعليم والصحة الى غير ذلك . ويمثل الاستثمار فى المبانى ما بين ٢٥ ــ ٦٠٪ من مجموع تكوين رأس المال الثابت فى البرنامج الاستثمارى .

وتكتسب صناعة التشييد أهميتها ثالثا من العمالة التى يمكن خلقها فى صناعات مواد البناء وصناعة البناء نفسها . آخذين فى الاعتبار امكانية استخدام الفنون الانتاجية الممتصة للأيدى العاملة فى عملية البناء على أن نعى أثر ذلك فى أطالة فترة تفريخ الاستثمار واثر ذلك على مجموع عوائد المشروع فى علاقته بالمشروعات الأخرى التى يعتمد عليها وتلك التى تعتمد عليه .

وتكتسب صناعة التشييد أهميتها أخيرا نظرا لارتباطها الوثيق بقيام المشروعات أيا كان مجال النشاط ، فى أنها تمثل عنق زجاجة خطير فى تنفيذ البرامج الاستثمارية فى كل الأقطار العربية ، اذ يكاد لا يتعدى التنفيذ فى هذه الاقطار ٦٠ — ٧٠٪ من المقدر لأسباب يرد الكثير منها الى وضع صناعة التشييد .

— فاذا ما برزت أهمية الصناعة نجد أن هذه الصناعة لا يمكن أن تكون الا محلية :

١ — أولا نظرا لوجود مستلزماتها من المواد الخام فى البلدان العربية بل يمكن أن تكون محلية بمعنى ردها الى معطيات الطبيعة فى الجهات المختلفة من أجزاء القطر العربى الواحد . يضاف الى ذلك أن استيراد ملزماتها أمر ، بالاضافة الى أنه يحقق التبعية فى مجال نشاط استراتيجى كهذا ، مكلف للغاية . فالناتج فى صناعة التشييد يعد من أثقل ما ينتجه الانسان . يترتب على ذلك أن عملية البناء تستلزم تحريك ونقل الكثير من الكتل الماسية الثقيلة مما يرفع نفقة النقل فى صناعة التشييد . أضف الى ذلك أن الاعتماد على الخارج بالنسبة لمدخلاتها المادية يعرض عملية التشييد لمخاطر الانقطاع لسبب يتعلق بالنقل أو بغيره مما يطيل من فترة البناء ويزيد بالتالى نفقة البناء . كما ان عمليات البناء من العمليات التى تتسم بامكانية اكبر للخيار بين بديلات فنية من زاوية امتصاصها المعملى أو لأدوات العمل . الأمر الذى يمكن من استخدام جزء يكبر أو يصغر من القوة العاملة الموجودة حتى القوة العاملة غير المؤهلة (مع الوعى بأثر ذلك كما سبق أن قدمنا على طول فترة البناء وما يترتب على ذلك من ثار) .

٢ — هذه الصناعة لابد أن تكون محلية ثانيا بضرورة أن تكون هندسة وفنون البناء متناسقة مع الظروف المناخية السائدة فى البيئة ومع الاستخدامات المرغوبة للمبانى وهى استخدامات تتحدد لحد كبير باعتبارات اجتماعية وسلوكية للفئات الاجتماعية التى تقوم باستخدام المبانى . وهو ما يستلزم أن تكون الفنون الهندسية وغيرها من الفنون التى تتطلبها عملية التشييد نفسها محلا لدراسات تأخذ فى الحسبان كل هذه الاعتبارات(٤) .

---

(٤) أنظر فى هذا الاتجاه العمل الخلاق لحسن فتحى : الترجمة الفرنسية .
Hassan Fathy, Construire avec Le peuple, Editiion Jérôme Martinear, Paris, 1970.

٣ — هذه الصناعة يتعين أن تكون محلية ثالثا نظرا لضرورة أن يكتسب المجتمع العربى الخبرات اللازمة لقيامها وأن تكون لديه الاطارات اللازمة لها . وهو أمر أثبتت التجربة عدم تحققه باستمرار الاعتماد على وحدات التشييد الأجنبية والاعتماد على استيراد مواد البناء اللازمة .

● **محور الأمن الغذائى :** لماذا الاهتمام بالغذاء الى حد اعتبار تأمين حد أدنى مسألة ذات أهمية حيوية لتحقيق التطور الاقتصادى والاجتماعى ؟ أولا لأن الغذاء يعتبر جزءا وجزءا كبيرا فى ظروف معيشة الغالبية من سكان العالم العربى من النمط الاستهلاكى اللازم اتخاذه كهدف عريض لعملية التطوير . ليس هذا فحسب، فالواقع أن الاستثمار اذا نظر اليه من الزاوية العينية ليس الا استعمال جزء من القوة العاملة مستخدمة لجزء من وسائل الانتاج الموجودة لانتاج سلع غير استهلاكية أى لانتاج طاقة انتاجية جديدة . ولا تستطيع هذه القوة العاملة أن تقوم بذلك الا اذا توفر لديها ما هو لازم من سلع استهلاكية بصفة عامة ومواد غذائية بصفة خاصة . هذه السلع الاستهلاكية تنتج فى فروع الانتاج الاستهلاكية بواسطة جزء آخر من القوة العاملة يتخصص فى انتاجها . ويلزم أن تكون انتاجيته من الارتفاع بحيث يستطيع أن ينتج سلعا استهلاكية تفوق احتياجاته الاستهلاكية بقدر يكفى لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية لمن يقومون بالنشاط الاستثمارى . لهذا يقال أن امكانية التوسع فى النشاط الاستثمارى تتوقف على الفائض الذى ينتج فى مجال انتاج السلع الاستهلاكية بصفة عامة والسلع الغذائية بصفة خاصة . ولما كان الاستثمار (قدرا وكيفا) من المحددات الأساسية للتطور الاقتصادى كان هذا الأخير معتمدا على الفائض المنتج من السلع الاستهلاكية بصفة عامة والسلع الغذائية بصفة خاصة ولا يغير من ذلك عدم قيام بعض الاقتصاديات بانتاج كل أو بعض المواد الغذائية اذ يضطر فى هذه الحالة الى مبادلة جزء مما ينتجه (وليكن القطن مثلا) فى السوق الدولية بالمواد الغذائية اللازمة .

من هنا مثل توافر الغذاء حدا أدنى بين الأمان اللازم لامكانية التغيير الهيكلى للاقتصاد القومى ، خاصة اذا أضر هذا التغيير بمصالح اقتصادية أجنبية . ولبيان دلالة اتخاذ الأمن

الغذائي كمحور في استراتيجية التصنيع العربي سنرى تباعا وبأكبر قدر ممكن من الاختصار الوضع الغذائي في العالم ، الوضع الغذائي في العالم العربي ومدى امكانية تغيير هذا الوضع الغذائي عن طريق تحويل الزراعة وما تستلزمه الزراعة من النشاط الصناعي لكي يمكن تحويلها تحولا يحقق في نفس الوقت ما تستلزمه الصناعة من الزراعة . مستلزمات الزراعة من الصناعة تؤثر في النهاية في نوع الهيكل الصناعي اللازم بناؤه .

يتميز الموقف على الصعيد العالمي بمعدل لزيادة انتاج المواد الغذائية أقل من معدل الزيادة في السكان (وهو موقف مرتبط بنوع التنظيم الاجتماعي لعملية الانتاج في كل أجزاء الاقتصاد الدولي متقدمة كانت أو متخلفة ، وعلى الأخص الأجزاء المتخلفة) . كما يتميز الموقف بالنسبة للحبوب باحتكار يتمتع به عدد من الدول وهي أمريكا وكندا واستراليا والأرجنتين . وهي تسيطر على احتياطي العالم من الحبوب الذي هو في تناقص مستمر : حوالي ١٥٠ مليون طن في ١٩٦٠ انخفض تدريجيا الى اقل من ١٠٠ مليون طن (نحو ٨٪ من الاستهلاك السنوي) الى ان وصل ادنى مستوياته في ١٩٧٤ . وتتمتع الولايات المتحدة بالمركز الأقوى . وقد قدر احتياطيها من الحبوب بـ ٤٧,٥ مليون طن في ١٩٧٥ ، الأمر الذي يعني سيطرتها على ثلث الاحتياطي العالمي المقدر لهذا العام ويمكنها من تزويد البلدان المستوردة للحبوب بنصف احتياجاتها منها .

أما الوضع الغذائي في العالم العربي فيمكن القول انه ما زال يتحدد بنمط تقسيم العمل الاستعماري في الزراعة اذ لا يزال هيكل الزراعة في الأقطار العربية يتميز بالخصائص التي كانت تميزه قبل الاستقلال السياسي . بل ان بعض السياسات المتبعة منذ هذا الاستقلال قد أكدت هذه الخصائص وعمقت منها ، بالحرص على الابقاء على التخصص في المدخلات الزراعية للصناعة التي تعتمد أساسا على السوق الخارجية كصادرات . في الوقت الذي لم تتغير فيه ظروف الانتاج في الزراعة بسيادة علاقات انتاج تؤدي الى تفتيت الأرض وسيادة الوحدة الانتاجية القومية ، وهو ما ينعكس في النهاية وبفضل عوامل أخرى ، في انخفاض انتاجية العمل الزراعي . ترتب على ذلك عدم قدرة الانتاج الغذائي على مسايرة الزيادة في الاستهلاك : فبالنسبة لانتاج الحبوب في العالم العربي لا يغطي

حاليا الا ٧٥٪ من احتياجات العالم العربى . ويغطي ربع هــذه الاحتياجات من الاستيراد . كما أن نمط انتاج المواد الغــذائية لا يتفق مع نمط استهلاكها اذ أن البلدان العربية فى مجموعها مصدرة صافية للارز والشعير ومستوردة صافية للقمح والذرة . كما أن العالم العربى يعانى كذلك من عجز فى البروتين الحيوانى يسد عن طريق الاستيراد . واذا ما أخذنا مجموع الاحتياجات الغذائية فان العالم العربى يغطى حاليا ٥٠٪ من هذه الاحتياجات عن طريق الاستيراد . واذا ما استمر الوضع على النحو الذى هو عليه الان : ٩ر٢٪ معدل زيادة سنوية فى السكان و ٢٪ معدل زيادة فى الانتاج الزراعي ، ٤٪ معدل الزيادة في الاحتياجات الغــذائية (ناشئة عن زيادة الســكان وزيادة الدخول) ، ينتظر أن يصــل العجز بالنسبة للحبوب فقط الى ٢٢ مليون طن فى عام ١٩٨٥ و ٣٤ مليون طن فى عام ٢٠٠٠ (وهو ما يمثل ٦ أمثال الكمية المستوردة فى ١٩٧٣) .

ذلك هو الوضع الغذائى الحالى فى العالم العربى . والسؤال الذي يفرض نفسه هو : هل يمكن للعالم العربى أن يزيد من الانتاج الغذائى على نحو يمكنه من تحقيق حد أدنى من الأمن الغذائى ؟ الاجابة بنعم . اذا أخذنا فى الاعتبار أن الموارد الأرضية في العالم العربى مواتية . وان انتاجية الفدان من الحبوب هى نصف طن حاليا يمكن رفعها الى ٢ طن فى أراضي زراعة الرى والى واحــد طن فى أراضى زراعة المطر ، وان درجة التكثيف الزراعى لا تتعدى ٢٥٪ فى أراضى المطر و ٦٥٪ فى أراضى الرى . وان المصــادر المائية النهرية ما زالت تفقد فى جزء منها ولا يستغل الموجود منها . وان انتاجية العمل الزراعى ما زالت منخفضــة (رغم ارتفــاع انتاجية الفدان فى بعض البلدان) .وان التنظيم الاجتماعى للنشاط الزراعى غير موات فى الزراعة العربية . اذا أخذنا كل ذلك فى الاعتبار أمكن القول بوجود امكانية زيادة الانتاج . وتحقيق فائض فى الحبوب فى سنة ٢٠٠٠ اذا تحققت زيادة رأسية فى انتاج الحبوب بنحو ٣٠٠٪ . كما يمكن زيادة الانتاج الحيوانى والدواجن وانتاج الأسماك(٥) .

(٥) د. مصطفى الجبلى ، التنمية الزراعية فى الدول العربية وعلاقاتها باستراتيجية التنمية الصناعية (مقال غير منشور) وكذلك الغذاء فى الوطن العربى ، علاقاتها باستراتيجية التنمية الزراعية ، الاهرام ، ٢٥ اكتوبر ١٩٧٥ .

أمام توقع تعرض البلدان العربية لعجز خطير فى المواد الغذائية خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا قد لا تتعدى سنة ١٩٩٠ . ومع القدرات الكامنة فى العالم العربى التى تمكنه ليس فقط من سد هذا العجز وانما كذلك من تخطيه الى تحقيق فائض فى المواد الغذائية ، ويصبح تحقيق الأمن الغذائى احد المحاور الأساسية لاستراتيجية التطوير من خلال التصنيع . ووضع الأمن الغذائى كمحور فى استراتيجية التصنيع يقصد منه أن تكون طبيعة الهيكل الصناعى على نحو يمكن من تحويل الزراعة لتحقيق حد أدنى من الاستقلال الغذائى . ومن ثم من الأمن الغذائى ، وبالتالى من الأمن القومى . وتتوقف الكيفية التى يتم وفقا لها تحويل الزراعة بطبيعة الحال على الموارد الحالية والاحتمالية اللازمة لتطوير الزراعة (عن طريق التوسع الرأسى والأفقى) وعلى الوضع التنظيمى الراهن للزراعة العربية .

ابتداء من هذا تتحدد كيفية تحويل الزراعة ومن ثم ما تستلزمه من النشاط الصناعى :

١ — لبناء الأساس المادى اللازم للنشاط الزراعى (توفير مياه الرى النهرى اوالجوفى — تحقيق الصرف وعلى الأخص الصرف المغطى — اقامة المبانى اللازمة للنشاط الزراعى) .

٢ — لتحويل الزراعة وزيادة انتاجية العمل (الالات ، الأسمدة ، المبيدات ، الكيماويات الزراعية بصفة عامة ، مواد التعبئة) .

٣ — انتاج مواد غذائية صناعية بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بانتاج أعلاف لتربية المواشى والدواجن والأسماك .

٤ — انتاج بدائل صناعية للمدخلات الزراعية المستخدمة فى الصناعة (كالقطن مثلا) وتحرير الأرض لانتاج المزيد من المواد الغذائية .

٥ — انتاج ما هو لازم لاستهلاك العاملين فى الزراعة من المنتجات الصناعية .

٦ ـ امكانية تصور مكان خاص لصناعة تربية الأسماك وصيدها وتجهيزها ، واقامة مركب صناعي حولها على أساس علاقات الترابط الأمامي والخلفي .

ابراز ما يستلزمه تحويل الزراعة من متطلبات من النشاط الصناعي لكي تتمكن الزراعة من تحقيق الأمن الغذائي (ومن تزويد الصناعة في نفس الوقت بما تحتاجه من مدخلات زراعية) يمكننا عند بناء استراتيجية التصنيع من اختيار الصناعات التي تلعب دورا اكبر في تحويل الزراعة . وعليه يؤثر اتخاذ الأمن الغذائي كمحور في استراتيجية التطوير من خلال التصنيع على نوع الهيكل الصناعي اللازم بناؤه .

● **محور الاصالة التكنولوجية :**

لن نتعرض هنا لمشكلة التكنولوجيا وما تثيره من أمور يتم التعرض لها في الأغلب من الأحيان بكثير من سوء الرؤيا . ذلك أن مشكلة التكنولوجيا والدور الحيوي الذي تلعبه في العلاقات الدولية ، وما يلزم بصددها من موقف في اطار استراتيجية التطوير الاقتصادي والاجتماعي سواء عند مناقشة محاور التصنيع أو عند تصور سياسات الاستراتيجية ، تستلزم وعيا خاصا يبرر أن نخصص لها الباب الرابع من هذه الدراسة .

وانما نكتفي هنا بابراز ضرورة تصور تحقيق الاصالة التكنولوجية كصناعة تبرز كمحور من محاور التصنيع باعتبارها الصناعة التي تهدف ـ بالوعي اللازم ـ الى استرجاع القوة العاملة العربية للوسط الذي يمكنها من الخلق التكنولوجي الذي يستحيل بدونه القضاء على التبعية التكنولوجية واطلاق القدرات الخلاقة للقوة العاملة العربية .

* * *

ذلك هو تصورنا للمحاور الاساسية لاستراتيجية التطوير من خلال التصنيع . رأينا من هذا التصور حتى الآن لماذا المحاور وأي المحاور يفرض نفسه في تصنيع العالم العربي . ويترتب على النظر الى عملية التصنيع من خلال هذه المحاور الرئيسية أن تنفرد هذه

المحاور عند ترجمة أهداف استراتيجية التصـــنيع كميا على مستوى العالم العربى بابراز أهدافها الانتاجية ونصـــيبها فى الاستثمار الصناعى والاستثمار الكلى على نحو يبين الوزن النسبى الهـــام الذى يلزم أن تحظى به فى اطار هذه الاستراتيجية .

* * *

اذا ما تم تحديد الأهداف الكمية (الكلية وتلك الخاصة بالمحاور الرئيسية للتصنيع) على مستوى العالم العربى تمثلت الخطـــوة التالية فى بيان نصيب كل قطر عربى من هذه الاهداف (أى الاهداف الكمية : الدخل القومى ، والاستهلاك والاستثمار ، ومن اهداف المحاور الصناعية الرئيسية اهدافها الانتاجية والاستثمارية) . ولا يمكن فى ظل غياب الدراسات المتعمقة والقدر من الجهد الذى يستلزمه مثل هذا العمل الا بيان اهم الاسس والاتجاهات التى تحكم تحديد نصيب كل بلد عربى من أهداف الاستراتيجية . هذه الاسس هى : —

— الموارد الحالية والاحتمالية للقطر العربى .

— التركيب الحالى للبناء الاقتصادى بصـــفة عامة والتركيب الصناعى بصفة خاصة .

— ضرورة تمتع كل قطر عربى بحد ادنى من التركيب الصناعى الذى يضمن له التحول الاجتماعى الذى تحققه الصناعة وحـــد ادنى من الامان الاقتصادى .

— تحقيق التكامل التكنولوجى فى الصناعة العربية افقيا وراسيا بين الاجزاء المختلفة من العالم العربى .

— مع ضرورة ازالة الفوارق بين الاقطار العربية .

* * *

قطعنا حتى الان فى سبيل منهجية بناء استراتيجية التطـــوير العربى من خلال التصنيع شوطا غطى خطوتين : خطوة اولى سعت الى ترجمة الهدف العام للسياسة العامة لتطوير الاقتصادى

والاجتماعى الى اهداف كيفية لاستراتيجية التطوير العربى من خلال التصنيع . وخطوة ثانية تمثلت فى ترجمة الاهداف الكيفية للاستراتيجية الى اهداف كمية على مستوى العالم العربى ، ثم على مستوى الاقطار العربية . لم يبق للانتهاء من بلورة هذه المنهجية الا مناقشة السياسات المختلفة التى يمكن اتباعها لتحقيق اهداف الاستراتيجية .

جـ ـ سياسات الاستراتيجية :

مناقشة السياسات هى فى الواقع مناقشة للبدائل المختلفة (التى تختلف فى مدى جرأتها ومدى فعاليتها) من السبل التى يمكن اتباعها لتحقيق اهداف استراتيجية التصنيع وبيان الخيارات التى تثور بشأن هذه البدائل بقصد التوصل الى أكثرها فعالية فى تحقيق الاهداف . ولما كنا قد رأينا ان الكلام عن استراتيجية التصنيع لا يمكن ان يكون الا فى صورة الكلام عن استراتيجية التطوير الاقتصادى والاجتماعى من خلال التصنيع ، **فسنحاول فى مناقشتنا للسياسات :**

ـ أن نبرز اولا بعض الأفكار الأساسية الخاصة بالسياسات.

ـ ان نتعرض ثانيا لسياسات عامة تصدق على التصنيع وغير التصنيع فى اطار عملية التطوير .

ـ ان نبين بوجه خاص ثالثا بعض السياسات الخاصة بالتصنيع .

اولا : تتمثل الأفكار الاساسية الخاصة بالسياسات فى فكرتين اساسيتين :

ـ مؤدى الفكرة الأولى : ان النظر فى السياسات هو نظر فى الامكانيات (الحالية والاحتمالية) الموجودة تحت تصرف المجتمع وسبل تعبئتها بقصد تحقيق الاهداف التى اعتنقت . هذه الامكانيات لا يمكن ان ننظر اليها نظرة احادية البعد وانما تلزمنا نظرة ثلاثية البعد :

● نظرة عينية للموارد المتاحة واللازمة (من قوة عاملة وموارد مادية) ،حتى يمكننا ان نرى المكنات الحقيقية لتنفيذ الاهداف .

● ونظرة مالية تعكس التعبير القيمى عن هذه الموارد . وتمكننا من النظر فى الوسائل المالية التى تلزم لتعبئة الموارد العينية .

● ونظرة تنظيمية تمكننا من تصور الاطار التنظيمى لتعبئة الموارد وتوليفها . ذلك انه فى غياب التنظيم الملائم تتبدد كل الموارد عينية كانت او مالية .

— **مؤدى الفكرة الثانية** : ان النظر فى السياسات لا يتم الا لاختيار اكثرها فعالية فى تحقيق الاهداف .

هنا يمكن ان نلاحظ بصفة عامة ان فعالية السياسات تتوقف على :

● مدى واقعية الاهداف . وواقعية الاهداف لا تعنى عدم طموحها او جرأتها ، كل مافى الامر ان طموح الاهداف اذا زاد بدرجة تحرمها من الواقعية يجعل السياسات غير فعالة . معنى ذلك أن السياسات (اى الوسائل) ترتبط ارتباطا عضويا بالاهداف . فاذا تأثرت درجة واقعية الاهداف بتغير الظروف لزم مراجعة السياسات ، الامر الذى يعنى ضرورة ان تكون السياسات محلا للمراجعة المستمرة فى ظل تغير الظروف . يترتب على ذلك من الناحية المنهجية انه عندما نكون بصدد بناء الاستراتيجية العامة يتعين التركيز على اى الادوات تستخدم وليس على الاشكال النهائية التى تأخذها السياسات (الواقع ان هذا العمل الاخير يدخل فى اطار عمل التخطيط) .

● كما تتوقف فعالية السياسات ثانيا على مدى سيطرة المجتمع سيطرة مباشرة على الموارد الانتاجية . وهو امر يثير فى الواقع ضرورة ازالة السيطرة الاجنبية على الموارد العربية (مباشرة كانت او غير مباشرة) . كما يثير امر سيطرة الدولة فى القطر العربى على الموارد (وهذا يتوقف فى الواقع على الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة ، وعلى كيفية تنظيم الوحدات المملوكة لها ونوع العلاقة بينها وبين الوحدات المملوكة للافراد) . ويمكن القول ان فعالية السياسات تزيد (مع التحفظ الخاص بالطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة وكيفية التنظيم) مع زيادة سيطرة المجتمع على موارده . اذ فى حالة وجود السيطرة الفردية على الموارد يتمثل أقصى ما يتصور فى اغراء الافراد على السير فى اتجاه الاستراتيجية

العامة . والاغراء لا يمكن ان يتم الا من خلال دافع الربح .

ثانيا : اما السياسات العامة التى يلزم التعرض لها ونحن بصدد مناقشة سبل تحقيق اهداف استراتيجية التطوير الاقتصادى والاجتماعى وتصدق على التصنيع وغير التصنيع ، فهى تلك التى تتعلق بالموارد وسبل تعبئتها على ان ننظر اليها النظرة ثلاثية البعد السابق ذكرها . وتلك التى تتعلق بالعلاقة مع العالم الخارجى (فى شأن التصدير والاستيراد) .

— فيما يتعلق **بالموارد وسبل تعبئتها** سنرى اولا السياسات الخاصة بالقوة العاملة وبالموارد المادية وما يلحقها من مشكلات التكنولوجيا ، وسياسات التوطن ، والسياسات الخاصة بالموارد المالية وتلك المتعلقة بالاطار التنظيمى .

* بالنسبة للقوة العاملة ، يلزمنا ان نرى احتياجات التطوير من هذه القوة لمناقشة مدى توفر هذه الاحتياجات وما يلزم القيام به لضمان هذه الاحتياجات : —

● لتحديد الاحتياجات من القوة العاملة يمكن البدء بتحديد احتياجات المحاور الاساسية للتصنيع ومنها الى احتياجات القطاع الصناعى بأكمله للتوصل الى احتياجات الاقتصاد القومى فى مجموعه من الناحية المنهجية .

— يمكن تحديد الاحتياجات ابتداء من الهدف الانتاجى للصناعة او لمجموع الصناعات او للاقتصاد القومى بأكمله ومتوسط انتاجية العمل المقابل ، على ان يحسب هذا المتوسط على اساس الاتجاه الماضى للانتاجية وتدخل عليه التعديلات التى تؤدى الى زيادة انتاجية العمل طوال الفترة التى تبنى الاستراتيجية بشأنها .

— يلزمنا التعرف على الامكانيات الحالية والمستقبلة من القوة العاملة باعتبارها المثلة للحدود التى لا يمكن تخطيها بالنسبة لامكانيات التوسع الاقتصادى . هنا يمكن تقدير الامكانيات المستقبلة على اساس الاحصائيات السكانية الخاصة بالعالم العربى على ان يؤخذ فى الاعتبار كقوة عاملة احتمالية الجزء من القوة العاملة العربية الموجودة خارج العالم العربى على الأقل الجزء الذى

لم يتوطن فى خارج العالم العربى على سبيل الدوام (فى افــريقيــا فى امريكا الشمالية واستراليا ، وفى اوروبا الغربية : تقدر القوة العاملة العربية الموجودة فى اوروبا الغربية (ومعظمها من المغرب العربى) بما يقرب من ٢ مليون شخص . وتمثل الارقام التاليــة القوة العاملة المغربية الفعلية فى عام ١٩٧٤ : ٤٤٣ الف من الجزائر و ١٩٧٨٠٠ من المغرب و ٨١٦٠٠ من تونس(٥) وتبرز الاهميــة بصفة خاصة بالنسبة للاطارات الفنية التى تغادر العالم العربى : قدر عدد من تركوا العالم العربى منذ ١٩٥٠ بـ ١٠٠ الف شخص أى بنسبة ١ : ٦ من خريجى الجامعات العربية وبنسبة ١ : ٣ من الحاصلين على درجة الماجستير والدكتوراة(٦) .

● وتثور مسألة الاحتياجات من القوة العاملة بصفة خاصة : ـ

ـ بالنسبة لكيف القوة العاملة ، أى القوة العاملة المؤهلة الصناعية بصفة عامة وتلك اللازمة للصناعات المحورية بصــفة خاصة . ويمكن تقدير عدد العمال الفنيين اللازمين لكل صــناعة محورية ابتداء من العدد المعبر عن احتياجات الصناعة بصــفة عامة وما يسمى بمؤشرات التشبع (Saturation indices) من العمال الفنيين والخبراء . وهى تختلف وفقا لفروع النشاط ، ففى بعض الفروع يكفى لتقدير عدد الفنيين الخبراء التعرف على عدد الفنيين اللازم لكل الف من العمال المستخدمين فى فرع النشاط . ولكن هذا التعريف (لمؤشرات التشبع) قد لا يفى بالغرض فى بعض آخر من فروع النشاط من حيث انه لا يبين بسهولة التغيــير فى الاحتياجات من العمال الفنيين الناجم عن التطور الفنى . فى هذه الحالة قد يفضل ربط عدد الفنيين والخبراء بكمية اكثر ارتباطــا بالتقدم الفنى . كما اذا تم حساب (مؤشرات التشبع) فى صناعة القوة المحركة بربط عدد الفنيين والخبراء بعدد معين من الكيلووات ـ ساعة وليكن ١٠٠٠ كيلووات ساعة من الطاقة الانتاجية الموجودة

---

(٥) الجدول الموجود على صفحة ٢٨ من ورقة :
J. Sassoon, Les mouvements de travail et de capital dans L'aire méditerranéenne. Iai, Rome, 1976.

(٦) انظر ص ١١ من
A. Zahlan, The Development of Arab Manpower as an integrative factor of the Arab World.
مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، ابريل ١٩٧٦

ويتم الحصول على المعلومات الخاصة بالتطور المرغوب فى (مبينات التشبع) من العمال الفنيين من الوحدات الانتاجية الرائدة فى فرع النشاط محل الاعتبار(٧) .

ولا تمثل القوة العاملة المؤهلة عنق زجاجة الا اذا تناسينا وجود القدر الكبير من الاطارات الفنية المبددة فى بعض البلدان العربية، وتغافلنا عن ضرورة تكوين الاطارات اللازمة فى فترة تفريخ الاستثمار أى أثناء بناء الوحدة وهى فترة عادة ما تكون طويلة نسبيا فى الصناعات المحورية فى التصنيع كالحديد والصلب والبتروكيماويات. والكلام عن تأهيل القوة العاملة يذكرنا بضرورة اعادة النظر فى السياسة التعليمية وخاصة تلك المتعلقة بالتعليم الفنى .

ـ كما تثور مسألة الاحتياجات من القوة العاملة بصفة خاصة بالنسبة لبعض الاستثمارات التى تكون كثيفة الاستعمال للقوة العاملة ، حيث توجد بوفرة ، وهو سبيل قد يلزم الالتجاء اليه فى حدود وفى بعض المجالات لمواجهة البطالة التى توجد فى بعض أجزاء العالم العربي . وذلك على ان تكون حدود هذا النوع من استعمال القوة العاملة واضحة . وتتمثل حدود ذلك فى ان هذا الاستعمال لا يكون الا فى المجالات التى يوجد فيها خيار بين بديلات فنية . وفى هذا الاستعمال قد يؤدى الى أن تطول فترة تفريخ الاستثمار ومايتنتج عن ذلك من تأخير بدء تشغيل الوحدة الانتاجية وما يحدثه ذلك من آثار على الوحدات الاخرى التى تدخل مع وحدتنا فى علاقات اعتماد متبادل . كما تتمثل هذه الحدود فى ضرورة توفير السلع الاستهلاكية والخدمات الاساسية (من مسكن ومواصلات وتعليم وصحة وخلافه) اللازمة لأعاشة القوة العاملة المستخدمة . كما أن التوصل الى النمط التنظيمى لتعبئة القوة العاملة ليس بالامر الهين .

ـ وتثور مسألة الاحتياجات من القوة العاملة بصفة خاصة أخيرا بالنسبة للأقطار العربية التى تفتقر الى القوة العاملة كما وكيفا . كبلدان الخليج بما فيها السعودية ، وليبيا ، ولبنان حتى ابريل ١٩٧٥ : ففى قطر مثلت القوة العاملة الاجنبية ٨٣٪ من القوة

---

(٧) توجد دراسة لمثل هذه المؤشرات فى بعض الصناعات فى بعض الدول العربية فى تقرير بعنوان (دراسة هيكل العمالة الصناعية فى الدول العربية . المؤتمر العربى الثانى لتنمية القوى العاملة فى الصناعة) ، بغداد ١٩٧٥ .

العاملة فى ١٩٧٠ ، ٦ر٧٤٪ من الكويت فى ١٩٧٠ . وقدرت القوة العاملة الاجنبية فى السعودية بـ ١¼ مليون شخص فى ١٩٧٥ ، وفى لبنان بين ٣٠٠ — ٥٠٠ الف شخص حتى ابريل ١٩٧٥ . كما قدرت القوة العاملة الاجنبية فى ليبيا فى ١٩٧٤ بـ ١٥٠ الف عامل عربى . وتجد هذه القوة العاملة مصدرها فى البلدان العربية (مصر ، فلسطين ، سوريا ، اليمن ، تونس ، لبنان) وفى البلدان الآسيوية (الهند ، الباكستان ، ايران(٨)) . واضح أنه بالنسبة لهذه البلدان وغيرها (كدولة الامارات العربية والبحرين) تمثل الامكانيات من القوة العاملة محددا أساسيا للبناء الصناعى رغم امكانية الالتجاء الى الفنون الانتاجية الكثيفة الاستخدام لوسائل الانتاج فيما يتعلق بالمشروعات الصناعية . وعدم وجود هذه القوة العاملة داخل حدود الدولة يجعل سياسة الحصول على الايدى العاملة من السياسات المحورية فى تحقيق أهداف الاستراتيجية .

● فاذا ما تحددت الاحتياجات من القوة العاملة (كما وكيفا) وبرزت المجالات التى تثور فيها بصفة خاصة ، تتوقف تعبئة القوة العاملة اللازمة ، على النحو الذى يعطى معه انتاجية عمل مرتفعة على الوضع التنظيمى ، وعلى الاخص من الناحية السياسية ، ومدى تحقق شروط الديمقراطية الاقتصادية بوعى القوة العاملة ومساهمتها فى اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الموارد ومساهمتها فى الرقابة على التنفيذ وحصولها على نصيب ملائم من الناتج الاجتماعى . هذا بصفة عامة ، ويتوقف تعبئة القوة العاملة اللازمة بصفة خاصة على الاجراءات التى تتخذ لوقف نزيف القوة العاملة العربية ، وعلى الاخص المؤهلة ، خارج العالم العربى حتى لا تذهب ثمار القوة العاملة الى مجتمعات تتلقاها بعد ان يتحمل المجتمع العربى نفقات تكوينها جسمانيا وفنيا .

كما تتوقف على الاجراءات التى تتخذ فى سبيل انتقال جزء من القوة العاملة العربية نحو الاقطار التى تفتقر اليها (من تحقيق ظروف معيشية معينة ، وتوحيد تشريعات عمل تحقق لها شرط عمل وحياة كريمة .. الى غير ذلك) .

---

(٨) A. Zahlan المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ١١ — ١٥ .

□ **الموارد المادية :**

وارتباطا بالقوة العاملة ، وعلى اساس النظرة العينية لامكانيات تحقيق أهداف استراتيجية تثور مسألة الموارد المادية بصفة عامة ومسألة الطاقة بصفة خاصة ، وضرورة التفكير فى سياسات بالنسبة لها :

● أولى هذه السياسات تفرض نفسها ، وهى تلك المتعلقة بالمسح الشامل للموارد الطبيعية والطاقات المادية فى العالم العربى. اذ دون المعرفة بذلك معرفة علمية منسقة تصبح القرارات التى تتخذ بشأن الموارد المادية من قبيل التخبط العشوائى . هذه السياسة رغم حيويتها ما زالت لم تحظ بالعناية الواجبة .

● مؤدى استراتيجية التطور من خلال التصنيع، أن تتمثل السياسة بالنسبة للموارد الطبيعية فى استخدامها ــ كقاعدة عامة ــ لتكون محلا للتحول فى سلسلة متكاملة من الحلقات التكنولوجية حتى يمكن التوصل فى النهاية الى الاستجابة لحاجات الغالبية من السكان ، حاصلين بذلك من خلال السلسلة الانتاجية على اكبر قيمة مضافة ممكنة . القول بذلك لا يعنى التخلف عن تصدير على الاقل بعض
ممكنة . القول بذلك لا يعنى التخلف عن تصدير على الأقل بعض
المرحلة الاولى من مراحل تنفيذ استراتيجية التصنيع باعتبار الوضع التاريخى المفروض الذى أورثنا التخصص فى انتاج المواد الاولية وباعتبار أن بنـاء أساس الصناعة التحويلية المتكاملة يستغرق فترة زمنية غير قصيرة . كما ان التصدير قد يكون اختياريا بالقدر الذى يزيد فيه انتاج المادة الاولية فى الداخل عن احتياجات الجهاز الصناعى المتكامل . وبالقدر الذى يلزم معه مبادلة هذا الانتاج الزائد مع مواد اولية أونصف مصنوعة او مواد مصنوعة يحتاج اليهـا الاقتصاد العربى .

● ومؤدى استراتيجية التطوير من خلال التصنيع ان نبلـور كذلك ، ومن الآن ، سياسة البحث عن بدائل للموارد الطبيعيـة الموجودة لتحل محلها عند النفاذ أو ما يصبح من غير الاقتصادى استخدام مورد من الموارد الحالية . ويصدق هذا بصفة خاصة على الطاقة ، نظرا لاعتبارها القاسم المشترك فى كل صور النشاط

الانتاجى (الصناعى وغير الصناعى) والنشاط الاستهلاكى .

● فى مجال الطاقة يعرف العالم العربى حاليا أساسا نوعين من الطاقة : الطاقة الكهربائية ذات المصدر الهيدرولى (وينتج العالم العربى منها فى عام ١٩٧٣ ، ما قدره ٢٦ مليار كيلووات ساعة — ويكون نصيب الفرد العربى منها هزيلا للغاية اذا ماقورن بنظيره فى الاقتصاديات المتطورة) والطاقة البترولية . (ويتقاسم هذان النوعان الطاقة المنتجة على الصعيد العالمى حاليا بنسبة ٥٠٪ لكل منهما تقريبا) . وللبترول والغاز الطبيعى المنتجين فى العالم العربى الآن استخدامات ثلاثة :

— كمصدر للطاقة تستخدم فى الانتاج والاستهلاك الداخليين فى العالم العربى . وهو استخدام لجزء محدود من الانتاج ، لا يتعدى بين ١٠ — ١٥٪ من الانتاج .

— كمادة أولية فى الصناعات البتروكيماوية . ولا يزال اسهلاكنا فى هذا المجال محدودا للغاية . والظاهر انه سيظل محدودا بالنسبة للانتاج حتى بعد بناء الحلقات المتكاملة من هذه الصناعات .

— كمصدر للموارد المالية يحصل عليها عن طريق تصدير البترول والغاز الطبيعى ليستخدمها فى الخارج كطاقة أو كمدخلات فى الصناعات البتروكيماوية . هذه الموارد يمكن استخدامها فى بناء الاساس الصناعى وفى التحول الاقتصادى بصفة عامة .

رغم احتواء باطن الارض العربية على ٦٥٪ من احتياطى العالم فى البترول وعلى ١٥٪ من احتياطيه فى الغاز الطبيعى ، تستلزم استراتيجية التصنيع البحث فى سياسة خاصة بالطاقة البديلة ، خاصة اذا وعينا أن البترول والغاز الطبيعى مواد قابلة للنفاذ ويجرى نفاذها فعلا (بعض ما ينتج فى العالم العربى يعاد حقنه فى الآبار التى خلت فى أمريكا) . وتتمثل أهم الصور البديلة للطاقة البترولية المتصورة عند المستوى الحالى لتطور المعرفة العلمية فى الطاقةالكهربائية (وامكانيات توليد الطاقة الكهربائية الهيدرولية مازالت بعيدة عن الاستنفاذ فى العالم العربى) والطاقة الشمسية والطاقة الذرية والطاقة الهيدروجينية والطاقة الجيوثرمية (المستمدة من حرارة باطن الارض) والطاقة المستمدة من المد والجزر والطاقة الهوائية (الايولينية) ، ويلزمنا هنا سياسة طويلة

المدى (فى اطار الاستراتيجية العامة للتطوير من خلال التصنيع) تقوم على بحث امكانية واقتصادية كل من صور الطاقة هذه على أساس :

١ — وجود المصدر الأساسى للطاقة فى الطبيعة فى العالم العربى .

٢ — التكنولوجيا اللازمة للحصول على الطاقة ، مدى تقدمها ومدى تعقيدها ومدى اقتصادية استخدامها .

٣ — اثر استخلاص الطاقة على البيئة .

٤ — وغيرها من الاسس التى تفرض نفسها وفقا لطبيعة القضية المعروضة .

□ **وترتبط مسألة التكنولوجيا** : بالموارد المادية وبديلات استخدامها . وهى مسألة حيوية عادة ما تطرح طرحا خاطئا يؤدى تصور عملية التصنيع تصورا غير سليم حول عملية « سد مايسمى بالفجوة التكنولوجية » أو الى اتباع سياسات فى « نقل »التكنولوجيا تؤكد التبعية . وقد سبق أن قلنا أن أهمية مسألة التكنولوجيا تدفع بنا الى ان نفرد لها مكانا تطرح فيه المسألة والمشاكل التى تثيرها والسبيل الى حلها . وهو ما نقوم به فى الباب الرابع .

هذا فيما يتعلق بالنظرة العينية للقوة العاملة والموارد المادية وما يرتبط بها من مشاكل التكنولوجيا كامكانيات تكون محلا لسياسات بديلة يلزم اختيار أكثرها فعالية لتحقيق أهداف استراتيجية التطوير من خلال التصنيع . هذه النظرة ترتبط كذلك بتوطن النشاطات الاقتصادية اذا ما نظرنا اليه نظرة تبعد ، ولو قليلا ، عن النظرة السوقية ، باعتبار أن صورة توطين الامكانيات من القوة العاملة والموارد المادية (فى تجمعها) تزيد أو تنقص من كفاءة استخدامها ، الأمر الذى يستلزم التوصل الى أكثر سياسات التوطن فعالية .

□ **سياسة التوطن** : لن نناقش هنا القضايا المختلفة التى يثيرها التوطن ، وانما نكتفى بابراز اختيار السياسة الأكفأ فى

التوطن ، اذا ما أريد لأهداف استراتيجيتنا فى التطور من خلال التصنيع أن تتحقق ، لابد وأن يقوم على نظرة مختلفة للمكان ، ابتداء منها نتوصل الى نظرة مختلفة للتوطن والمعايير التى تمكن من تحديد السياسة الاكفأ على المستوى القطرى وعلى المستوى العربى .

ومؤدى النظرة المختلفة للمكان انه ليس مجرد المسافة الجغرافية تقاس بنفقة النقل ، وانما هو التوزيع الجغرافى للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية ابتداء من معطيات الطبيعة . وعليه لا يمكن النظر الى المكان الا تاريخيا ، لنصل الى معنى الجهة Region فى التحليل الجهوى ، تتحدد بنوع العلاقات السائدة التى تميزها عن غيرها من الجهات وتجعل لها دورا غالبا تقوم به فى الكل الاقتصادى والاجتماعى — وابتداء من هذه النظرة المختلفة للمكان تكون النظرة للتوطن نظرة شاملة : اذ يلزم النظر الى نمط التوطن فى اطار العملية الاقتصادية والاجتماعية فى حركتها . فاذا قامت العملية الانتاجية على انعدام المساواة كان من الطبيعى أن يقوم نمط التوطن على التفاوت المكانى فى داخل الاقتصاد الواحد أو الاقتصاد الدولى (كما هو الحال بالنسبة للاقتصاديات الرأسمالية) . وبهذه النظرة الشاملة لنمط التوطن ، نجد أن نمط التوزيع المكانى للعلاقات الاقتصادية الأساسية هو الذى يحدد شبكة المواصلات والهياكل الأساسية للخدمات ، رغم ان هذه الأخيرة تؤثر ، اذا ما وجدت ، على سلوك المشروع الفردى . وبهذه النظرة يبرز ، فى اطار التطور التلقائى (الرأسمالى) ، نمط التوطن التلقائى الذى ينتج الفوارق الجهوية ويزيد من حدة التناقض بين الريف والمدينة . وهو ما يصدق على نمط التوطن الحالى فى الاقتصاديات العربية ، مع الوعى بأن المدنية فى حالتنا لا تلعب دور القطب الذى يؤدى الى تطوير الريف وتغييره ، وانما هى تلعب أساسا دور الوسيط الذى يمكن من تعبئة الجزء الأكبر من الفائض الاقتصادى خارج العالم العربى .

اذا كان من اللازم أن تكون نظرتنا شاملة للتعرف على حقيقة نمط التوطن فى الماضى ، فانه يلزمنا هذه النظرة الشاملة عند البحث فى السياسة الأكفأ للتوطن اللازم عند بناء استراتيجية للتطوير من خلال التصنيع :

- يلزمنا أولا أن نبدأ من الاستراتيجية ، ومن أهدافها نصل الى سياسة التوطن الأكفأ .

- يلزمنا ثانيا أن نرى ضرورة أن يحرص نمط التوطن على تصحيح نمط التوطن الاستعماري وما أدى اليه من زيادة الفوارق الجهوية وبين الريف والمدينة فى داخل القطر العربى وبين الأقطار العربية على مستوى العالم العربى .

- على المستوى القطرى ، تلزم التفرقة بين الاستثمار الخاص ، الذى يجرى توطينه على أساس الأرباحية التجارية مع ضرورة محاولة الدولة التأثير على شروط هذه الأرباحية على نحو يحد من الاثار السلبية للتوطن التلقائى ، والاستثمار العام الذى يجرى توطينه على أساس من الربحية التجارية والاجتماعية واعتبارات الاستراتيجية العامة .

- على المستوى القطرى ، يلزمنا أن تهدف سياسة التوطين الى العمل على التخفيف من احتقان المدن الحالية ، عن طريق التوطين على نحو يحقق تصنيع المجتمع الريفى ، أى التحويل الكيفى للمجتمع الريفى (وليس مجرد تغيير النشاط الزراعى على نحو يزيد من الفائض الزراعى الذى تبتلعه المدينة على نحو أو آخر) ، كما يلزم أن تقوم سياسة توطين الوحدات الاستهلاكية ووحدات الخدمات على نحو يجعل الوحدات هى التى تسعى الى السكان وليس العكس .

- على المستوى القومى لا تنفصل سياسة التوطين عن سياسة التنسيق بين الأقطار العربية ، اذ التوطن هو التعبير المكانى عن نمط تقسيم العمل الذى يراد تحقيقه فى داخل العالم العربى ، هنا ، الأسلم أن يتجه الرأى الى اختيار عدد من المشروعات الرئيسية فى الصناعات التى يفرض فيها التنسيق الصناعى نفسه ، وعلى الأخص الصناعات المحورية . ويتم توطينها على أساس :

١ ـــ الموارد الحالية والاحتمالية فى كل قطر عربى .

٢ — الارباحية التجارية والاجتماعية واعتبارات الاستراتيجية على المستوى القومى .

٣ — ضرورة وجود حد أدنى من التركيب الصناعى فى كل قطر عربى يضمن له حدا أدنى من الأمان الاقتصادى ، ويحقق بالاضافة الى الانتاج التغييرات الاجتماعية التى يحققها التصنيع ، ويسهم فى حل المشكلات الاجتماعية والسلوكية فى تحويل القوة العاملة من قوة عاملة فلاحية (أو يدوية) الى قوة عاملة صناعية .

وقد يتصور أن يختلف نوع الفن الانتاجى باختلاف نوع الأهمية التى للوحدة الانتاجية قومية أو قطرية أو محلية : فينتج نفس الناتج بفن انتاجى متقدم جدا اذا تعلق الأمر بوحدة لها أهمية على المستوى القومى ، وبفن انتاجى أقل تقدما اذا كانت للوحدة أهمية على المستوى المحلى) .

على هذا الأساس . يمكن نمط التوطين من تحقيق تكامل الحلقات التكنولوجية بين الأقطار العربية ، على نحو يحقق أهداف استراتيجية التصنيع على المستوى القومى .

* * *

على هذا النحو يبين أن السياسات اللازم رسمها فى شأن القوة العاملة والموارد المادية وما يلحق بها من مشكلات التكنولوجيا والتوطن تمثل ، فى بحثنا عن الامكانيات فى صورتها العينية ، الضمان الأساسى لتحقيق أهداف استراتيجية التطوير من خلال التصنيع ، خاصة فى عالم تسوده الضغوط التضخمية فى سرعتها الرهيبة وتسيطر عليه أجواء النقص ، أو خلق النقص ، فى الموارد الاستراتيجية .

هذه النظرة العينية تثير فى الواقع ، فى مرحلة التخطيط لتحقيق الاستراتيجية بعد أن يجرى اعتناقها ، مشكلات التخطيط العينى وتوزيع الموارد بين الاستخدامات المختلفة عن طريق التخطيط الكمى أو عن طريق استخدام الاثمان أو عن طريق « توليفات »

مختلفة من هاتين الوسيلتين . تدخل الأثمان فى اقتصاد المبادلة ، يلزمنا أن نزوج بهذه النظرة العينية ، نظرة مالية يحتم علينا مناقشة السياسات المتعلقة بالموارد المالية اللازمة لتحقيق أهداف استراتيجية التطوير من خلال التصنيع .

□ الموارد المالية :

نناقش هنا السياسات المختلفة الخاصة بتدبير الموارد المالية اللازمة لتحقيق أهداف التصنيع ، ونرى أن المناقشة السليمة لهذه السياسات لا يمكن أن ينطلق الا من فكرة استراتيجية هى فكرة **الفائض الاقتصادى** • وازاء ما يسود من أفكار خاطئة مضللة يترتب عليها اتخاذ سياسات أقل ما يقال بشأنها انها تضر بمصالح الشعوب فى الاقطار العربية ، وجب علينا أن نتوقف لنوضح مفهوم هذه الفكرة الاستراتيجية .

وأيا كانت المفاهيم المختلفة للفائض فيكفى لغرضنا هنا المفهوم التالى : ابتداء من مرحلة معينة من مراحل تطور انتاجية العمل يستطيع المجتمع ان ينتج فى خلال الفترة الانتاجية كمية من الناتج الصافى تزيد على ما يعد — وفقا للظروف الفنية والاجتماعية للانتاج — استهلاكا ضروريا لمن يقومون بالانتاج ، واذا ما كنا فى مجال التطور الاقتصادى فان فكرة الفائض الاقتصادىالاحتمالى هى التى تثير اهتماما أكبر ، وهى عبارة عن الفرق بين الناتج الذى يمكن تحقيقه فى ظل الظروف الطبيعية والتكنولوجية للمجتمع محل الاعتبار ، استخداما للموارد الانتاجية الموجودة ، وبينمايمكن أن يعد من قبيل الاستهلاك الضرورى . فى اقتصاد متخلف يوجد هذا الفائض تحت الصور الأربعة الآتية :

١ — الاستهلاك الكمالى (الذى عادة ما يأخذ شكل الاستهلاك الطائش) .

٢ — الانتاج الضائع على المجتمع لوجود افراد غير منتجين ، اى افراد تمكنهم أوضاعهم الاجتماعية من العيش دون المساهمة فى العمل الاجتماعى أو عن طريق القيام بأعمال غير منتجة كأعمال المرابين والمضاربين ...

٣ ــ الانتاج الضائع على المجتمع نتيجة لوجود التنظيم غير الرشيد للجهاز الانتاجى .

٤ ــ والانتاج الضائع على المجتمع نتيجة لوجود بطالة ظاهرة أو مستترة .

هذا الفائض الاقتصادى يمثل مصدر كل اضافة للطاقة الانتاجية أى كل تراكم فى وسائل الانتاج . ومن ثم لزم التعرف على الأشكال المختلفة التى يتخذها الفائض . والتعرف على هذه الأشكال يمكن استخدام معيارين :

- معيار طبيعة النشاط الاقتصادى الذى يخلق به الفائض : هنا يمكن التفرقة بين الفائض الاقتصادى الزراعى (وهو يكتسب بالنسبة لبعض الاقتصاديات العربية ، كمصر وسوريا والمغرب والجزائر ، أهمية خاصة نظرا لغلبة الزراعة على نشاطها الاقتصادى) ، والفائض الذى يتحقق فى النشاط الاستخراجى، سواء تمثل الناتج فى المعادن ، كما هو الشأن فى حالةموريتانيا، أو أو فى البترول ، كما هو الحال بالنسبة للكويت والسعودية وبلدان الخليج البترولية الأخرى وليبيا ، والفائض الذى يتحقق فى النشاط الصناعى وله اهميته فى البلدان العربية الذىأصبح فى النشاط الصناعى وله اهميته فى البلدان العربية التىأصبح للاقتصاد المصرى .

- معيار نوع ملكية الوحدة الانتاجية الذى يرتبط به نوع وحدة الاستغلال : وفقا لهذا المعيار يمكن التفرقة فى نطاق الانتاج الزراعى بين فائض يخلق فى الوحدات الفلاحية الصغيرة وفائض يخلق فى الوحدات الزراعية التى يتم فيها الانتاج على أسس رأسمالية . كما يمكن التفرقة فى نطاق الانتاج غير الزراعى بين فائض ينتج فى الوحدات الخاصة وفائض ينتج فى الوحدات الانتاجية المملوكة للدولة .

أما اذا نظرنا الى الفائض فى شكله النقدى فانه يوجد فى الدخول الآتية : ريع الأراضى الزراعية ــ الفائدة على الديون فى الريف ــ الارباح التى تتحقق فى النشاط الزراعى ــ الأرباح التى

تتحقق فى المناجم والصناعات المختلفة بما فيها صناعة التشييد ــ الأرباح التى تتحقق فى التجارة والنقل والمواصلات ــ دخول الملكية الأخرى (ريع العقارات المبنية ، الفائدة على الديون فى المدينة ، ... الخ) .

على أساس فكرة الفائض هذه نجد أن نقطة البدء فى التعرف على الموارد المالية . ودراسة البديلات المختلفة فى شأنها تتمثل فى التعرف على الفائض الاقتصادي : معرفة موطنه الاقتصادى والاجتماعى : التعرف على النشاطات التى ينتج فيها ، على حجمه وأشكله العينية والنقدية ، على الفئات الاجتماعية التى تحصل عليه فى شكل دخول ، على استخدامات هذه الفئات للفائض فى استهلاك اضاق ، فى مضاربات ، فى اقراض ، فى استثمار لا يضيف الى الطاقة الانتاجية للمجتمع كشراء الأراضى ، فى استثمار منتج وفى أى المجالات (ذلك لأن بعض المجالات أكثر انتاجية من البعض الآخر) ؟

وابتداء من فكرة الفائض الاقتصادي وموطنه الاقتصادى والاجتماعى يمكن التفرقة بين ثلاث طوائف من الاقتصاديات العربية :

ــ الاقتصاديات العربية ذات القواعد الانتاجية والتى لا تصدر البترول ، كمصر والمغرب : فيها يأخذ الفائض أساسا شكل الفائض الزراعى . وكذلك شكل الفائض فى النشاط الاستخراجى والنشاط الصناعى ، بالقدر الذى يوجد فيه كل من هذين النشاطين .

ــ الاقتصاديات العربية التى لا توجد لها قواعد انتاجية وتقوم أساسا على استخراج البترول وتصديره ، الكويت والبحرين وقطر . وفيها يأخذ الفائض أساسا شكل جزء من الريع البترولى .

ــ الاقتصاديات العربية ذات القواعد الانتاجية والتى تستخرج البترول وتصدره ، كالجزائر والعراق . وفيها ينتج فائض زراعى (وصناعى بالقدر الذى يوجد فيه النشاط الصناعى) كما أنها تحصل على جزء من الريع البترولى .

وفى ضوء هذه التفرقة نود أن نبرز حقائق أساسية يجرى الشائع من الأمور على اغفالها ، هذه الحقائق هى :

— ابتداء من الفائض الاقتصادى لا يوجد بلد عربى غير قادر على ايجاد الموارد المالية اللازمة للتطوير من خلال التصنيع(٩) ، خاصة اذا ما : ١ — وضعنا أيدينا على مظاهر تبديد الفائض الاقتصادى الحالى . ٢ — واذا ما تمت التغيرات اللازمة لانتاج الفائض الاحتمالى عن طريق استخدام القوة العاملة والموارد المادية المعطلة .

— ان الأمر يتوقف على السياسات المتبعة لتعبئة الفائض والحيلولة دون استخدامه فى استهلاك طائش (فى داخل وخارج المجتمع العربى) أو استثمار غير منتج ، والسياسات الممكنة تتمثل فى :

١ — اعادة النظر فى نمط توزيع الدخل القومى على نحو يحرر الفائض لتمويل الاستثمارات .

٢ — التوصل الى أشكال تنظيمية جديدة للوحدات الانتاجية تنبع من واقع المجتمع العربى ، تزيد من الانتاجية وتسهل من تعبئة الفائض .

٣ — اتباع سياسة ضريبية تقوم على مفهوم للطاقة الضريبية يرتكز على حجم الفائض .

٤ — اتباع سياسة أثمان تمكن من تعبئة الفائض .

---

(٩) فى دراسة عن الفائض الاقتصادى الفعلى ودور الضريبة فى تعبئته بالاقتصاد المصرى قدر الفائض فى قطاعى الزراعة والصناعة (بمليون الجنيهات) بـ ١١٠٢، ١١٨١ ، ١٢٥٠ ، ١٣٥١ فى السنوات ٦٨/١٩٦٩ ، ٦٩/١٩٧٠ ، ٧٠/١٩٧١ ، ٧١/١٩٧٢ على التوالى . مع العلم بأن الاستثمار الكلى لم يتعدى فى أى من هذه السنوات ٦٠٠ مليون جنيه.

انظر فى ذلك ، عبد الهادى النجار ، الفائض الاقتصادى الفعلى ودور الضريبة فى تعبئة الاقتصاد المصرى ، رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية حقوق الاسكندرية ، ١٩٧٤ ، وقد قدرت مدخرات الاقتصاد المصرى التى عبئت للحرب أثناء الحرب العالمية الثانية بما يعادل ٢٢ — ٢٥٪ من الدخل القومى تراكمت فى صورة الارصدة الاسترلينية لتمويل الحرب يوجد الفائض ، ولتمويل التطوير نجدنا ضائعين فى حلقة مفرغة من الفقر أو البؤس !! يا لبؤس النظرية !

— ان وجود الريع البترولى وان كان يسهل من عملية تغيير الهيكل الانتاجى نسبيا لا يجعل البلد ذات الريع البترولى غنية الا بالقدر الذى يتحول معه الريع البترولى الى طاقة انتاجية فى اطار الاستراتيجية السليمة للتطوير من خلال التصنيع .

— ان بعض المتراكم من الريع البترولى (وخاصة فى شكل عملات صعبة) يمكن استخدامه بواسطة البلدان العربية ذات القواعد الانتاجية والغير مصدرة للبترول عن طريق التوسع فى مبادلاتها السلعية مع البلدان ذات الفوائض من الريع البترولى .

— أن مناقشة سياسات استراتيجية التطوير من زاوية الموارد المالية لابد وان ترتكز على معرفة متعمقة للفائض فى الاقتصاديات العربية ، وهى معرفة أقل ما يقال بشأنها انها مهدرة يكاد يجهلها الأدب الشائع فى مسائل التخلف والتطور فى العالم العربى وكذلك الدراسات التى تقوم بها الهيئات المنشغلة بالتنمية . وهو ما يفسح المجال لكل الأفكار الخاطئة الشائعة حول الفقر والغنى فى العالم العربى ، وللتمادى فى سياسات تبدد الفائض باسم الفقر .

— انه ابتداء من الفائض الاقتصادى وضرورة التعرف عليه وتعبئة وترشيد استخدامه لتمويل مجهودات التطوير نرى الموقف من رأس المال الاجنبى بصفة عامة ومن الشركات دولية النشاط بصفة خاصة .

● بالنسبة للموقف من رأس المال الأجنبى ومن الشركات دولية النشاط ، نكتفى، ونحن بصدد مناقشة السياسات الأكثر فعالية فى تحقيق أهداف استراتيجية التصنيع ، باثارة عدد من الاعتبارات والتساؤلات الواجب اخذها فى الحسبان فى شأن أمر يلزم أن يكون الموقف منه واضحا تمام الوضوح اذا أريد للعالم العربى أن يتطور اقتصاديا واجتماعيا(١٠) .

---

(١٠) وقد مثل الموقف من رأس المال الاجنبى أحد القضايا الاساسية فى الاتفاق بين دول الانديز فى امريكا اللاتينية الخاص بتحقيق التكامل الاقتصادى بينها . انظر فى ذلك :

Le mouvement d'intégration en Amérique Latine. Problèmes Economiques, La documentation Française, No. 1304, 10 Jan. 1973, p. 21.

— بالنسبة للموقف من رأس المال الأجنبى بصفة عامة ، لا يكون مثل هذا الموقف قد اتخذ على نحو سليم الا فى ضوء الاعتبارات التالية :

١ — الوعى التاريخى بأن التخلف الاقتصادى والاجتماعى إنما تحقق للبلدان العربية فى اطار العلاقة مع رأس المال الأجنبى .

٢ — قدرة الاقتصاديات العربية على انتاج فائض لا يقل عن ٢٠ — ٢٥٪ من انتاجها القومى السنوى ، على النحو السابق ذكره ، وأن أقصى ما يطمع فيه مجتمع لتطوير نفسه اقتصاديا هو استثمار ما بين ٢٠ — ٣٠٪ من دخله السنوى بشرط أن تستثمر فى الاوجه الأكثر انتاجية وان تدار الطاقات الانتاجية بكفاءة وأمانة .

٣ — التعرف على طبيعة الاقتصاد الدولى الحالى واستراتيجية (أو استراتيجيات) رأس المال الدولى تجاه بلدان العالم الثالث عامة والبلدان العربية خاصة .

٤ — وضوح استراتيجية التطوير العربى من خلال التصنيع ووضوح ما تسعى البلدان العربية الى تحقيقه .

— أما بخصوص الموقف من الشركات دولية النشاط ، وهى التى تقود تقسيم العمل فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، فالسؤال الحقيقى الذى يثور بشأنها والاجابة عليه لا يمكن أن يتضحا الا فى ضوء دراسة متعمقة تغطى كافة جوانب القضية ، وعلى الأخص :

● الشركات الدولية النشاط التى تتعامل مع العالم العربى وخاصة فى ميادين البترول والبتروكيماويات والصناعات التحويلية والنقل والبنوك الدولية ، للتعرف على نوع النشاط الاقتصادى الذى تقدم عليه بقصد التعرف فى النهاية على نمط تقسيم العمل الذى تسعى الى تحقيقه (مع التفرقة بين الشركات الكبيرة قبل التعامل مع

العالم العربى والشركات التى تقوى وتصبح دولية من خلال تعاملها مع العالم العربى) .

- الشروط التى تقدم الشركات على التعامل فى ظلها فى العالم العربى ، الشروط الاقتصادية (السوق ، خصائصه ، توافر الموارد المالية ، توافر الموارد الطبيعية الرخيصة خاصة التى يكون الطلب العالمى عليها فى تزايد مستمر ، توافر الطاقة ، القوة العاملة العربية ومستوى الأجور) والشروط السياسية (وما تستلزمه من ضمانات ومؤسسات ، وموقف الدول العربية من هذه الشروط ، مدى قبولها أو اشتراطها مساهمة وحدات القطاع العام.. الى غير ذلك) .
- الجوانب التكنولوجية : مكان مشروعاتها أو المشروعات التى تشترك فيها فى العالم العربى فى الحلقة التكنولوجية المتكاملة ومدى اعتمادها (من جهة الأمام ومن جهة الخلف) على مراحل أخرى من مراحل الحلقة التكنولوجية توجد فى خارج العالم العربى ، مستوى الفنون التى تجلبها ومدى ما يمثله من تطور تكنولوجى وخاصة بالنسبة لما يوجد فى البلد الأم للشركة دولية النشاط ، مدى ما تقوم به فى مجال تطويع التكنولوجيا لظروف العالم العربى والكيفية التى يتم بها ذلك ، الى أى حد تنشغل هذه الشركات بتطوير الفنون الإنتاجية المحلية .
- تمويل المشروعات التى تبنيها الشركات دولية النشاط أو تشترك فيها :
مدى استقلالها ماليا ، مدى تلاحمها مع المصالح المحلية ، مدى تقبلها لان تتملك المصالح المحلية ، ولو جزئيا ، الشركة الأم ، مدى تعاملها (وكيفية هذا التعامل) مع شركات دولية أخرى عند قيامها بمشروعاتها فى العالم العربى .
- مشكلات تسويق المنتجات التى تسهم فى بناء وحدات انتاجها أو فى انتاجها : مدى سهولة أو صعوبة تسويق هذه المنتجات فى السوق الدولية ، وضعها فى الأسواق الدولية التى تسيطر عليها شركات دولية كبيرة ، مدى احترامها

لتعهداتها فى حالة التزام الشركة دولية النشاط بتسويق نسبة معينة من الناتج بعد التشغيل ، الشروط التى يتم بها التسويق ، مدى اهتمامها بالسوق المحلية وبأى الفئات الاجتماعية فى السوق المحلية .

- الادارة : الكيفية التى تتم بها ومدى ارتباطها بالشركة الأم ، مدى اشراك المواطنين العرب فيها — وفى أى عمـل من أعمال الادارة ، أعمال تحـديد الاستراتيجية والتخطيط أم أعمال التنسـيق بين قرارات الادارة التى تتخـذ على المستوى الأدنى أم أعمال ادارة العمليات اليومية .
- الانتهاء من كل هذا بابراز الوزن النسبى لـكل من رؤوس الأموال الأجنبية الموجـودة فى العالم العـربى من خلال الشركات دولية النشاط ومجال نشاط كل منها ، والطرق التى تفضل التعامل بها ، مع الحكومات أم اشتراكا مع رأس المال المحلى أم استقلالا عنهما ، وما اذا كانت تفضل التعامل على أساس « الصفقة الحزمة Package deal التى تحتوى رأس المال » والتكنولوجيا ، والادارة أم على أسس أخرى ، كل ذلك بقصد ابراز نمط تقسيم العمـل الذى ترمى الى تحقيقه وما يمثله هذا النمط من تقسيم العمل للمجتمع العربى : يمثل تأكيدا لتبعية الاقتصاديات العربية أو خروجـا لها من عملية التخلف الاقتصـادى والاجتماعى .

دراسة هذه الجوانب لطبيعة ونشاط الشركات دولية النشاط ، والجوانب الأخرى لنشاطها فى الاقتصاد الدولى بصـفة عامة وفى العالم العربى بصفة خاصة(١١) ، هذه الدراسة تؤدى بنا الى البصر

(١١) ولدينا دراسة حديثة من استراتيجية الشركات دولية النشاط فى حوض البحر الابيض وخاصة فى البلدان العربية . وهى دراسة قامت على الوثائق والمقابلات مع المسئولين فى الشركات دولية النشاط التى تتعامل مع البلدان العربية ، وتتسم بالوضوح والصراحة . وتبين الدراسة كيف أن الاعتقاد السائد فى اوساط هـذه الشركات هو أن العالم العربى غير قادر على التصـنيع الجاد . وهو ما يعنى أن هذه الشركات لا تعتبر البلدان العربية من قبيل العميل الجاد المستمر الذى يحرص التاجر على التعامل معه على أسس مستقبلية طويلة المدى ، وانما من قبيـل العميل الذى يحسن معه الحصول على أكبر كسب ممكن وبأسرع ما يمكن : انظر :
G. Luciani, La stratégie des entreprises multinationales dans le bassin méditérranéen. Istituto Affari Internazioali, Rome, Mars, 1976.

بالسؤال الحقيقى الذى يثور فى النهاية . وهو : هل يلزم على العالم العربى ، لتحقيق أهداف استراتيجية التطوير من خلال التصنيع ، ان يواجه الشركات دولية النشاط أم أن يتعامل معها ؟ اذا كان لابد من التعامل ، ففى أى المجالات ؟ وفى أى صورة ؟ صورة الانضواء تحت ظلها ، أم المشاركة ، أم استخدام هذه الشركات بوعى وحذر فى تحقيق شروط الاستغناء عنها فى أقصر وقت ممكن ؟

ضرورة التعبئة الجادة للفائض الاقتصادى والقضاء على مظاهر تبديده وترشيد استخدامه يمثلون البديل الأكفأ بالنسبة للسياسة الواجب اتباعها فى تعبئة الموارد المالية . وهو البديل القادر على اخراج بعض البلدان العربية (سواء أكانت من البلدان ذات القواعد الانتاجية والمصدرة للبترول ، كالجزائر) من مديونيتها. ولا يمكن أن يكون سبيل الخروج من هذه المديونية فى الاستمرار فى الاقتراض من الخارج أو الالتجاء الى رأس المال الأجنبى . عليه يكون من الواجب دراسة حالة المديونية والتعرف على امكانية الخروج منها استخداما للفائض ، وعلى الأخص فى الحد من المديونية الناجمة عن تمويل الاستثمارات الصناعية وتغطية ما يلزم لتحقيق الأمن الغذائى .

* * *

هذا فيما يتعلق بالموارد العينية والمالية . ولا يكفى أن ننظر فى السياسات المختلفة الخاصة بالموارد وفقا للنظرة المزدوجة ، العينية والمالية ، وانما لابد ــ كما قلنا ــ أن نرى البديلات المختلفة التى تعرض فى شأن البعد التنظيمى لاستخدام الامكانيات فى تحقيق أهداف الاستراتيجية .

□ البعد التنظيمى :

يهدف ادخال هذا البعد الى مناقشة البديلات التنظيمية المختلفة التى تمكن من معرفة أيهما أكثر كفاءة فى تحقيق أهداف استراتيجية التطوير من خلال التصنيع . فالأمر يتعلق اذن باختيار سياسة تنظيمية يتحدد وفقا لها الاطار التنظيمى العام لاستخدام الموارد وطريقة

الادارة اليومية لوحدات الاقتصاد القــومى . ونبادر بالقــول أن الاختيار هنا سياسى يؤثر تأثيرا مباشرا على النتــائج التى تتحقق اقتصاديا ونمط توزيع الناتج بين الفئات الاجتماعية المختلفة .

ونقصد بالاطار التنظيمى هنا الشكل المؤسس الذى يحدد فى النهاية للاقتصاد فى مجموعه طريقة أدائه عن طريق تحديده لكيفية ادارة الوحدات الانتاجية التى يتكون منها الاقتصاد القومى :

— ففيما يتعلق بطريقة أداء الاقتصاد فى مجموعه ، يمكن التمييز بين اطار تنظيمى يمكن من وجود تحديد واع لاهداف الاقتصاد القومى ، وتحقيق تنسيق مسبق بين الأهداف بعضها البعض وبين الأهداف والوسائل ، وضمان تنفيذ ما أعتنق من أهداف استخداما للوسائل التى اختيرت . فى هذه الحالة يسعى أداء الاقتصاد القومى الى أن يكون مخططا . واطار تنظيمى آخر يترك أداء الاقتصاد القومى أساسا لقوى السوق تحــدد من خلال الأثمان القرارات التى تتخذ وتحقق فى النهاية نتيجــة النشاط الاقتصادى على مستوى الاقتصاد القومى . هنا يكون الأداء تلقائيا مهما كانت درجة تدخل الدولة باعتبار أن النتيجة الاجتماعية تتوقف فى نهاية الأمر على العمل العفوى لقــوى السوق . مع هذا الأداء التلقائى لا يظهر ما اذا كانت نتيجة النشاط الاقتصادى فىمجموعة مواتية منالناحيةالاجتماعية أم ممثلة لتبديد فى الموارد الابعد تمام الانتاج وحدوث التبادل ، أى فى نهاية الفترة الانتاجية بعد أن يكون ما تم قد تم .

— نوع الاطار التنظيمى مرتبط بنوع الملكية السائدة ويتوافق معها نمط معين لادارة الوحــدات الانتاجية . ويقصــد بالادارة السيطرة المباشرة على وسائل الانتــاج ، سيطرة تترجــم فى اتخاذ قرارات خاصة بالاستخدام الممكن للموارد الاقتصادية، خاصة بالاستخدام الفعلى لهذهالموارد وخاصة بالرقابة علىهذا الاستخدام . مجموعة القرارات هذه تحدد فى النهــاية نمط استخدام الموارد ونمط توزيع الناتج من هذا الاستخدام . ويمكن التفرقة بين نمط خاص للادارة ونمط جماعى :

● **بالنسبة لنمط الادارة الخاص** : يمكن التفرقة بين نمط خاص فردى ، ونمط خاص من خلال الدولة :

— يقوم نمط الادارة الخاص الفردى فى المشروع الفردى القائم على تقسيم العمل بين عمل تصور وعمل تنفيذ، وعمل ماهر وعمل غير ماهر . مع ما يتضمنه هذا التقسيم للعمل من تدرج هرمى فى داخل القوة العاملة. هذا النمط للادارة يتم وفقا لمعيار الربح الفردى ، الربح النقدى . تؤخذ القرارات على مستوى كل مشروع بطريقة مجزأة من وجهة نظر الاقتصاد القومى فى مجموعه ، وفقا لمعيار الرشادة الفردية .

— ويقوم نمط الادارة الخاص من خلال الدولة عندماتكون الدولة (وهى ذات طبيعة اجتماعية وسياسية معينة) متملكة للمشروعات مع وجود السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج فى يد فئات اجتماعية محددة . هذا النمط من الادارة يقوم على نفس نوع تقسيم العمل. تدار المشروعات عادة بواسطة مديرين تعينهم الدولة، مع امكانية بعض المساهمة من جانب العمال . واعتقادنا أن قرارات الادارة تتخذ هنا وفقا لما يمكن تسميته بمعيار الرشادة البيروقراطية ، وهى شبه رشادة سوقية ، بمقتضاها تتخذ القرارات بهدف احتفاظ جهاز الدولة بسيطرته على وسائل الانتاج وزيادة سيطرته عليها كأساس للسلطة السياسية . وابتداء من هذه السلطة السياسية يختص أفراد الجهاز أنفسهم بجزء من الفائض الاقتصادى ، رغم التبديد الظاهر لجزء هام من الموارد .

● **أما نمط الادارة الجماعى** فهو نمط يسعى الى أن يتحقق على أساس سيطرة من يقومون بالانتاج على وسائل الانتاج واتخاذ قرارات الانتاج على نحو جماعى واع يرتكز على ازالة التفرقة بين عمل التصور وعمل التنفيذ ، وبين عمل المرأة وعمل الرجل ، ويهدف فى النهاية الى اتخاذ قرارات الادارة التى تحقق الانتقال الى الاقتصاد الجماعى (عن طريق تحقيق الملكية الجماعية لوسائل الانتاج واتخاذ القرارات التى تؤدى الى تنمية القوة الانتاجية الخلاقة للمنتجين وتحقيق نمط لتوزيع الدخل يقوم الى المساهمة فى عملية العمل الاجتماعى) .

ويكفينا هذا القدر لاثارة مسألة البدائل التنظيمية فى اطـار سياسات تحقيق أهداف الاستراتيجية ، مبرزين ضرورة الاختيار بالنسبة للاطار التنظيمي لما له من أثر مباشر وحيوي على فعالية السياسات فى تحقيق الأهداف . وواضح مما قلناه أن الاختيار لا يقتصر على مسألة قطاع عام وقطاع خاص ، والاختيار كما قلنا سياسى . وعلينا أن ندرس التجارب التاريخية المختلفة ، لا بقصد استيرادها ، فليس هناك تجربة اجتماعية تنقل ، وانمـا بقصـد الاستفادة من دروسـها . ولكل طريقة من طـرق الاداء والادارة نتائجها التاريخية الواضحة خاصة فى اطار الأزمة الحالية للاقتصاد الدولى . والحلال بين والحرام بين .

* * *

تلك هى القضايا التى تثيرها السياسات الخاصة بالامكانيات منظورا اليها النظرة ثلاثية البعد (النظـرة العينية ــ المـالية ــ والنظرة التنظيمية) . وانما فى حدود تعبئة الموارد فى الداخل . لـم يبق للانتهاء من السياسات العامة التى تصدق على الصناعة وغير الصناعة الا أن نرى السياسة المتعلقة بالعلاقة التجارية مع العالم الخارجى .

□ العلاقة التجارية مع العالم الخارجى :

مؤدى استراتيجية الاعتماد على الذات أن الاتجاه الى الخارج يكون للحصول على ما هو ليس متوفر فى الداخل : مواد أوليـة ، مواد وسيطة ، سلع أساسية وسلع استهلاكية . هذا يتوقف على القدرة الاستيرادية .

- تتحدد القدرة الاستيرادية بالقدرة التصديرية وبالتسهيلات التى نحصل عليها من الخارج .

- تتوقف القدرة التصديرية على نوع الصادرات ، والأسـواق التى يتم التعامل فيها والشروط التى يتم بها التعامل :

ـــ بالنسبة لنوع الصادرات يلزمنا أن نفرق بين نوعين من الصادرات : الصادرات التقليدية التى نتجت عن نمط تقسيم العمل الاستعمارى . والصادرات الجديدة التى تنتج عن تحقيق الاستراتيجية تدريجيا . بالنسبة للصادرات التقليدية يتعين أن تهدف السياسة الى تعظيم الايرادات الناتجة عن بيعها وليس الى تعظيم انتاجها . بمعنى آخر ، وجود هذا النوع من الصادرات يمثل تركة ورثناها من نمط تقسيم العمل الاستعمارى تهدف استراتيجية التطوير الى تصفيتها . فلا يصح العمل على التوسع فى انتاج هذه الصادرات ، وانما نسعى الى تعظيم ايرادتنا من بيع ما ينتج منها حتى يتغير هيكل الانتاج ، وذلك عن طريق البحث عن شروط بيع افضل فى السوق العالمية . أما فيما يتعلق بالصادرات الجديدة . فمؤدى الاستراتيجية أن تكون من السلع التى يتزايد عليها الطلب العالمى . مما يجعل شروط تسويقها فى الخارج ، مع التحفظ الخاص بطبيعة الأسواق الخارجية فى عالم اليوم ، افضل .

ـــ وبالنسبة للأسواق الخارجية ، فان المشكلة الأساسية ، التى تغيب عن الكثيرين ، ليست عادة مشكلة الأثمان التنافسية (اذ يمكن دائما منح اعانات للوحدات التى تصدر جزءا من انتاجها) وانما هى فى الغالب العقبات التنظيمية ، وجود الاحتكارات الدولية التى تسيطر على الأسواق فى الأجزاء المتقدمة والمتخلفة من العالم الرأسمالى ، والسياسات التى تتبعها الدول فى مواجهة صادرات الآخرين (ويعتبر الاقتصاد الأمريكى من أكثر الاقتصاديات فرضا للقيود على صادرات الآخرين ، فبابه ليس بالقدر من الانفتاح الذى يطمع فيه بعض من ينتمون الى الاقتصاديات الضعيفة) . هذه العقبات التنظيمية تغلق الأبواب فى وجه الصناعة المحلية حتى ولو أنتجت بأثمان تنافسية . وهذه حقيقة يتجاهلها أصحاب سياسة الباب المفتوح (الأمر الذى يؤدى بسياستهم الى أن تتمثل عمليا فى تصفية الوحدات الانتاجية المحلية دون أن يقوم لها بديل بواسطة رأس المال المحلى ولا ، من باب أولى ، بواسطة رأس المال الدولى) . الوعى بطبيعة الأسواق الدولية الحالية يستلزم حماية الصناعات المحلية والبحث عن سبل اتفاقية للتجارة مع الخارج .

ـــ وعليه يلزمنا ، للتوصل الى الأسواق المناسبة وشروط

التعامل المواتية ، أن نتصور سبيل اتفاقيات التجارة الثنائية والجماعية ، ويا حبذا لو كانت طويلة الأمد تمكن من تحقيق حد أدنى من الاستقرار فى العلاقة مع الخارج . وتقل صعوبة التوصل الى حل اذا اقترنت اتفاقية بيع الصادرات باتفاقية على شراء الواردات .

أما بالنسبة للتسهيلات والمساعدات التى تحصل عليها من الخارج ، فقد سبق لنا القول انه ابتداء من الفائض الاقتصادى وعدم تبديده وجدية تعبئته لا تكون هناك حاجة لرأس المال الأجنبى . بل تبين التجربة التاريخية لكل المجتمعات الا تطوير الا ابتعادا عن رأس المال الاجنبى . أما التسهيلات والمساعدات التى تتلاءم مع مقومات الاستراتيجية فيمكن قبولها .

***

تلك هى السياسات العامة الخاصة بتعبئة الموارد والتى يلزم تحديد أكثرها فعالية فى تحقيق أهداف الاستراتيجية وتصدق على التصنيع وغير التصنيع . توجد بعض السياسات الخاصة اللازمة للتصنيع .

ثالثا : بعض السياسات الخاصة بالتصنيع :

ويتمثل أهمها فيما يلى :

● تنظيم العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص وبيان مجال كل منهما . سبق أن تعرضنا للاطار التنظيمى من حيث طريقة أداء الاقتصاد القومى فى ارتباطه العضوى بنمط ادارة الوحدات الانتاجية . أيا كان الاختيار السياسى ، فان واقع الاقتصاديات العربية ، عاكسا بذلك ظاهرة تسود الأجزاء المتقدمة والمتخلفة من الاقتصاد الرأسمالى ، يتميز بوجود قطاع عام يلعب فى بعض هذه الاقتصاديات الدور الأساسى وقطاع خاص . الأمر الذى يلزم معه تنظيم الوضع على نحو يوضح مجال نشاط كل من القطاعين ليس فقط بالنسبة للحاضر وانما بالنسبة لتوسعهما المستقبل كذلك . ويتضح معه علاقة القطاعين احدهما بالآخر .

● قد يكون من اللازم اقامة مؤسسات مالية متخصصة لتسهيل تمويل المشروعات ذات الأولوية على الأخص فى الصناعات المحورية .

● يلزمنا أن نبلور سياسة تهدف الى حماية الصناعات الحرفية وتطويرها ، نظرا لأنها تمثل مصدر عماله لجزء لا يستهان به من القوة العاملة ، ولأنها تشبع قدرا كبيرا من الحاجات ، ولامكانية تطوير الفنون الانتاجية بها . وهى فنون عادة ما تكون اما أصيلة لعبت القوة العاملة المحلية الدور الأساسى فى خلقها واما فنون أجنبية استوعبتها وطوعتها القوة العاملة المحلية . عليه يتعين أن نبلور سياسة لتطويرها تنظيميا وفنيا ، وهى سياسة غالبا ما تستدعى اتخاذ اجراءات مالية (ضرائبية واعانات) ونقدية وتسويقية .

● هناك أخيرا قضية سبل تنفيذ المشروعات الصناعية . وهى تثير الكثير من المسائل على الأخص فى حالة ما اذا تم التنفيذ بواسطة شركات أجنبية . وهى مسائل تلزم دراستها جديا خاصة وأن لبعض البلدان العربية تجربة طويلة نسبيا مع الشركات الأجنبية ، وذلك بقصد التوصل الى سياسة واضحة فى هذا المجال تتلائم مع مقومات استراتيجية التطوير من خلال التصنيع . تقديرنا أن الدراسة اللازمة لتحديد معالم السياسة فى هذا المجال لابد وأن تغطى على الأقل الأمور التالية :

● أنماط تنفيذ المشروعات الجديدة : تنفيذها بواسطة وحدات وطنية أو وحدات أجنبية أو وحدات مختلطة ، تنفيذها بواسطة وحدات متخصصة على سبيل الدوام أو وحدات تنشأ للقيام بذلك بالنسبة لمشروعات بعينها .

● فى حالة الالتجاء الى الوحدات الأجنبية : نظام عقود التوريد ، تسليم المشروع الجديد معدا للتشغيل أو تسليمه بعد تشغيله بعض الوقت حتى يتم تكوين اطارات فنية وادارية محلية ، مدى الارتباط الذى يخلقه كل من هذين النظامين بين الوحدة الانتاجية الجديدة والاقتصاد الذى تنتمى اليه الشركة الأجنبية المنفذة للمشروع ـ نظام مساهمة الشركة الأجنبية التى يعهد اليها

بالتنفيذ فى جزء من راس المال كدليل على حسن نيتها عند التنفيذ ، صور ذلك ومدى فعاليته — نظام قيام شركة أجنبية بالتنفيذ مع التزامها بتسويق جزء من ناتج المشروع — نظام قيام شركة أو هيئة أجنبية بالتنفيذ على أن تأخذ مقابل ذلك (كليا أو جزئيا) عينا ، مما ينتجه المشروع بعد تشغيله . مدى سلامة التنفيذ فى كل حالة ، وضمان السلامة ، وكيف يتحقق هذا الضمان — مدى استفادة المصالح المحلية من تنفيذ المشروعات ، وحدات التشييد الكبيرة والصغيرة المحلية والمقاولون المنشغلون بتوفير الأيدى العاملة — الشروط التى يتم فى ظلها التنفيذ بالنسبة للقوة العاملة المحلية — الفنون التى تستخدمها الوحدات الأجنبية فى حل مشكلات التنفيذ — مدى المغالاة فى تقدير نفقات بناء المشروعات الجديدة .

● ما ينتجه كل نمط من أنماط التنفيذ من اثر بالنسبة لاستخدام الموارد والمنتجات المحلية فى التنفيذ وأثر ذلك على نفقة التنفيذ وعلى تشغيل الوحدات المحلية المنتجة لما يستخدم فى تنفيذ المشروع .

● ما ينتجه كل نمط من أنماط التنفيذ من اثر بالنسبة لاكتساب الخبرة فى أعمال تنفيذ المشروعات ، ومن ثم مدى مساهمة كل نمط فى خلق اطارات محلية قادرة على التنفيذ ومدى سرعة هذا الخلق .

* * *

تلك هى السياسات الخاصة بالتصنيع . فاذا ما ضمت الى السياسات العامة التى تنسحب على التصنيع وغير التصنيع تتكامل الصورة الخاصة بالسياسات ، أو على الأقل بأهم السياسات ، اللازم تقريرها لتحقيق أهداف استراتيجية التطوير من خلال التصنيع العربى . لم يبق ، لتكتمل صورة السياسات ، الا بيان مسألة التكنولوجيا ، كيف تطرح ، والمشاكل التى تثيرها والسبيل الى حلها .

■

البــاب الرابع

التكنولوجيا الملائمة للتطــوير العــربى(1)

لا نهدف فى هذا الباب الى اقتراح اجابات على كل الأسـئلة التى يثيرها موضوع التكنولوجيا : طبيعتها ، « نقلها » ، مدى ملائمة التكنولوجيا الموجودة فى السوق الدولية للتطوير العربى .. الى غير ذلك من أسئلة . وانما نقتصر فى محاولتنا على مناقشـة الكيفية التى يلزم أن يطرح بها هذا الموضوع . وسـنحاول أن نعالج الموضوع بنظرة ناقدة لا تقدم للمناقشـة الا فرضية يقصـد بها اثارة الأسئلة الأساسية التى نراها مكونة لصلب الموضوع .

هنا يلزم أن نفرق بين مجالين « لنقل » التكنولوجيا ، ونقول « النقل » بتحفظ تظهر دلالته فيما بعد :

— نقل التكنولوجيا بين الاقتصاديات الرأسمالية المتقـدمة والاقتصاديات المتخلفة ، واطارها الدولى هو السوق الدوليـة الرأسمالية .

— ونقل التكنولوجيا فى داخل الاقتصاد المتخلف بين حلقـاته التنظيمية المختلفة (بين المستويات المختلفة فى التنظيم الاقتصادى :

---

(1) سبق أن قدمنا معظم الأفكار الواردة فى هذا الباب ، أولا فى محاضرة القيت فى سلسلة محاضرات الموسم الثقافى للادارة العامة للشئون الاقتصادية لجامعة الدول العربية ، بعنوان : « نقل » التكنولوجيا والتكنولوجيا الملائمة لتطوير الاقتصـاد العربى ، القاهرة فى ١٩٧٧/١٢/١٣ . وثانيا فى الندوة المصرية الفرنسية التى عقدت فى القاهرة (١٦ — ١٨ ديسمبر ١٩٧٧) حول الشركات دولية النشـاط والبلدان المتخلفة (باللغة الفرنسية) ، انظر كذلك .

P. Judet, Ph. Kahn et autres, Transfert de technologie et développement, Librairies techniques, Paris, 1977.

بين الوحدات الانتاجية فى فرع من فروع النشاط الاقتصادى) فى اطار سياسة للتطوير الاقتصادى والاجتماعى .

سنقتصر هنا على المجال الأول من مجالى نقل التكنولوجيا .

بالنسبة لمجال نقل التكنولوجيا بين الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات المتخلفة ، نبدأ أولا بسؤال قد يكون من البديهيات ولكنه يتمتع بأهمية كبيرة فى موضوع مناقشتنا . السؤال ذو شقين :

— الشق الأول ، خاص بمفهوم التكنولوجيا .

— والشق الثانى ، يتعلق بالاطار التاريخى الذى تطرح فيه مشكلة « نقل التكنولوجيا » .

الشق الأول من سؤالنا يدور اذن حول **مفهوم التكنولوجيا :**

- **هذا المفهوم يتحدد أولا ، بصفة عامة . .**
- يتحدد ثانيا ببيان العلاقة بين التكنولوجيا والعمل .
- ويتحدد ثالثا ببيان مكان عملية خلق الفنون الانتاجية فى عملية العمل الاجتماعى .

١ — يقصد بالفنون بصفة عامة كل وسيلة ، سبيل ، أو كيفية تتبع لتحقيق هدف معين ، أو للحصول على نتيجة معينة . كل وسيلة مرتبطة بنتيجة ، كلاهما يتحقق من خلال نشاط يقوم به الانسان . وجود الوسيلة يمثل اذن جزءا لا يتجزأ من النشاط محل الاعتبار .

٢ — على مستوى العلاقة بين الفنون الانتاجية والعمل ، وجود وسيلة ما (أو فن انتاجى معين) يستلزم وجود قوة عاملة قادرة على استخدام هذه الوسيلة ، وجودها أولا ووجودها بمعرفة تمكنها من استخدام الوسيلة فى هذا النوع من أنواع النشاط .

وبذلك يكون من اللازم ، لتحقيق عملية الانتاج ، أن تجد القوة العاملة تحت تصرفها كمية من وسائل الانتاج ، وأن تكون ذات معرفة تمكنها من استخدام هذه الوسائل لتحقيق أهداف الانتاج .

بمعنى آخر ، لكى تتم عملية الانتاج لابد للقوة العـــاملة من **وسط تكنولوجى** يتمثل فى قدر معين من وسائل الانتاج والمعـــرفة التى تمكن من استخدامها بالنسبة للأنواع **المحددة** من النشـــاط الذى تقوم به القوة العاملة فى اطار **تنظيم اجتماعى لعملية الانتاج،** تحقيقا **للأهداف الأساسية** لهذا النشـاط .

هنا يمكننا أن نتوصل الى **نتيجة أولية** ، مؤداها أن كل وسط **تكنولوجى مرتبط بوسط معين من النشاط الاقتصادى فى علاقتـــه بالشكل التنظيمى لهذا النشاط .**

وابتداء من هذه النتيجة الأولية يمكننا أن نطـــرح **فرضـــية أولى** : أنه **لاتوجد فنون انتاجية ، تكنولوجيا ، محـــايدة** : كل فن انتاجى له دلالته الاجتماعية ، وهى دلاله يلزم ابرازها قبل المطالبة **باستخدامه** أو استبعاده (مثال : للقضاء على البلهارسيا فى ريف مصر قد تتعدد السبل ، الوسائل ، أى الفنون) .

— **فقد** يفكر فى استخدام المبيدات الحشرية للقضاء على دودة البلهارسيا فى طور من أطوار دورة تطورها أى وهى فى عائلهـــا الوسيط القواقع الموجودة فى الترع . القضاء على القواقع قـــد يستلزم أن تتمتع المبيدات بدرجة كبيرة من الفعالية بارتفاع نسبة السموم فيها . هل يمكن أن تستخدم هذه الوسيلة فى ظـــروف الريف المصرى الذى يفتقر الى المياه النقية على نحو يجبر الفلاحين على استخدام مياه الترع فى الاســـتحمام وغســـيل حاجيـــاتهم واستخدامها لشرب المواشى ؟ فى ظل هذه الظروف تفقد هـــذه الوسيلة فعاليتها .

— كبديل ، **قد** يكون من الممكن اتباع وسيلة اخرى : تتمثل فى انتهاز فرصة فترة الجفاف لتغطية الترع بكميات فعالة من المبيدات وتغطية هذه الترع والقيام بحفر ترع بديلة . من الطبيعى أن ذلك يستلزم جهودا ضخمة . ولكن قد يبررها حجم الطاقة التى يفقدها جمهور الفلاحين نتيجة اصابتهم بهذا المرض ، فضلا عن عـــدم انسانية الوضع . الا أن حفر ترعة جديدة يثير العديد من المشاكل فى ظل تنظيم يقوم على الملكية الفردية للأرض . اذ لو كانت الملكية تعاونية أو جماعية لمـــا تغير الوضع بتغيير مكان الترعة . السبيل

الثانى اذن ، وهو اكثر فعالية ، رهين بشكل معين من اشـــكال التنظيم الاجتماعى .

يتضح من مثلنا هذا أن كلا من هذين الفنين مرتبط بتنظيم معين وله دلالته الاجتماعية .

مثال آخر : اذا ما فكر ، فى اطار الزراعة فى المغـــرب العربى ، فى استخدام الأرض لانتاج القمح بدلا من الأعناب مثلا ، يثور تساؤل فنى ظاهره الحياد وباطنه دلالة اجتماعية يلزم البحث عنها . مؤدى هذا التساؤل ، أى نوع من القمح يزرع ؟ القمح الصلب أو القمح اللين ؟

اذا قيل بزراعة القمح الصلب فان ذلك يعنى مراعاة احتياجات من يقومون باستخدام هذا القمح كطعام رئيسى (« الطعام » أو « الكسكسى ») وهم الغالبية من المنتجين فى الريف وفى المدينة . أما اذا اختير القمح اللين الذى ينتج منه الدقيق اللازم لصـــناعة الخبز ، فان ذلك يعنى مراعاة احتياجات من يستهلكون ذلك فى المدينـــة) .

٣ — مفهوم التكنولوجيا يتحدد ثالثا ببيـــان مكان عمليـــة **خلق** الفنون الانتاجية فى عملية العمل الاجتماعى التى تتضـــمن عملية **خلق** التكنولوجيا وعمليات **استخدامها** :

● فى مجتمع يقوم على تقسيم للعمل يتضمن ، بين مظاهر اخرى لتقسيم العمل ، التفرقة بين العمل المادى والعمل الفكرى .

— فى بداية التطور الرأسمالى كانت هذه التفرقة موجـــودة وانما محدودة نسبيا ، القارىء لكتاب آدم سميث ، ثروة الأمم ، يجد ان مشكلات الانتاج كانت تحل باستخدام فنون يتوصل اليها العامل نفسه .

— تطور هذا النوع من تقسيم العمل على نحو تبلورت معه التفرقة بين شقين من عملية العمل الاجتماعى .

● مجال **النشاط المـــادى** : الانتاج ، هنا يعرض الجـــزء الأكبر من المشكلات التى تتطلب حلولا . وفى هذا المجال تبتعـــد

القوة العاملة تدريجيا عن عملية خلق الفنون الانتاجية (التكنولوجيا) **ويقتصر دورها على استخدام هذه الفنون .**

● مجال **النشاط الذهني :** ويتمثل في **البحث العلمي** الذي ينتج النظريات العامة ، أى المبادىء العامة المتعلقة بقوى الطبيعة وقوى المجتمع في تطوره . **والبحث التكنولوجي :** الذي يتمثل في استخدام النظريات ، نتاج البحث العلمي ، في التوصل الى حلول لمشكلات النشاط المادى ، منتجا بذلك **الاختراعات .**

يبقى لحل المشكلات التى عرضت في مجال النشاط المادى أن تستخدم الاختراعات فعلا في ذلك ، أن تتحول الى **تجديدات** innovations هذا التحول مشروط باستخدام جزء من الفائض الاقتصادى كاستثمار يتم من خلاله الاستخدام الفعلى للفنون والوسائل الانتاجية الجديدة . وهو ما يتوقف على الأهداف الأساسية التى تحكم عملية اتخاذ قرارات الاستثمار والانتاج ، كهدف الربح مثلا .

● لدراسة عملية خلق التكنولوجيا ومكانها في عملية العمل الاجتماعى اهمية كبيرة :

● **أولا ،** من وجهة نظر الاثر الاجمالى للتكنولوجيا على **العمالة ،** اذ يلزم هنا الوعى بأنه يوجد نوعان من العمالة : عمالة في مجال البحث العلمى والبحث التكنولوجى ، كمجالين لخلق التكنولوجيا ، وعمالة مرتبطة باستخدام التكنولوجيا .

ــ **ثانيا ،** من وجهة نظر درجة الاستقلال الذاتى للاقتصاد القومى . هنا يمكن تصور احتمالات مختلفة :

● **أن يحتوى الاقتصاد القومى عملية خلق التكنولوجيا بشقيها من بحث علمى وبحث تكنولوجى وعملية استخدام التكنولوجيا فى مجال الانتاج المادى الذى كان مناسبة لخلق المشكلات التى يسعى البحث التكنولوجى الى حلها .**

● **الا يحتوى الاقتصاد القومى الا على مجالى النشاط المادى ونشاط البحث التكنولوجى معتمدا على نتائج البحث العلمى الذى يتم فى اقتصاد آخر .**

● الا يحتوى الاقتصاد القومى الا على مجال النشاط المادى معتمداً على نتائج النشاط الذهنى (بشقيه من بحث علمى وبحث تكنولوجى) الذى يتم فى اقتصاد آخر . هنا يستخدم الاقتصاد القومى فنونا انتاجية خلقت فى اقتصاد آخر استجابة ، فى العادة ، لمشكلات الانتاج المادى الذى يتم فى هذا الاقتصاد الاخر . وهى مشكلات قد تختلف عن مشكلات الانتاج المادى فى الاقتصاد القومى المستخدم لهذه الفنون الانتاجية .

● ابتداء من مكان عملية خلق التكنولوجيا فى عملية العمل الاجتماعى نضيف الى نتيجته الأولى **فكرة تكملها** : أن التكنولوجيا ، كنتيجة لجزء من العمل الاجتماعى ، تنتج فى ظل اشكال مختلفة من تقسيم العمل قد تختلف باختلاف التنظيم الاجتماعى للنشاط الاقتصادى (ولذلك انعكاس مباشر على الكيفية التى تتم بها « نقل » التكنولوجيا ، وخاصة فى داخل المجتمع الواحد : هل يتم نشر التكنولوجيا بواسطة مجموعة محددة من القوة العاملة ، أو عن طريق القوة العاملة فى مجموعها ، أو اتباعا للسبيلين معا ؟)

الشق الثانى من سؤالنا الأول يتعلق **بالاطار التاريخى** الذى تطرح فيه مشكلة « نقل » التكنولوجيا :

هذا الاطار هو اطار **التخلف الاقتصادى والاجتماعى** كظاهرة من الظواهر الجوهرية المميزة للاقتصاد العالمى المعاصر .

بهذه المناسبة تطرح قضية التكنولوجيا كقضية **نقل للتكنولوجيا**. هنا يجرى تصور الأمر فى صورة **فجوة تكنولوجية** تفرق بين الأجزاء المتقدمة والأجزاء المتخلفة من الاقتصاد **الراسمالى** الدولى . هذه الفجوة **يلزم سدها** ويمكن سدها عن طريق **نقل** التكنولوجيا : من الأجزاء المتقدمة الى الأجزاء المتخلفة .

هذه الكيفية فى طرح مشكلة التكنولوجيا تتضمن **نظرة معينة للتطور** : انه لحاق بالأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالى الدولى واتخاذ نمط ومستوى تطورها كهدف لجهود التنمية فى الأجزاء المتخلفة .

هذه النظرة للتطـور تتضمن بدورها **نظرة للتخلف : كحالة** تقاس وفقا لمعايير **الحالة** فى الأجزاء المتقـدمة ، على أساس أن الوضع فى الأجزاء المتقدمة يمثل صورة المستقبل للاجزاء المتخلفة .

فى اعتقادنا أن هذه نظرة سطحية لظاهرة التخلف كظاهرة تاريخية ، نظرة تنتج عن منهج ميكانيكى للتاريخ يعجز عن رؤية التاريخ **كعملية** ويعتقد فى امكانية أن يعيد التاريخ نفسه .

بصرف النظر مؤقتا عن هذه النظرة للتخلف لنرى **ماذا يتم الان فى مجال نقل التكنولوجيا** ، لنرى الممارسة العملية الناتجة فى ظل هذا التصور للمشكلة ، والنتائج التى تؤدى اليها هذه الممارسة .

التكنولوجيا كسلعة تجرى مبادلتها فى سوق دولية لها :

● التكنولوجيا كسلعة ، تسـتعمل فى كل أنواع النشـاط الاجتماعى .

● تتم مبادلتها فى سوق دولية ، لا يمكن فهمها بمعزل عن **هيكل** الاقتصاد الرأسمالى الدولى .

● كسوق يلزمنا أن ننظر اليها من جانبى الطلب والعرض :

— **الطلب** ، يأتى من البلدان المتخلفة ، ويتميز :

● بغياب احتكار الشراء ، أى تناثر المشترين .

● طبيعة كل مشترى تتحدد بالوضع فى **داخل** كل بلد متخلف، ابتداء من تركيبه الاجتماعى وأنواع القوى الاجتماعية الموجودة وخاصة القوى الاجتماعية المسيطرة ونوع علاقتها برأس المال الدولى .

● فى البلد المستخدم ، عادة ما يكون اسـتخدام الفنون الانتاجية بواسطة مشروع محتكر فى السوق المحلية ، خاص أو ملك للدولة .

— **العرض** ، يأتى أساسا من جانب المشروعات الدولية :

● طابع عام لهذه المشروعات : سيطرة الشكل الاحتكارى أو شكل منافسة القلة ، وهو شكل لا يعنى غياب **الصراع** بين المشروعات التى تعرض التكنولوجيا فى السوق الدولية .

● شكل خاص من أشكال رأس المال الدولى يختلف عن مشروعات الاستثمار المباشر التى سادت فترة السيطرة الاستعمارية المباشرة : **شكل الشركات دولية النشاط** (ولا أقول متعددة الجنسية ، لماذا ؟(٢)) . هذه الشركات تمثل الشكل الخاص لتركز رأس المال الدولى تركزا يتوافق مع نمط تقسيم العمل الدولى الذى يسود الاقتصاد الرأسمالى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وهو نمط يتميز بتخصص الأجزاء المتقدمة ، وخاصة الأجزاء التى يسود فيها رأس المال المهيمن ، فى انتاج السلع ذات الغزارة التكنولوجية
technology intensive commodities

● فى ممارستها لنشاطها ، وخاصة فى البلدان المتخلفة ، يتقدم هذه الشركات دولية النشاط « بحزمة » package deal تتمثل فى :

— جزء من تمويل الوحدة التى تقام فى الاقتصاد المتخلف . وقد لا تسهم فى هذا التمويل وفى هذه الحالة يتم تمويل المشروع عن طريق تعبئة المدخرات الخاصة المحلية أو المدخرات العامة اذا ما قامت الدولة بالمساهمة فى تمويل المشروع عن طريق تملكه كلية أو جزئيا أو عن طريق منحها اعانة انشاء للمشروع .

---

(٢) تسميتها بشركات متعددة الجنسية تمثل جزءا من التقديم الايديولوجى الذى يخفى واقع هذه الشركات الدولية . والقول بأنها متعددة الجنسية يعنى أولا رأس المال الدولى أصبح كلا غير قابل للانقسام ، أى لا تناقض بين اجزائه ، وفى غياب التناقض لا يمكن النفاذ اليه ، ومن ثم لا يمكن مقاومته . ويعنى ثانيا انها شركات بلا دولة له ، أى لا توجد دولة خلفها تظهر فى اللحظات الحرجة عندما يمتد تناقض مصالح هذه الشركات مع المصالح الوطنية للدول التى تمارس فيها النشاط ، وفى هذا تجهيل بالعدو ، فالتجارب التاريخية تثبت ان وراء كل شركة دولية توجد دولة بكيانها السياسى وقوتها العسكرية ، وعندما اممت مصر شركة قناة السويس فى يوليو ١٩٥٦ وجدت نفسها مواجهة فى مرحلة أولى بدولتين (الدولة البريطانية والدولة الفرنسية)، وفى مرحلة ثانية بثلاثة جيوش ، جيوش هاتين الدولتين وجيش الظاهرة الاستعمارية ، اسرائيل ، وتجارب بلدان امريكا اللاتينية (وابرزها تجربة شيلى) وغيرها يؤيد ذلك .

— الفنون الانتاجية ، أو التكنولوجيا بصفة عامة ، تقدمها الشركة دولية النشاط .

— كما أنها تقدم بعض أعمال الادارة ، وخاصة الأعمال الرئاسية وأعمال الرقابة .

— وتتكون الحزمة أخيرا عن سلسلة من التبـــادلات التى تدخل فيها الوحدة المحلية مع الشركة الأم أو الشركات الأخت فى خارج الاقتصاد القومى . هذه التبادلات قد تتمثـــل فى مدخلات تشتريها الوحدة المحلية أو فى منتجات تبيعها هذه الوحدة .

● **الربح الاجمالى** للشركة دولية النشاط ، فيمـــا يتعلق بنشاطها فى الاقتصاد المتخلف ، ينشأ عن مكونات هذه الحزمة . لم يعد الربح الناتج عن التمويل أو الفائدة أهم هذه المكونات ، أهمها هو : **التحويلات** الناتجة عن سلسلة التبادلات التى تتم بين الشركة الوليدة والشركة الأم أو الشركات الأخت فى الخارج على أساس أثمان التحويل Transfer prices وكذلك التحويلات المتمثلة فى أثمان التكنولوجيا . (فى بعض الحالات ، كحالة شركات الأدوية فى الهند ، مثلت التحويلات الناتجة عن سلسلة التبادلات حوالى ٨٠٪ من اجمالى أرباح المشروع) .

● هنا ، اذا أدركنا أن سلسلة التبادلات تتحدد فى الواقع ابتداء من الفنون الانتاجية المستخدمة — ذلك أن نوع التكنولوجيا يحدد نوع المدخلات وأمكانيات استخدام الناتج ، ومن ثم نوع الاقتصاد الخارجى الذى ستنشأ معه علاقات التبادل — تبين لنا أن معظم أرباح المشروع دولى النشاط ، فيما يتعلق بنشاطه فى الاقتصاد المتخلف ، تأتى من خلال التكنولوجيا :

— بصفة مباشرة ، فى شكل ما تحصل عليه الشركة دولية النشاط من مقابل لاستخدام الفنون الانتاجية بواسطة الوحـــدة الموجودة فى الاقتصاد المتخلف .

— وبصفة غير مباشرة ، من خلال التحويلات الناجمة عن سلسلة التبادلات مع الشركة الأم أو الشركات الأخت فى الخارج .

● تتمثل هذه الصورة فى أنواع مختلفة من **العقود** ، أو للاستثمار الدولى عن الاستثمار المباشر الذى ساد الفترة السابقة

على الاستقلال للبلدان المتخلفة (والاستقلال السياسى لا يعنى بالحتم التحرر الوطنى) . فضلا عن أن الشركات دولية النشاط (كشكل خاص لتركز رأس المال الدولى) ترتبط بنمط تقسيم العمل الرأسمالى الدولى الذى بدأ يسود فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مع تخصيص الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة فى انتاج السلع الغزيرة التكنولوجية ، كما سبق القول(٣) .

---

(٣) الدراسة المدققة لممارسة هذه الشركات دولية النشاط تبين ان سلوكها تحكمه اتجاهات عامة . قد يكون من المفيد أن نشير بايجاز الى هذه الاتجاهات :
— كشركات قومية تميل الى انفاق الجزء الاكبر من دخلها فى بلدها (أى بلد الشركة الام) (الشركا تالامريكية تنفق ٧٠٪ من دخلها فى الولايات المتحدة) .
— تميل الشركات دولية النشاط الى الاعلان عن دخلها فى المكان الذى تقوم فيه بالاستثمارات ، ومن ثم فى المكان الذى يتميز بأقل قدر من المخاطر للاستثمارات .
— تميل الشركة الىالاعلان عن دخلها فى الاماكن التى يكون لها فيها مركزا احتكاريا على حساب الاماكن التى يكون لوحداتها فيها منافسين ، وذلك لانها تضمن أن الاعلان عن دخلها لن يستتبع دخول رؤوس أموال أخرى لمنافستها (المركز الاحتكارى يأتى من تفوق تكنولوجى أو امتياز قانونى أو حماية تصبغها الدولة فى البلد الذى توجد فيه وحدة الشركة دولية النشاط) .
— تميل الشركة الى الاعلان عن دخلها فى المكان وبالقدر اللذين يقللان من جعلها عرضة للضغوط السياسية . هنا عادة ماتكون الارباح المعلن عنها أقل من الارباح الفعليــة .
— يتوقف اعلان الشركة عن دخلها على ما اذا كانت تحصــل على حماية جمركية أم لا فى البلد المضيف : حيث توجد الحماية تميل الشركة الى تضخيم نفقاتها . وهو ما يعنى زيادة ماتحوله كاثمان للمدخلات (والآلات) المشتراة من الشركة الام أو الوحدات الاخت فى الخارج ، كما يعنى تفادى الضرائب فى البلد المضيف ويدعو الى زيادة الحماية . يترتب على ذلك أن يقل الدخل الذى تعلن عنه الشركة فى البلد الذى تتمتع فيه بالحماية.يضاف الى ذلك أن ثمن السلعة المنتجة محليا يكون مرتفعا للمستهلك المحلى .

كل هذا يبين اثر وجود فرع للشركة دولية النشاط بالنسبة لخلق الدخول ومعدل النمو فى البلد المتخلف التابع :
— معظم اتفاقات الشركة دولية النشاط تتم فى بلد الاصل .
— بالنسبة للاقتصاد المتخلف :
● التكنولوجيا تأتى من الخارج ، وعائدها يرجع للخارج .
● السلع الوسيطة تأتى من الخارج .
● جزء من رأس المال يمول من الخارج،ومن ثم يحول جزء من الارباح والفائدة للخــارج .
● جزء من ارباح رأس المال حتى فى جزئه المحلى يتجه للخارج .
— الاتجاه نحو اعلان دخلها فى اماكن خارج الاقتصاد المتخلف .
هذه العوامل تجعل اثرها فى خلق الدخول محدودا فى الاقتصاد المتخلف .

— هذا فيما يتعلق بجانب العرض ، لنرى الآن **الصور التى تتم بها مبادلة التكنولوجيا :**

● تتمثل هذه الصور فى أنواع مختلفــــة من العقود ، أول ما يلاحظ بشأنها ما يحيط بها من سرية تشبه السرية التى كانت تغلف عقود استغلال الثروات المعدنية للمســـتعمرات فى النصف الأول من القرن العشرين .

● **تأخذ هذه العقود أشكالا مختلفة :**

— عقود الاستثمار المباشرة (منفردة كانت أو مشتركة) .

— عقود بناء الوحدات الانتاجية بصورها المختلفة (تسليم الوحدة الجديدة معدة للتشغيل turn key (clé-en-main) تسليم الوحدة الجديدة مع التشغيل produit-en-main تسليم الوحدة الجديدة مع التشغيل وتسويق الناتج كليـــا أو جزئيا . فى هذه الحالة الأخيرة تقبل الشركة دولية النشاط الالتزام بالتسويق . ان كانت جادة فى قبولها فان ذلك يعنى أنهـــا تقدر اما أرباحية الوحـــدة الانتاجية وادماجهـــا فى دائرة تسويقها على الصـــعيد الدولى أو أرباحية الاقتصاد القومى فى مجموعه مستقبلا عن طريق ادماجه أو زيادة ادماجه فى الاقتصاد الدولى الرأسمالى — تسليم الوحدة الجديدة مع القوة العاملة مهيأة hommes-en-main

— عقود بيع السلع الانتاجية ، الأساسية والوسيطة .

— عقود تنصب على براءات الاختراع .

— عقود اكتساب التكنولوجيا ، وهى عقـــود تنصب على العملية التكنولوجية know-how (savoir faire) وصورها مختلفة ، منها :

● عقود التنظيم .

● عقود تكوين الاطارات .

● عقود المعونة الفنية .

● عقود الدراسات والبحث .

في هذه الصور من العقود يكون اتفاق مبادلة التكنولوجيا اما متفردا (كما في العقود الواردة على العملية التكنولوجية) أو مندمجا في عقود اشمل (كما في حالة عقود بناء الوحدات الانتاجية الجديدة) .

● وتتنوع **الشروط المقيدة** التي قد تتضمنها عقود مبادلة التكنولوجيا ، نخص منها :

— اشتراط **عدم التصدير** أو الحد منه (أي ضمان عدم منافسة الوحدة الانتاجية المحلية في السوق الدولية) .

— اشتراط الاحتفاظ بالسوق الداخلية للسلعة **عن طريق** الحماية ، وما قد يؤدي اليه هذا الشرط من ارتفاع الثمن بالنسبة للمستهلك الداخلي .

— اشتراط استيراد السلع الوسيطة أو السلع الأساسية من مصدر خارجي معين (الشركة الأم أو شركة أخت) .

— اشتراط تقييد الكميات المنتجة ، وشروط أخرى .

● من **الناحية القانونية** تلزم دراسة المشكلات التي يثيرها نقل التكنولوجيا :

— نظرا لأن الاتفاق الذي ينصب على التكنولوجيا يأخذ في الكثير من الأحيان صورا متعددة ، تلزم دراسة هذه الصور للتوصل من خلال دراسة موضوع العقد وشروطه الى تكييف للعقود ، والتوصل في النهاية الى ما اذا كانت من قبيل **عقود الاذعان** أم لا . طبيعة سوق التكنولوجيا وسيطرة منافسة القلة من جانب من يملك التكنولوجيا تؤدي في الغالب الى وجود نوع من الشروط يجعل عقود مبادلة التكنولوجيا اقرب الى عقود الاذعان ، ان كان في واقع الحياة الاقتصادية في هذه المرحلة من مراحل تطور الراسمالية غير عقود الاذعان !

— دراسة الاختيار ما بين عقود منفردة تنصب على التكنولوجيا وعقد اطار a framework contract (contrat cadre) يجمع مسائل كثيرة منها مسألة التكنولوجيا . وتفضيل الشركات دولية النشاط قد يكون نحو العقد الاطار الذي يغطي الجوانب

المختلفة للحزمة التى تتقدم بها وتكون مبادلة التكنولوجيا عنصرا من عناصرها .. والظاهر أن الاتجاه العام فى هذا المجال نحو حلول العقود التى تنصب على الخبرة التكنولوجية know-how وعقود بناء الوحدات الانتاجية بصورها المختلفة محل العقود التى ترد على براءات الاختراع .

— ابراز المشكلات القانونية التى تثور بشأن المقابل ، الحماية ، الشروط المقيدة ، الجزاءات ، مسائل تنازع الاختصاص القضائى وتنازع القوانين .

— دراسة طبيعة الالتزامات ومعرفة ما اذا كان التزام « نقل » التكنولوجيا التزام بتحقيق نتيجة أو بذل عناية ودلالة كل لكل من طرفى التعاقد .

ماذا كانت نتيجة هذه الممارسة فى مجال مبادلة التكنولوجيا ؟

أولا : فى حالة الوحدات المحلية (فى الاقتصاد المختلف) المملوكة للشركة الأم والتى تطبق الفنون الانتاجية فى سرية مطلقة لا يوجد أى نقل للتكنولوجيا ، على الأقل لفترة معينة .

ثانيا : لم تنقل الى الاقتصاديات المتخلفة الا تكنولوجيا متخلفة **نسبيا** ، بالنسبة لما يسمى بالتكنولوجيا الرائدة technologie de pointe. هذا لا ينفى أن الفنون الانتاجية المنقولة لا تتلائم مع ظروف الاقتصاد المتخلف .

ثالثا : لا تنقل التكنولوجيا المتقدمة نسبيا الا فى عملية انتاجية تتم فى ظل سلسلة تكنولوجية لا تتكامل حلقاتها الا فى خارج الاقتصاد القومى .

(أنظر مثال شركة الومنيوم البحرين ، ألبا ، السابق الاشارة اليه ، ص ٣٠/٣١) . وقد تنقل التكنولوجيا المتقدمة نسبيا فى حالة الصناعات الملوثة للبيئة أو فى حالة تجربة فنون انتاجية جديدة تتم فى الوحدات الموجودة فى الاقتصاد المتخلف .

ويمكن الاستدلال على ذلك بتتبع عدد وقدرات **المصممين الصناعيين** (بمقارنتهم بالمنفذين الصناعيين) الذين يمثلون نتاج عملية البناء الصناعى فى الاقتصاديات المتخلفة منذ الاستقلال السياسى . وعددهم فى كل الحالات ضئيل .

ويمكن القول بصفة عامة أنه **لا نقل للتكنولوجيا الا بالقدر وبالكيفية اللازمين لتحقيق دور المجتمع المتخلف فى نمط تقسيم العمل الرأسمالى الدولى .**

رابعا : تركز المشروعات صاحبة التكنولوجيا وطبيعة العقود التى تعقدها « لنقل » التكنولوجيا (عقود أقرب الى عقود الاذعان) وتركز المشروعات المستخدمة لها فى الاقتصاد المتخلف (فى صورة احتكار يتمتع به المشروع فى السوق المحلية ، كل ذلك يؤدى فى النهاية الى **نقل عبء ريع التكنولوجيا الى المستهلك فى البلد المتخلف** . وهو ما يؤكد **نمط توزيع الدخل الذى ينتج فى النهاية** من خلال :

- قدر وكيف العمالة التى تخلق فى الاقتصاد المتخلف بطريقة مباشرة (قدر وكيف العمالة — مستوى الأجور — شروط العمل الأخرى) .

- تحويلات الدخول (وخاصة **الفائض**) خارج الاقتصاد المتخلف من خلال علاقات الأثمان ، سواء أكانت هذه التحويلات مباشرة أو غير مباشرة .

- نقل عبء **ريع** التكنولوجيا الى المستهلك فى البلد المتخلف بفضل الشكل الخاص لعلاقات الأثمان ، التركز : تركز صاحب التكنولوجيا فى السوق الدولة وتركز مشترى التكنولوجيا ومستخدمها فى السوق المحلية .

هنا تصبح التكنولوجيا سبيل السيطرة وتعبئة الفائض الاقتصادى نحو الخارج وبدون الفائض واستخداماته المنتجة وفقا لاستراتيجية سليمة لا خروج من التخلف والتبعية .

تلك هى القضية كما تطرح ، **كقضية لنقل التكنولوجيا** بقصد

سد الفجوة التكنولوجية . وطرحها على هذا النحو يتضمن نظـــرة معينة للتطور (اللحاق بالاقتصاديات المتقدمة) ، وهو ما يتضمن نظرة معينـــة للتخلف (كحـــالة تتحدد مقارنته بمـــا توجد عليه الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة) .

ابتداء من هذا الطرح للقضية تتم تعاقدات التعـــامل فى التكنولوجيا على النحـــو الســـالف ذكره وتؤدى الى **النتائج** التى أبرزناها .

الآن ، **أليس من الممكن أن تطرح قضية التكنولوجيـــا طرفا مختلفا ابتداء من نظرة مختلفة للتخلف ، نظرة يترتب عليها نظـــرة مختلفة للتطور ؟**

للاجابة على هذا السؤال نحاول أن نتعرض للنقاط التاليـــة على التوالى :

- نبدأ بنظرة مختلفة للتخلف الاقتصادى والاجتماعى .
- وترتب عليها نظرة مختلفة للتطور .
- نظرة تتضمن طرحا مختلفا كقضية التكنولوجيا .
- لنقدم تصورا خاصا باتجاهات حلها .

لا تصح **نظرتنا لظاهرة التخلف** الا اذا تصورناه كعمليـــة تاريخية أخذت مكانا فى مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمـــع الانسانى المرحلة التى سيطرت فيها طريقة الانتاج الرأسمالية على الاقتصاد العالمى ، عملية للتحول الهيكلى بمقتضاه يبدأ الانتـــاج وتجدد الانتاج ، فى المجتمع الذى أصبح متخلفا ، فى التحقيق استجابة لحاجات خارجية : حاجات رأس المـــال فى الاقتصاد الأم . لكى تشبع هذه الحاجات كان من اللازم أن يتغير الشكل العينى للفائض الاقتصادى (من المواد الغذائية الى القطن ، كما كان الحال بالنسبة لمصر مع التغيرات التى تمت منذ بداية القرن التاسع عشر حتى ستينات هذا القرن حين أصبحت مصر ، لأول مرة فى تاريخهـــا ، مصدرة للقطن ومستوردة للمواد الغذائية ، بعد أن كان الفـــائض الاقتصادى يأخذ أساسا شكل المواد الغذائية) . وهو ما يتم من خلال تحول جذرى فى قوى الانتاج (القوة العاملة ، الفنـــون

الانتاجية ، أنواع المنتجات ، الأساس المـادى للانتاج من رى وصرف وخلافه) والشكل التنظيمى لعملية الانتاج على نحـــو تتحول معه وسائل الانتاج الأساسية ، وخاصة الأرض ، الى سلعة يمكن التخلى عنها فى السوق (بالنسبة لمصر مثلا ثم ذلك ، طوال القرن التاسع عشر ، من خلال تحول ملكية الأرض من ملكية الدولة مع نوع من حق الانتفاع للفلاح الى ملكية خاصة فردية تعلن سيادة العلاقات السلعية فى الاقتصاد القومى) . بمقتضى هـــذه العملية يتخصص الاقتصاد الذى يصبح متخلفا فى انتاج ســلعة أو سلعتين (أوليتين) ، ويسهم على هذا النحو فى شكل من أشكال تقسيم العمل الدولى الرأسمالى (نقول « أشكال » ، لأن شــكل تقسيم العمل الدولى الرأسمالى يتغير فى المراحل المختلفة لتطور الاقتصاد الرأسمالى) . اذا ما نظر الى هيكل الاقتصاد القــومى (المتخلف) نجده هيكلا غير متوازن (مختـــلا) من وجهـــة نظر الحاجات الداخلية ، اذ يلزم لاشباعها أن يمر ذلك بالســـوق الخارجية التى يحصل الاقتصاد القومى عن طريقها على الســـلع الصناعية وعلى الأخص السلع الانتاجية وكذلك السلع الغذائيـــة فى بعض الأحيان . ولكن انعدام توازن الجزء (الاقتصاد القــومى المتخلف) يصبح شرط توازن الكل (الاقتصاد الدولى الرأسمالى).

على أساس هذه النظرة للتخلف يتمثل **التطور فى عملية تاريخية لنفى التخلف** ، أى عملية تغيير هيكلى بمقتضاه يتم الانتـــاج وتجدد الانتاج استجابة للحاجات الداخليـــة ، حاجات الغالبيـــة العظمى للسكان (اذا استعرنا أحـــد التعبيرات التى أصـبحت سائدة فى كتابات الأمم المتحدة) . أول بديهيات هذه العملية هو عدم امكانية تحقيق التطور فى الاطار التاريخى الذى خلق ظاهرة التخـلف : الاطار الذى تسوده علاقات الانتاج الرأسمالية . ويتحقق ذلك عن طريق تغيير الهيكل الاقتصادى على نحو يخلق للاقتصاد القـــومى قاعدة صناعية تقوم على صناعات تمثل حلقات تكنولوجية متكاملة، تمكن من تحويل نمط الحياة فى المجتمع الريفى تحويلا جذريا . هذا التغيير الهيكلى يستلزم اطارا تنظيميا وسياسيا يقوم على الدور المحورى الذى يلعبه المنتجـــون المباشرون فى عمليـــة التطـــور الاقتصادى والاجتماعى . اذا تحقق هذا النوع من التغيير فى داخل كل مجتمع متخلف أعطى ذلك فى النهاية نمطا لتقسيم العمل الدولى

جوهره هو نفى العلاقات الدولية الراسمالية . وذلك على النحو السابق بيانه .

فى اطار هذا التصور لعملية التطور تعرض قضية التكنولوجيا. ولكى نرى كيف تطرح هذه القضية فى ثنايا استراتيجية للتطور الاقتصادى والاجتماعى ، وجب أن نتحسس أولا وضع التكنولوجيا فى عملية التكون التاريخى للتخلف .

فى المجتمع السابق على الاندماج فى الاقتصاد الراسمالى العالمى كان لقوة العمل) بالمعنى الواسع) **وسط تكنولوجى** كل تاريخ المجتمع ، تجد فيه القوة العامة نفسها وتسيطر فيه على الفنون الانتاجية متمكنة من تطويرها ولو ببطىء .

مع تغلغل رأس المال تضمنت عملية فصل القوة العاملة عن وسائل الانتاج فصلها عن وسطها التكنولوجى التاريخى . ومع استبقائها لبعض تراثها التكنولوجى (مع ما يدخل عليه من تحوير) بدأت تستقبل فنونا انتاجية ، تستخدمها وتستوعبها فى أحسن الفروض . هذه الفنون أنتجت فى مكان آخر ، هو الجزء المتقدم من الاقتصاد الراسمالى الدولى . ويتوقف قدر وكيف الفنون الانتاجية التى تستورد على الدور الذى تلعبه القوة العاملة المحلية فى تقسيم العمل الراسمالى الدولى . ومن ثم لم تعد القوة العاملة فى الاقتصاد الذى أصبح متخلف تلعبدورا يذكر فى تطوير الفنون الانتاجية . ولزم لها لكىتقوم بالانتاج أنيتم **نقلا** معينا للتكنولوجيا.

فاذا ما أردنا أن نقارن الاتجاه التاريخى الذى تحقق فى هذا الشأن فى الاقتصاديات المتخلفة بما تم فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، نجد أنه بينما تطور تقسيم العمل فى الاقتصاديات التى أصبحت متقدمة نحو انفصال القوة العاملة فى مجال الانتاج المادى عن عملية خلق الفنون الانتاجية ، الا أن المجتمع قد احتفظ لقوته العاملة فى **مجموعها** بعملية خلق التكنولوجيا عن طريق تطوير نمط تقسيم العمل بين العمل المادى والعمل الذهنى . فعملية العمل الاجتماعى تحتوى كلا من خلق التكنولوجيا واستعمالها . أما ما تحقق فى الاقتصاديات التى أصبحت متخلفة فيتمثل فى استبعاد القوة العاملة فى مجموعها ، بعد أن فصلت عن وسطها التكنولوجى

التاريخى السابق على الرأسمالية ، عن عملية خلق التكنولوجيا والاحتفاظ لها بدور فى مجال العمل المادى عن طريق نمط لتقسيم العمل المادى على الصعيد الدولى بمقتضاه يقوم الاقتصاد المتخلف بالتخصص فى انتاج سلعة أو سلعتين من سلع الانتاج المادى مستخدما فى ذلك ، بالاضافة الى من استبقى من فنون انتاجية سابقة بعد تحويرها فى الغالب من الأحيان ، التكنولوجيا التى تم خلقها فى طابع الاقتصاد المتخلف . فكان تقسيم العمل الرأسمالى الدولى قد احتفظ للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بكل او جل النشاط الذهنى (بحث علمى وبحث تكنولوجى) الخاص بخلق التكنولوجيا بالاضافة الى جزء محورى من النشاط المادى وأسند الى الاقتصاديات المتخلفة جزءا (يوجد فى الغالب من الأحيان فى خارج اطار القسم الأول من القطاع الصناعى ، المنتج للسلع الانتاجية) من النشاط المادى .

ابتداءا من تصورنا للتطور تصبح مشكلة التكنولوجيا مشكلة استرجاع العاملة الوطنية لوسطها التكنولوجى (مع الاستفادة بكل ما حققته البشرية من تطور علمى وتكنولوجى منذ دخولها فى اطار التبعية حتى الآن) **: المشكلة اذن تكون مشكلة خلق وسط تكنولوجى تصبح فيه القوة العاملة الوطنية قادرة على السيطرة على الفنون الانتاجية وتطويرها وخلق فنون جديدة ابتداء من الامكانيات القومية (الحالية والاحتمالية) وأهداف التطوير الاقتصادى والاجتماعى . هذه المشكلة لا يمكن أن تحل بمجرد نقل للتكنولوجيا .**

كيف تحل اذن ؟

نقطة البدء لابد وأن تتمثل فى وضع استراتيجية سليمة للتطور الاقتصادى والاجتماعى . فى اطارها يكون الهدف ، من الناحية التكنولوجية ، هو خلق وسط تكنولوجى للقوة العاملة القومية . ويتم ذلك على أساس :

- دراسة السوق العالمية للتكنولوجيا لمعرفة البدائل وأثمانها وشروط الحصول عليها .
- دراسة لمعرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة للفنون الانتاجية المختلفة .

● تطوير الفنون الانتاجية المحلية والسعى للتوصل الى فنون انتاجية وسيطة .

● فى نفس الوقت اختيار واعى للفنون المتقدمة بشرط أن يتم ذلك بشروط مواتية .

هذا فيما يتعلق باتجاهات حل المشكلة بصفة عامة . أما فيما يخص القضية على الصعيد العربى ، نضيف :

● انه يمكن عن طريق تجميع الامكانيات العربية (فى ضوء استراتيجية التطور السابق بيانها) تفتيت الحزمة التى تتقدم بها الشركات دولية النشاط والحصول على بعض عناصرها فقط نظرا لتوفر العناصر الأخرى لدى المجتمع العربى .

● ضرورة تبادل المعلومات بين البلدان العربية بخصوص عقود التعامل فى التكنولوجيا .

● تكوين فرق من الخبراء العرب (تجمع دولا عاشت تجربة شراء التكنولوجيا وأخرى على وشك أن تعيشها) لدراسة العروض والحد من آثار الشروط المقيدة ، والسعى على الأقل لجعل حدود الشروط المقيدة مغطية للعالم العربى وليس للبلد العربى المتعاقد فقــط .

● فى اطار استراتيجية للتطوير العربى ، اســتراتيجية الاعتماد على الذات السابق التعرض لاطارها العام ، يتمثل الحل الأمثل لمسألة التكنولوجيا فى اعتبار « الأصالة التكنولوجية » محورا من محاور التصنيع كسبيل للتطوير العربى . يسعى هذا المحور الى خلق الوســط التكنولوجى الذى يحقق للقوى العاملة امكانية التفاعل العضوى بينها وبين ما تستخدمه من قوى انتاج مادية(٤) .

---

(٤) ودراسة التجارب المختلفة فى التطور الاقتصادى والاجتماعى اللاحق لتطور اوروبا الغربية (اليابان والاتحاد السوفيتى والصين ..) تبين ان جوهر مســألة التكنولوجيا لا يكون الا كذلك وان حلها لا يكون الا بخلق الوسط التكنولوجى الذى يمكن القوة العاملة المحلية من الخلق الفنى وهو مالا يتأتى الا بجهود مضنية تستغرق الزمن الطويل . وهو امر ممكن تاريخيا وانما بشرطين : ان تتطرح المشكلة طرحا سليما وان نبدأ اليوم قبل الغد فى حل كل المسائل المتعلقة بالتكنولوجيا فى اتجاه خلق هذا الوسط التكنولوجى .

مقتضى ذلك أن يصبح من الضرورى أن نتوصل — فى الاطار التنظيمى المناسب — الى مجموعة الفنون الانتاجية الملائمة التى تتكون فى النهاية من فنون انتاجية أجنبية مختارة ومطوعة وفنون انتاجية محلية يجرى تطويرها . لكن يمكن خلق الوسط التكنولوجى المراد تحقيقه . واذا تحدثنا عن الفنون الانتاجية الملائمة فكيف يتحدد مفهوم الملاءمة هنا ؟ يتحدد هذا المفهوم :

— ابتداء من الموارد الانتاجية العربية الحالية والاحتمالية ، وفى ظل الظروف المناخية للعالم العربى (تقدر تكاليف التعديلات الواجب ادخالها فى تصميم المعدات الصناعية الغربية لكى تناسب درجة الحرارة المرتفعة نسبيا وتواجد الغبار باعتبارهما من مميزات الجو العربى فى مقارنته بالجو فى البلدان الغربية . تقدر هذه التكاليف بما بين ٢٠ — ٣٠٪ زيادة فى تكاليف الوحدات الصناعية) .

كما يتحدد مفهوم الملاءمة ابتداء من الأهداف التى تحدد نوع المنتجات الواجب انتاجها وأماكن توطين الوحدات الانتاجية . هذه الأهداف تحدد مع الموارد والظروف المناخية نوع المشاكل المادية للانتاج التى تستلزم حلولا تكنولوجية يتوصل اليها عن طريق استخدام نتاج البحث العلمى أى مبادىء المعرفة العلمية .

لتحقيق ذلك يمكن أن نتصور الأمر كما لو كان يتعلق بصناعة قوامها تحويل بعض الموارد الى ثروة تكنولوجية عربية ، تحقق فى المدى الطويل جدا — فى الاطار التنظيمى الصحيح — الوسط التكنولوجى . فاذا ما نظرنا اليها كصناعة وجبت بلورة ناتج هذه الصناعة ومدخلاتها . أما الناتج فيتمثل فى مجموعة الفنون الانتاجية الملائمة السابق الكلام عنها . وأما المدخلات فتتمثل :

١ — فى التراث العلمى والتكنولوجى للبشرية جمعاء . أو على الأقل فيما أصبح منها من قبيل المعرفة الانسانية المشاعة .

٢ — وفى باحثين عرب وغير عرب (والباحثون والخبراء العرب موجودون ومبعثرون فى كل أنحاء العالم ، ويمثلون طاقات عاطلة فى الكثير من الأحيان اذا ما وجدوا فى أنحاء العالم العربى .

٣ — وفى المشكلات المادية للانتاج وللنشاطات الأخرى فى العالم العربى (أو حتى فى العالم الثالث وعلى الأخص أفريقيا) .

٤ — وفى رأس مال نقدى لتمويل هذه الصناعة .

فاذا ما تحددت الصناعة وقوامها وناتجها ومدخلاتها يمكن أن تبرز فى اطار استراتيجية التصنيع العربى كصناعة من الصناعات . وهى تبرز كمحور من محاور التصنيع باعتبارها الصناعة التى تهدف بالوعى اللازم الى استرجاع القوة العاملة العربية للوسط الذى يمكنها من الخلق التكنولوجى الذى يستحيل بدونه القضاء على التبعية التكنولوجية واطلاق القدرات الخلاقة للقوة العاملة العربية . هذا بطبيعة الحال على فرض توافر الاطار التنظيمى اللازم (على النحو الذى سنراه عند مناقشة سياسات تحقيق أهداف الاستراتيجية) . وعليه يكون لهذه الصناعة المحورية استراتيجية وتخطيط يعطيان لها نمط أولوية قد يقوم على اعطاء الاهتمام الأكبر نسبيا لحل المشكلات المادية للانتاج فى المجالات الممثلة للمحاور الأساسية للتصنيع ويكون لهذه الصناعة بالتالى أهداف انتاجية تحدد نصيبها فى الاستثمار الكلى .

■

جدول رقم (١)

تطور الأرقام القياسية للإنتاج الصناعى فى بعض الدول العربية

١٩٧٠ — ١٠٠

	مصر				المغرب				تونس			سوريا			
	١٩٥٣	٦٠	٧١	٧٥	٥٣	٦٠	٧١	٧٥	٦٧	٧١	٧٥	٥٨	٦٠	٧١	١٩٧٥
إجمالى الإنتاج الصناعى	١١	٣٣	١٠١	٠٠	٥٣	٧٠	١٠٥	١٣٤	٨٨	١٠٨	١٣٤	٤١	٤٦	١٠٨	١٧٣
(١) الصناعات الاستخراجية	٨	١٨	٩٥	٠٠	٥٨	٨٧	١٠٤	١١٤	٨٤	١٠٠	١١٤	٨	٩	١١٩	٤١٣
(٢) الصناعات التحويلية :	١٣	٣٦	١٠٣	٠٠	٥٣	٦٨	١٠٧	١٣٥	٩٠	١١٠	١٣٤	٤٥	٥١	١٠٧	١٤٣
— الغذائية والمشروبات والتبغ	٣٤	٤٥	١١٣	١٢٤	٤٩	٧٣	١٠٩	١٤٦	٩٧	١٢٠	١٤٢	٥٩	٦٤	١٠٤	١٤٤
— المنسوجات	٢٥	٦٨	١٠٨	١٣٥	٢٩	٤٩	١٠٧	١١٦	٨١	٩٨	١١٠	٤١	٤٣	١٠٦	١٣٦
— الكيماويات والفحم والمنتجات البترولية	٦	٤٦	١٠٠	١٧٥	—	٤٢	١٠٤	١٥٥	٨٦	١٠٨	١٢٥	—	—	—	—
— الصناعات المعدنية الأساسية	١١	٤٨	١٠٠	١١٤	—	٦٤	١٠٢	١٣٥	—	—	—	—	—	—	—
(٣) الكهرباء	١٣	٣٦	١٠٦	١٦٣	٣٥	٥٤	١٠٧	١٥٤	٧٣	١١٢	١٧٣	٤٩	٦١	١٠٩	١٦٩

المصدر : UN, Statistical Yearbook, 1965, & 1976.

ملحق الجداول الاحصائية

جدول رقم (٢)

تطور التوزيع النسبى للقيمة المضافة بين فروع الصناعة التحويلية

فى بعض البلدان العربيـــة (١٩٦٠ – ١٩٧٠)

الدولـــة	١٩٦٠			١٩٧٠		
	الصناعات(١) الاستهلاكية	الصناعات الوسيطة	الصناعات (٢) الإنتاجية	الصناعات (١) الاستهلاكية	الصناعات الوسيطة	الصناعات (٢) الإنتاجية
الجزائر	٥١,٦	٣٦,٥	١١,٩	٤٨,٨	٣٠,١	٢١,١
مصر	٧٠,٠	١٧,٦	١٢,٤	٥٦,٧	٢٠,٩	٢٢,٤
ليبيـــا	٨١,٣	١٥,٨	٢,٩	٨١,١	١٣,٥	٥,٤
المغرب	٦٦,٨	١٧,٢	١٦,٠	٦٤,٦	١٩,٣	١٦,١
السودان	٧١,٨	٢٠,٢	٨,٠	٦٢,٠	٢٣,٢	١٤,٨
تونس	٧٨,٥	١٣,٦	٧,٩	٧٧,٥	١٢,٨	٩,٧

(١) تشمل الصناعات الاستهلاكية عدا المحققة لإنتاج السلع المعمرة .

(٢) تشمل الصناعات الاستهلاكية التى تنتج السلع المعمرة .

المصدر : UNIDO, Industrial Development Survey, 1974. pp. 18 - 19.

جدول رقم (٣)

تطور العمالة المباشرة فى الصناعات التحويلية فى بعض البلـــدان العربيـــة

(١٩٦٣ – ١٩٧٠)

الدولـــة	التوزيع السنوى				المعدل السنوى لزيادة العمالة		
	الصناعات الخفيفــة		الصنـــاعات الثقيلة		الصناعات الخفيفة	الصناعات الثقيلة	إجمالى الصناعة التحويلية
	١٩٦٣	١٩٧٠	١٩٦٣	١٩٧٠			
تونس	٥٧	٦٥	٤٣	٣٥	١٠,٠	٤,٨	٧,٩
العـــراق	٤٩	٥٣	٥١	٤٧	٧,٩	٥,١	٦,٥
الأردن	٦٨	٦٤	٣٢	٣٦	٣,٥	٨,٥	٦,٤
سوريـــا	٨٤	٨٤	١٦	١٦	(–) ٠,٩	٠,٥	(–) ٠,٧

المصدر : UNIDO, Industrial Development Survey, 1974, pp. 91 - 92.

جدول رقم (٤)

متوسط معدل النمو السنوى للانتاج فى قطاعات الصناعات التحويلية

فى بعض البلدان العربية (١٩٦٠ – ١٩٧٠)

الدولة	السلع الاستهلاكية غير المعمرة	السلع الوسيطة	السلع الإنتاجية (تشمل الاستهلاكية المعمرة)
الجزائر	١,٥	٠,٢	٨,٢
مصر	٧,٤	١١,٥	١٦,٣
ليبيا	٨,٠	٦,٣	١٤,٩
المغرب	٦,٦	٨,٢	٧,٠
السودان	٦,٠	٩,٠	١٤,٤
تونس	٦,٥	٦,٠	٨,٩

المصدر : UNIDO, Industrial Development Survey, 1974, pp. 16 - 17.

جدول رقم (٥)

أهم الصادرات العربية ونسبتها المئوية إلى إجمالي الصادرات سنة ١٩٧٠

البنـــد	النسبة المئوية (٪)
البترول الخام	٧٠٫٨٧
القطن الخام	٦٫٩٨
منتجات البترول	١٫٩٩
مشروبات وسائل كحولية	١٫٩٠
غزل قطن	–٫٩٦
أرز	–٫٩٤
حمضيات	–٫٦١
نسج قطنية	–٫٥٧
فوسفات	–٫٤٠
أسمدة	–٫٣٩
تمــور	–٫٣٩
حيوانات حيــة للذبح	–٫٣٥
كسب	–٫٣٢
صمغ عربي	–٫٢٩
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	–٫٢٩
جلود خــام	–٫٢٤
محضرات وخضر وفواكه	–٫٢٢
تبغ خام وسجاير	–٫٢٠
بقول يابسة	–٫١٣
أسماك ومحضراتها	–٫١١
أخــرى	١١٫٨٥
الإجمالي	١٠٠٫٠٠

المصدر : جامعة الدول العربية – المركز الإحصائي – ملخص إحصاءات التجارة الخارجية للدول العربيــة – ١٩٧٣ .

جدول رقم (٦)

تطور الاستثمارات الثابتة فى بعض البلدان العربية بين أوائل الستينات وأوائل السبعينات بالأسعار الثابتـــة

الدولـــة	متوسط المعـــدل السنوى للنمو فى			نصيب الواردات من السلع الانتاجية فى إجمالى الاستثمارات الثابت	
	القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية	إجمالى الاستثمار الثابت	الواردات من السلع الإنتاجية	أوائل الستينات	أوائل السبعينات
الأردن	٨,٨	١٣,٣	—	—	—
سوريا	٦,١	٨,٥	١٠,٢	٤٥	٥٠
تونس	٥,٤	٦,٤	٤,٠	٤٣	٣٥
العراق	٥,١	١,٦	—	—	—
المغرب	٤,٤	٧,٦	٩,٠	٥٨	٦٥

المصدر : UNIDO, Industrial Development Survey, 1974, pp. 167 - 168.

جدول رقم (٧)

تطور مؤشرات أسعار صادرات الدول ذات إقتصاد السوق (١)

أصناف المنتجات / المناطق ، الدول / مؤشرات الأسعار	١٩٥٨	١٩٦٢	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
جميع المنتجات (٢)	١٠٠	٩٩	١٠٣	١٠٥	١٠٥	١٠٤	١٠٧	١١٣	١١٨	١٢٨
الدول الصناعية	٩٩	٩٩	١٠٣	١٠٥	١٠٥	١٠٤	١٠٨	١١٤	١١٩	١٣٠
الدول النامية	١٠٥	٩٧	١٠٢	١٠٤	١٠٣	١٠٣	١٠٦	١٠٩	١١٣	١١٧
منتجات أساسية	١٠٣	٩٦	١٠٣	١٠٤	١٠١	١٠٠	١٠٤	١٠٨	١١٥	١٣٠
الدول الصناعية	٩٧	٩٦	١٠٥	١٠٧	١٠٣	١٠٠	١٠٤	١٠٩	١١٩	١٣٣
الدول النامية	١٠٨	٩٦	١٠٢	١٠٢	١٠٠	١٠٠	١٠٤	١٠٦	١١١	١٢٦
منتجات غذائية	١٠٣	٩٤	١٠٣	١٠٥	١٠٤	١٠٢	١٠٦	١١١	١١٧	١٣١
الدول الصناعية	٩٦	٩٦	١٠٥	١٠٨	١٠٧	١٠٢	١٠٥	١٠٩	١٢٠	١٣٤
الدول النامية	١١١	٩١	١٠١	١٠٢	١٠١	١٠٢	١٠٨	١١٥	١١٢	١٢٧

المصدر : النشرة الإحصائية للأمم المتحدة عام ١٩٧٢

(١) مؤشرات الأسعار تحتسب على أساس القيمة بالدولار الأمريكي

(٢) مؤشرات تحتسب على أساس معطيات التجارة أكثر منها على أساس معطيات البورصات .

تابع جدول رقم (٧)

تطور مؤشرات أسعار صادرات الدول ذات إقتصاد السوق

	١٩٥٨	١٩٦٢	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
منتجات زراعية غير غذائية	٩٩	٩٧	١٠٣	١٠٤	٩٦	٩٦	١٠١	١٠١	١٠٥	١٣٠
الدول الصناعية	٩٨	٩٦	١٠٣	١٠٦	٩٨	٩٦	١٠٠	١٠٣	١٠٨	١٢٤
الدول النامية	١٠٠	٩٩	١٠٢	١٠٠	٩٤	٩٤	١٠١	٩٩	٩٨	١١٢
معادن	١٠٨	٩٩	١٠٤	١٠٤	١٠٣	١٠٢	١٠٤	١١١	١٢٧	١٤١
الدول الصناعية	١٠١	٩٨	١٠٦	١٠٧	١٠٥	١٠٤	١٠٧	١٣٠	١٤٥	١٥٤
الدول النامية	١١١	١٠٠	١٠٣	١٠٣	١٠٢	١٠٢	١٠٣	١٠٤	١١٩	١٣٦
معادن غير حديدية	٩٢	١٠٠	١٣٥	١٥٦	١٤٢	١٥٠	١٦٨	١٨٠	١٥٥	١٥٣
الدول الصناعية	٩٦	١٠١	١٢٩	١٤٤	١٣٥	١٤٢	١٥٨	١٧٠	١٥١	١٥٠
الدول النامية	٨٧	٩٩	١٤٦	١٧٧	١٥٦	١٦٥	١٨٧	١٩٨	١٦١	١٦١
مؤشرات الكمية										
جميع المنتجات	٧١	٩٣	١١٨	١٢٧	١٣٤	١٥١	١٦٧	١٨٣	١٩٣	٢١٢
الدول الصناعية	٧٠	٩٣	١٢٠	١٣٠	١٣٧	١٥٥	١٧٣	١٨٩	٢٠١	٢١٩
الدول النامية	٧٥	٩٤	١١٣	١١٨	١٢٤	١٣٦	١٤٧	١٦٠	١٦٦	١٨٩

جدول رقم (٨)
أعباء خدمة الديون فى بعض الدول العربية
(نسبة مئوية إلى حصيلتى صادرات السلع والخدمات)

الدولة والسنة	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
موريتانيا	١,٣	٢,١	٣,١	٣,٠	٥,٧	٢,٠	٣,٨	١٥,٣
الصومال	١,٩	١,٥	٢,١	٢,٥	٣,٠	٣,٧	٥,٠	٤,٠
السودان	٦,٨	٧,٩	١٠,٤	١٣,٢	١٣,٢	١٢,٢	١٤,٨	٢١,٣
الجزائر	٢,٠	٢,٩	٣,٩	٧,٥	١٤,٨	١٥,٤	١٤,٤	٩,٣
مصر	١٩,٤	٢٣,٦	٢٥,٤	١٩,٠	٢٨,٤	٣٤,١	٣٠,٥	٢٥,٧
العراق	١,٤	٢,١	٢,٢	١,٩	٣,٠	٣,٠	١,٦	١,٠
الأردن	٢,٢	٤,٧	٥,١	٩,١	٨,٦	٨,٠	٦,٣	٥,١
المغرب	٧,٩	٨,٧	٨,٦	١١,٧	١٠,٨	١٠,١	٦,٥	٧,٠
سوريا	٦,٧	٨,٦	١٠,٣	٩,٩	٨,٢	٧,٥	٦,٦	٨,٢
تونس	٢٤,٠	٢٠,٧	١٩,٥	١٦,٨	١٦,٣	١٢,٠	٧,٢	٧,٦

المصدر : World Bank, World Debt Tables :
— EC - 167/76 (31st October 1976).
— EC - 167/77 (2nd September 1977).

جدول رقم (٩)

موازين العمليات الجارية للدول العربية خلال الفترة من ٦٦ – ١٩٧١ (القيمة بالمليون دولار)

	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١
أولا : الدول التي تحقق عجزاً في موازينها ومقدار العجز :						
مصـــر	١٨٥	٢٩٨	٢٤٨	٣٠٤	٤٦٢	٤٨٦
الجـــزائر	١٣٨	٨٥	٢٢٥	٤٤٣	٣٢٥	٣٥٧
المغرب	٦١	١٠٥	١٠٤	٨٢	١٩٧	١٦٨
الأردن	٩٩	٧٨	١٢٤	١٧٨	١٣٢	١٦٦
سوريا	٥٦	٣٨	٤١	٧٠	٨٠	١٠٦
السودان	٥٤	٤٩	٥٣	٢٨	٤٢	٣١
تونس	١٣٢	١٤٤	٧٥	٨٨	٩٧	٣٠
اليمن الجنوبية	—	٤١	٧٠	٦٣	٦١	٥٧
لبنان	١٣٧	٧٠	٤٥	٤٨	٤٣	—
مجموع العجز	٨٦٢	٩٠٨	٩٨٥	١٣٠٤	١٤٣٩	١٤٠١
ثانياً : الدول التي تحقق فائضاً في موازينها ومقدار الفائض :						
الكويت	٨٤١	٧٢١	٧٨٠	٨٢٩	٩٥٥	١٨٧٦
السعوديـــة	٢٠٥	٢١٨	١٢٤	١٣٩	٢٩٢	١٠٧٩
ليبيـــا	١٤٥	١٦٥	٣٧٩	٤٩٠	٨٩٣	٩٥٦
العـــراق	١٤	٦٤	١٧٩	١٧٥	٩٩	١٨٩
المجمـــوع	١٢٠٥	١١٦٨	١٤٦٢	١٦٣٣	٢٣٢٩	٤١٠٠
ثالثـاً : الرصيد	٣٤٣	٢٦٠	٤٧٧	٣٢٩	٨٠٠	٢٦٩٩

المصدر : صندوق أبو ظبي للانماء الاقتصادي العربي ، النشرة الإقتصادية ، مارس – أبريل ١٩٧٤ ص ص ٣٠ – ٣٣ .

الفهـرس

مطابع الأهرام التجارية

رقم الايداع بدار الكتب

٢١٩٨ / ٧٩